

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مجمع صيدال للفترة (2010-2019)

تحت إشراف الدكتور:

مجلخ سليم

من إعداد الطالبتين:

بزيو نسرين

دهامشية أشواق

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحنا العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع

كما لا يسعنا ونحن بصدده وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل أن نتقدم بالشكر

الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى أستاذنا ومرشدنا

الدكتور مجيخ سليم

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وتقديمه لنا النصح والتوجيه المستمر إلى غاية إنحائنا للمذكرة

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة كليتنا

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في هذا العمل

من قريب أو بعيد

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من تكبدا لأبلي مصاعب الحياة إلى والدي الكريمين أطل الله عمرهما.

إلى إبني وقرّة عيني.

إلى زوجي.

إلى إخوتي الأعماء.

إلى جميع أساتذتي خلال مراحل الدراسة.

إلى صديقاتي.

إلى كل طالب علم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

نسرين

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى أمي أطل الله في عمرها

إلى إخوتي الأعمام

إلى كل أفراد أسرتي

إلى زوجي

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى صديقاتي

إلى كل طالب علم

أشواق

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: أشكال التنوع الاقتصادي 09
- الشكل رقم 2: أهداف التنوع الاقتصادي 13
- الشكل رقم 3: منحى لورنز 26
- الشكل رقم 4: مفهوم المردودية 32
- الشكل رقم 5: العوامل المؤثرة في المردودية 41
- الشكل رقم 6: أسباب ضعف المردودية والعوامل المؤثرة عليها 51
- الشكل رقم 7: المردودية والوظيفة المالية 58
- الشكل رقم 8: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال 70
- الشكل رقم 9: التمثيل البياني لجانب أصول مجمع صيدال خلال الفترة 2019/2010 73
- الشكل رقم 10: التمثيل البياني لجانب التزامات مجمع صيدال خلال الفترة 2019/2010 74
- الشكل رقم 11: تطور مؤشر التنوع الاقتصادي للفترة 2019/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجمع صيدال ... 76
- الشكل رقم 12: تطور المردودية الاقتصادية RE للفترة 2019/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجمع صيدال .. 77
- الشكل رقم 13: تطور المردودية المالية RF للفترة 2019/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجمع صيدال 78

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: تقييم معدلات المردودية 47
- الجدول رقم 2: بطاقة فنية لمجمع صيدال 64
- الجدول رقم 3: قائمة المركز المالي المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة 2014/2010 71
- الجدول رقم 4: قائمة المركز المالي المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة 2019/2015 72
- الجدول رقم 5: نتائج اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في مجمع صيدال 79
- الجدول رقم 6: نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة 80
- الجدول رقم 7: درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية الاقتصادية 82
- الجدول رقم 8: درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية المالية 84

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	معنى المختصر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
HHH	مؤشر هيرشمان-هيرفندال
ENT	مؤشر إنتوي
RC	المردودية التجارية
RE	المردودية الاقتصادية
RF	المردودية المالية
RM	المردودية المتوسطة
EBE	الفائض الإجمالي للإستغلال
CAF	القدرة على التمويل الذاتي

فهرس المحتويات

المكونات	الصفحة
الشكر والعرفان	I
الإهداء	II
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة المختصرات والرموز	VI
فهرس المحتويات	VII
المقدمة العامة	أ/و

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد	01
المبحث الأول: مدخل حول التنوع الاقتصادي	02
المطلب الأول: نشأة وتعريف التنوع الاقتصادي	02
المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي ومحدداته	04
المطلب الثالث: أشكال التنوع الاقتصادي ومبرراته	05
المبحث الثاني: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي، ميكانيزماته وأهم النظريات المفسرة له	11
المطلب الأول: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي وأهدافه	11
المطلب الثاني: ميكانيزمات ومعايير التنوع الاقتصادي	13
المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي	17
المبحث الثالث: أهم التجارب الدولية في مجال التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	19
المطلب الأول: تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي	19
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي	23
المطلب الثالث: مزايا وعيوب التنوع الاقتصادي	27
مُخلاصة الفصل الأول:	29

الفصل الثاني: الإطار النظري للمردودية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:	30
المبحث الأول: ماهية المردودية في المؤسسة الاقتصادية	31
المطلب الأول: تعريف المردودية وخصائصها	31
المطلب الثاني: أهداف وأنواع المردودية	37

39	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية
43	المبحث الثاني: قياس وتحليل المردودية في المؤسسة
43	المطلب الأول: قياس وتحليل المردودية الاقتصادية
45	المطلب الثاني: قياس وتحليل المردودية المالية
48	المطلب الثالث: قياس وتحليل المردودية التجارية
50	المبحث الثالث: أسباب ضعف المردودية في المؤسسة وآليات تحسينها
51	المطلب الأول: أسباب ضعف المردودية
54	المطلب الثاني: آليات تحسين المردودية
57	المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالمردودية
59	خلاصة الفصل الثاني:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية في مجمع صيدال

60	تمهيد
61	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال
61	المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال
66	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
71	المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2019
75	المبحث الثاني: تطور متغيرات الدراسة في مجمع صيدال للفترة 2019/2010
75	المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة في مجمع صيدال للفترة 2019/2010
78	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
80	المطلب الثالث: دراسة السببية
81	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية
81	المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية
84	المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية
86	خلاصة الفصل الثالث:
87	الخاتمة العامة
91	قائمة المراجع

الملاحق

الملخص باللغة العربية والفرنسية

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، وهذا لكونها الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة، حيث أن نمو هذا الأخير وتطوره مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق معدلات نمو معتبرة في مؤسساته، وكذا في نشاطها الاقتصادي، حيث يتميز النشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية بحركية دائمة تديرها الاستثمارات المختلفة، وباعتبار هذه الأخيرة العامل الأساسي الذي يسمح للمؤسسة بالبقاء والتطور، فإن المؤسسة الناجعة هي التي تحافظ على قدرتها الإنتاجية عن طريق تجديد استثماراتها، هذا ما يتطلب منها انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة، وتنوع مصادر الدخل.

أثبتت التجارب أن التنوع الاقتصادي أمر حيوي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما يتميز بعوائد مالية كبيرة يمكن أن يوفرها في المدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية.

تكمن أهمية التنوع في توزيع المخاطر على مجالات ومنتجات متعددة لتجنب حالات تقلص الطلب على منتجاتها بسبب تغير الظروف البيئية المحيطة وظهور منافسين جدد أو تقديم منتج جديد لمنتجات المؤسسة، والذي يؤثر بشكل مباشر على رقم أعمالها وحجم أرباحها، كما يؤثر التنوع بشكل إيجابي على مردودية المؤسسة ويساهم في تحسينها ورفع مستوياتها، بالإضافة إلى أن المؤسسة ترى في قيامها بالتنوع في صناعاتها سبيلا لتدنية تكاليف الإنتاج بشكل يدفع بها إلى تحقيق هوامش ربح أعلى، وبالتالي يعطيها فرصة أكبر للبقاء أو السيطرة واحتكار السوق.

1. إشكالية الدراسة وأسئلتها: من خلال ما سبق تبرز لنا معالم الإشكالية التي نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عليها والتي يمكن طرحها في السؤال التالي: هل يوجد أثر للتنوع الاقتصادي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية؟

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي أساليب قياس التنوع الاقتصادي؟
- ✓ ما أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟ وكيف يتم تحليلها؟
- ✓ كيف ساهم التنوع الاقتصادي في تعزيز مردودية مجمع صيدال خلال الفترة 2010-2019؟

المقدمة العامة

2. فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- ✓ يعتمد التنوع الاقتصادي في قياسه على عدة مؤشرات من أبرزها مؤشر هيرشمان - هيرفندال؛
- ✓ أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية يمكن أن تكمن في تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات، أما تحليلها فيكون بإستخدام النسب الثلاث (المردودية الاقتصادية، المالية، التجارية)؛
- ✓ مساهمة التنوع الاقتصادي في تعزيز المردودية يكون بشكل إيجابي من خلال تخفيض التكاليف، و تجنب المخاطر غير المتوقعة للمحيط الذي ينشط فيه مجمع صيدال.

3. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال سعي المؤسسات الاقتصادية إلى تعظيم مردوديتها كونها تعتبر مؤشرا هاما خاصة لقياس نتائجها وكفاءتها في استغلال الموارد المتاحة من جهة، ومن جهة ثانية تبرز أهمية الدراسة من خلال تأثير التنوع الاقتصادي على المردودية وهو موضوع مهم وجديد، حيث نوضح من خلاله أهمية أثر انتهاج سياسة التنوع الاقتصادي على مردودية المؤسسة الاقتصادية، وكيفية قياسها وبيان علاقة السببية بين المتغيرين من خلال الدراسة التطبيقية.

4. أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ التحقق من الفرضيات الموضوعية والتأكد من صحتها من عدمها؛
 - ✓ دراسة الإطار النظري وتبسيط المفاهيم لكل من التنوع الاقتصادي والمردودية؛
 - ✓ التعرف على مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي؛
 - ✓ التعرف على أنواع المردودية وطرق قياس وتحليل كل منها؛
 - ✓ تحليل ووصف وقياس أثر التنوع الاقتصادي على مردودية مجمع صيدال خلال الفترة 2010-2019.
5. محددات الدراسة: تتمثل محددات الدراسة في العناصر التالية:

- ✓ الحدود الموضوعية: سيتم التعرف على مفهوم كل من التنوع الاقتصادي والمردودية وطرق قياس كليهما، وفي النتيجة سنحاول الوصول إلى إظهار أثر التنوع الاقتصادي على مردودية المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الحدود المكانية: تم إسقاط الدراسة على المجمع الصناعي صيدال، الجزائر؛
- ✓ الحدود الزمنية: من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تم تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي والمؤشرات المالية خلال الفترة 2010-2019.

المقدمة العامة

6. أسباب اختيار الدراسة: يرجع اختيار موضوع الدراسة إلى جملة من الدوافع أهمها:

- ✓ الميول الشخصية للمواضيع المالية بإعتبارها ضمن التخصص.
- ✓ قلة وجود دراسات تخص العلاقة بين التنوع الاقتصادي والمردودية؛
- ✓ تزايد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية بسبب التركيز في الإنتاج في ظل انفتاح الأسواق وتسارع وتيرة التحولات الاقتصادية؛
- ✓ التعمق في الدراسة من خلال الجانب الميداني، ومقارنة الجانب النظري مع ماهو موجود على المستوى العملي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

7. منهج الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة ولتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث أن الاعتماد على هذا المنهج ضرورة حتمية وهذا بغية وصف وتحديد وتصنيف عناصر موضوع الدراسة، من خلال وصف كل من التنوع الاقتصادي والمردودية وتحديد مختلف جوانبهما وتحليلهما والعلاقة بينهما، كما تم استخدام المنهج التحليلي الكمي، وهذا من خلال استعمال مختلف النماذج والبرامج الإحصائية القياسية الكمية في الجانب التطبيقي، وهذا لتقدير العلاقة بين تغيرات مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية في المجمع الصناعي صيدال خلال الفترة 2010-2019.

حيث تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب.

الفصل الأول كان تحت عنوان: "الإطار النظري للتنوع الاقتصادي" والذي تضمن مدخل حول التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى عوامل نجاحه وأهدافه وصولاً إلى أهم النظريات المفسرة له وكذا تجارب الدولية الرائدة له، بالإضافة إلى التطرق إلى مزاياه وعيوبه .

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان: "الإطار النظري للمردودية في المؤسسة الاقتصادية"، حيث نتناول من خلاله ماهية المردودية من مفاهيم وأهمية وأنواع ومركبات، ثم إنتقلنا إلى قياس وتحليل المردودية في المؤسسة، أما الجزء الأخير فخصص لدراسة أسباب ضعف المردودية وآليات تحسينها.

أما الفصل الأخير فقد خصصناه إلى الدراسة التطبيقية تحت عنوان: "دراسة قياسية تحليلية إحصائية في مجمع صيدال"، حيث أسقطنا الدراسة النظرية على مجمع صيدال، وقمنا بالتعريف بالمؤسسة ومن ثم تحليل مردوديتها ومؤشر التنوع الاقتصادي وصولاً إلى إجراء دراسة قياسية لأثر التنوع الاقتصادي على كل من المردوديتين المالية والاقتصادية في المؤسسة الاقتصادية .

8. الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تناولت جانب الدراسة نذكر منها:

✓ دراسة خديجة عباسية مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2012، بعنوان: "دور التنوع الاقتصادي في ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية"، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية استراتيجية التنوع من خلال علاقتها بربحية المؤسسة الصناعية، كما سعت إلى إبراز تحليل السلوك الاستراتيجي للمؤسسات الصناعية في أسواق تنقص فيها المعلومات وتتميز بالمنافسة غير التامة من خلال استراتيجية التنوع وتأثير ذلك على أدائها من خلال مؤشر الربحية، وقد بينت النتائج أن التنوع الاقتصادي يساهم في خفض تكاليف المؤسسة، إلا أنه محفوف بمخاطر قد تؤدي إلى العكس، كما تم التوصل إلى أن إستراتيجية التنوع من أهم الاستراتيجيات النمو شيوعا وتسمى من خلالها المؤسسة إلى تحقيق الأرباح والتوسع في حصتها السوقية، كما بينت الدراسة التطبيقية أن درجة التنوع الاقتصادي في مجمع بن حمادي الصناعي عرفت تغيرات ناتجة عن عدد الصناعات التي ينشط فيها المجمع بالإضافة إلى درجة الارتباط بين مختلف هذه الصناعات، كما تبين أيضا أن أثر التنوع لم يظهر بشكل كبير على تكاليف مؤسسات المجمع باعتبار ان مسيرى المجمع لم يأخذو بعين الاعتبار تلك المزايا الناتجة عن الاستخدام المتعدد لعوامل الإنتاج.

✓ دراسة عباس مكي حمزة مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الكوفة، العراق، 2013، بعنوان: " التنوع الاقتصادي تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم سياسات دول عينة الدراسة في تنوع قاعدة الإنتاج من خلال تحقيق التحولات والتغيرات الهيكلية في اقتصاداتها، كما سلطت الضوء على إشكالية اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد وحيد للدخل وخطورة ذلك على النمو الاقتصادي، ومن ثم على ديمومة واستمرار عملية التنمية الاقتصادية. وقد توصلت إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من الاستمرار في الاختلالات الهيكلية بعد 2003، على الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي قادت إلى تغيرات في إدارة الاقتصاد وتوجيهه نحو اقتصاد السوق، كما توصلت إلى أن السياحة ظاهرة عالمية أخذت بالتزايد والتطور بعد بروز أهميتها وإدراك معظم الدول بضرورة العمل على تطوير القطاع السياحي، حيث أدى إهتمام الامارات والسعودية بالقطاع السياحي إلى زيادة دور القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد البلدين، كما تبين أيضا أنه لم يتم العناية بشكل جيد بإستراتيجية تنوع الاقتصاد العراقي، حيث أنها لم تنتهج أي سياسة تنمية تنويعية طموحة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية البديلة بسبب الارتكاز بشكل كبير على العوائد النفطية التي شكلت الممول الرئيسي لعملية التنمية.

المقدمة العامة

✓ دراسة الزهرة يدا مذكرة ماستر في إدارة الأعمال، أدرار، الجزائر، 2018، بعنوان: " دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الإنتاجية"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بإستراتيجية التنوع، وإعطاء فكرة حول النموذج الصناعي scp وكذا إيضاح معنى الأداء المالي ومؤشرات قياسه، وإبراز مدى تطبيق هذه الاستراتيجية على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وقد بينت النتائج أن التنوع في المؤسسة يعمل على تحسين أداء العاملين، وتبين أن حجم مؤسسة الدراسة " اياش" صغير وبالتالي حجم الإنتاج صغير ويسوق حسب الطلب والمخزون غالبا يساوي الصفر، بالإضافة إلى أن احتياجات السوق من المنتج لا يتطلب إنتاج غزير وبالتالي الطلب يمكن تغطيته، كما تبين أن طلب الزبون بسياسة الدولة التقشفية خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى نقص في الطلبات أي تلبية الحاجات بكل سهولة.

✓ دراسة نوال باهي، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، تبسة، الجزائر، 2018، بعنوان: " التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر"، تهدف هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه إدارة التدفقات النقدية في تحقيق أعلى مستويات المردودية وتدنية الأخطار المصاحبة لها من خلال تحليل وقياس كل من المردودية والخطر. كما تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسة يمكن أن تحقق أعلى مستويات المردودية من خلال التسيير الجيد لعناصر الاحتياج في رأس المال العامل، تمويل العجز بأفضل الشروط الممكنة، كما تبين أن كفاءة إدارة التدفقات النقدية تؤدي إلى تحسين المردودية وتدنية الخطر بالإضافة إلى أن العجز النقدي في المؤسسة يستطيع أن يؤدي بها إلى حالة الإفلاس فسوء تسيير الفائض النقدي يسبب إنخفاض في المردودية وهو ما ينطبق على مؤسسة الدراسة اسمنت تبسة، كما تم التوصل أيضا إلى أن مؤسسة إسمنت تبسة لا تعتمد في تقديرها لتدفقاتها النقدية على أي أسس علمية وإنما تعتمد على الخبرة وحدها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور انحرافات كبيرة تقف عائقا أمام تسييرها لعجز وفائض الخزينة، كما توصلت أيضا من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن مؤسسة الاسمنت تعاني من تضخم في رصيد الخزينة، ما يعني وجود رصيد عاطل يجعل المؤسسة تتحمل تكاليف الفرصة الضائعة الناتجة عن عدم توظيفها لتلك الأموال ومنه إنخفاض لمردوديتها.

✓ دراسة عبير محمد جاسم، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، 2019، بعنوان: "التنوع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة"، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهم العوائق التي تواجه مسيرة التنوع الاقتصادي في العراق من خلال تحليل بعض المؤشرات، وكيفية تأثيرها على مجمل الاقتصاد بالإضافة إلى تحديد الشروط الأساسية والواردة الصلبة والقوية لتجاوزها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي مما أدى إلى اختلالات هيكلية وبنوية أدت إلى

المقدمة العامة

تعرضه لصددمات خارجية بسبب الانكشاف التجاري واعتماده على تصدير النفط بشكل مفرط، كما بينت أن انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس مال ثابت وتدني نسب التشغيل والعاملين في هذا القطاع مؤشر لإنخفاض كمية التنوع الاقتصادي في العراق، كما توصلت إلى أن البيئة الاقتصادية غير مستقرة تعد أكثر العوامل التي تحد من الاستثمارات الإنتاجية سواء المحلية أو الأجنبية وما يليها من آثار سلبية على الاقتصاد، بالإضافة إلى انخفاض التنوع الجغرافي بسبب التركيز في تصدير سلعة واحدة وتوجيهها نحو دول معينة دون غيرها تعرض الاقتصاد العراقي لصددمات تجارية وتؤثر سلبيًا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

من الملاحظ أن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة تتفق مع دراستنا في نقاط معينة وهي المردودية والتنوع الاقتصادي، كما تختلف في نقاط أخرى نتيجة إختلاف الزمان والمكان الذي تمت فيه، ووجهات النظر أو الزاوية التي ستتم من خلالها المعالجة. إذ نلاحظ أنه بالرغم من تعدد الدراسات السابقة إلا أنه لا يوجد منها من حاول الجمع بين موضوع التنوع الاقتصادي وموضوع المردودية في المؤسسة الاقتصادية وهو ما سنحاول تحقيقه من خلال دراستنا هذه.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة من حيث الإحصائيات ومن حيث الموضوع المتناول وأنها دراسة متكاملة من جهة، ومن جهة ثانية تميزت بإعتمادها على الأسلوب القياسي الكمي في تحديد الأثر وتحديد العلاقة السببية بين التنوع الاقتصادي والمردودية، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول إبراز أثر التنوع الاقتصادي على المردودية في المجتمع الصناعي صيدال بالإعتماد على نموذج VAR. وقد تميزت دراستنا عن باقي الدراسات في اهتمامها بالتنوع الاقتصادي على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

9. صعوبات الدراسة: خلال مراحل إعداد الدراسة تعرضنا لجملة من الصعوبات نذكر منها:

- ✓ قلة المؤسسات الاقتصادية التي تقبل إستقبال الطلبة من أجل إجراء التريص؛
- ✓ حداثة الدراسة لعدم التعرض لها من قبل الباحثين.

الفصل الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد:

إن التطورات المتسارعة التي ميزت البيئة الصناعية من تغير دائم وغموض وعدم استقرار في ظل منافسة تزداد حدتها ومنابعها والتي أصبحت من إحدى السمات الرئيسية لبيئة الأعمال الحديثة، لذا أصبح من الضروري على المؤسسة الاقتصادية عامة كانت أو خاصة، إنتاجية أو خدمية، مواكبة هذه التغيرات وذلك بتبني الخيار الإستراتيجي الذي يضمن لها النمو والتوسع على مستوى السوق أو عدة أسواق لمواجهة تهديدات المنافسين القائمين أو المحتملين للصناعة التي تنشط فيها، وذلك عن طريق التنوع في صناعاتها.

ولقد خصصنا هذا الفصل للتعرض إلى المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، مبرزين بذلك المؤشرات المعتمد عليها لقياسه، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- ✓ المبحث الأول: مدخل حول التنوع الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الثاني: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي، ميكانيزماته وأهم النظريات المفسرة له؛
- ✓ المبحث الثالث: أهم التجارب الدولية في مجال التنوع ومؤشرات قياسه.

المبحث الأول: مدخل حول التنوع الاقتصادي.

يعتبر تحقيق معدلات ربح مرتفعة أحد الأهداف السامية لكل مؤسسة اقتصادية وذلك من خلال بناء استراتيجية تضمن لها التوسع في الأسواق، ويعتبر التنوع في الإنتاج أو الأنشطة أحد أهم استراتيجيات النمو والتوسع التي يمكن للمؤسسة انتهاجها . وتتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول:** نشأة وتعريف التنوع الاقتصادي؛

✓ **المطلب الثاني:** القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي ومحدداته؛

✓ **المطلب الثالث:** أشكال التنوع الاقتصادي ومبرراته.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التنوع الاقتصادي.

إن التنوع كأى دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاجة بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنوع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنوع كافيا لتحقيقه. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على نشأة ومفهوم التنوع الاقتصادي.

الفرع الأول: نشأة التنوع الاقتصادي.

تعود نشأة التنوع الاقتصادي إلى سنوات 1930، حيث أجريت الأعمال الأولى من طرف Mac Laughlin في فترة الأزمة، حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الحلقات الاقتصادية في البلدان الأمريكية، حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة بين الحربين العالميتين. وكان هذا العمل في أصل استراتيجيات التحول الهيكلية لاقتصاديات أمريكا اللاتينية وبلدانها للهروب من الإدراج الربعي على أساس المواد الخام التي انخفضت أسعارها وتسببت في أزمة حادة في معظم البلدان. وعرفت أعماله تطور سريع في سنوات 1940 و1950، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتى سنوات 1970. تم تناول مفهوم التنوع في بادئ الأمر من وجهة نظر التنمية الاقتصادية، وأعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في استراتيجية التنمية، خصوصا استراتيجيات إحلال الواردات، التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات 1960 و1970. نجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبذولة من أجل التنوع.

كما كانت أعمال Resenstein-Rodan سنة 1943 و Leontief سنة 1963 حول استخدام الاندماج وتكثيف التكامل بين القطاعات نقطة انطلاق للتفكير النظري في تنوع الاقتصاديات النامية.¹

الفرع الثاني: تعريف التنوع الاقتصادي.

يمكن أن يعرف التنوع بطرق مختلفة تبعا لمجال التطبيق وفيما يلي عدة مفاهيم مرتبطة به:

يمكن تعريفه بأنه: "عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط، حيث تشمل القاعدة الإنتاجية على قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها."²

كما يعرف بأنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا."³

ويعرفها المعهد العربي للتخطيط: "بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة."⁴

كما يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه: "السياسات الرامية لتنوع السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة وتقدم للدولة وتغيير حصص السلع في مزيج التصدير وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع مما يعزز اقتحام أسواق جغرافية جديدة ويخلق بيئة مواتية للاستثمار المنتج ويحد من تقلبات الاقتصاد الكلي على المدى القصير."⁵

وكخلاصة لما سبق من تعاريف، فإن التنوع الاقتصادي يمثل: "العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضا وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية المتخصصة في تصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة

¹ أحلام هواري، علي سدي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 215.

² هادي صادق، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص 04.

³ حسينة مهدي، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، مستغانم، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2018، ص 181.

⁴ خالد بن جلول وآخرون، استراتيجية التوع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 55.

⁵ سليم شيبورو، علي مناد، الاقتصاديات النفطية وخيار التنوع الاقتصادي، مجلة دفاتر MECAS، تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد 1، جوان 2020، ص 336.

الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلد.¹

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي ومحدداته.

يشار إلى أن موضوع التنوع الاقتصادي عرف اهتماما منذ فترة طويلة وهو يقوم على عدة قواعد أساسية وله محددات معينة وسنتطرق إليها من خلال فروع هذا المطلب.

الفرع الأول: القواعد الأساسية للتنوع الاقتصادي.

من أهم اشتراطات التنوع الاقتصادي توافر قواعد أساسية، وهنا نجد أن قواعد التنوع تتمثل في:¹

✓ **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائد التي يمكن من خلالها تنوع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

✓ **القاعدة الثانية:** قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنوع الفاعل والحقيقي.

أما تحققنا من مدى صلاحية هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنوعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الإنتاج الصناعي أدى إلى تنوع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، مما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الأولية وزيادة أنشطت الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عنيت بالثروة الصناعية، فارتفاع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل.

الفرع الثاني: محددات التنوع الاقتصادي.

يلعب التنوع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله.

¹ الطاهر شليحي، زروق بن موفق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 193.

وفي هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع، وهي:¹

- ✓ **العوامل المادية:** الاستثمار ورأس المال البشري؛
 - ✓ **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
 - ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
 - ✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
 - ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.
- كما أن نجاح التنوع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والأساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.
- المطلب الثالث: أشكال التنوع الاقتصادي ومبرراته.**
- يوجد أشكال مختلفة من التنوع يمكن إبرازها بطريقة شمولية دون تمييز بين أبعاده الميكرو والماكرو اقتصادية، لأن مبادئه الأساسية تكون سارية في كلا الحالتين، كما يوجد للتنوع مبررات ظهر من أجلها، ومن خلال هذا المطلب سيتم التعرف عليها.

الفرع الأول: أشكال التنوع الاقتصادي.

من خلال تصنيفات Ansoof (1957)، و Salter et Weinhold (1979)، و Porter (1998)، وباحثين آخرين، نميز بين ستة أشكال للتنوع، والتي يمكن استعمالها من طرف مديري المؤسسات وكذلك من طرف

¹ عبد القادر بسبع، سعيد حمزة عمي، التنوع الاقتصادي كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص 115.

السلطات السياسية والإدارية في المجال الاقليمي، بهدف تأمين تموضعها، إعادة انتشارها، توسعها أو استمرارية بقائها:¹

أولاً: التنوع على الصعيد الميكرو اقتصادي (الجزئي): تشتمل على:

1- التنوع الرأسي (العمودي): هو شكل من أشكال التنوع في مؤسسة ما أو مجموعات فرعية، تصنع إما قطع غيار أو المواد التي تدخل في إنشاء منتجات موجودة أو منتجات جديدة بمنتجات موجودة تحتوي على مواد أولية أو مكونات. هذا الصنف من التنوع يمكن أن يكون المصدر الرئيسي في سلسلة الإنتاج حيث توسع المؤسسة أنشطتها إلى مراحل جديدة في عملية الإنتاج سواء قبلية أو بعدية. وهذا الشكل يسمح للمؤسسة من اكتساب مهارات جديدة ويقوي قدرتها التنافسية في فضاء النشاط من أجل تحقيق التوسع.

ووفق (Salter et Weinhold (1979)، يوجد ما يسمى (التنوع المترابط وهو " أن تقوم المؤسسة بإضافة بعض مجالات الأعمال الجديدة إلى مجال عملها الحالي، شرط أن ترتبط هذه المجالات ارتباطا استراتيجيا بالمجال الحالي الذي تعمل فيه المؤسسة، وهذا الارتباط قد يتعلق بمجالات متنوعة مثل التكنولوجيا، التوزيع، الزبائن، العلامة، حيث هذا الارتباط يتجلى في جانب أو أكثر مثل ارتباطها بالتكنولوجيا المعتمدة أو المستهلكين المستهدفين، مما يمكن المؤسسة من الاستفادة من عامل تعاون عناصر الإنتاج، الذي قد يؤدي إلى درجة فعالية أكبر لهذه العناصر من لو استخدمت المؤسسة كل عنصر على حدا).

2- التنوع الأفقي: هو شكل من التنوع في مؤسسة تصنع منتجات / خدمات جديدة، والتي تتلاءم أو تكمل خبرتها الحالية، من حيث الخبرة وتقنية الإنتاج. وترتكز هذه الأنشطة الجديدة خاصة من خلال التآزر والتكامل داخل المنظمة.

النسبة لنموذج Salter و Weinhold (1979)، التنوع الأفقي مرادف للتنوع (المترابط)، بمعنى أن نشاط المؤسسة يمتد نحو ثنائية (الإنتاج/السوق) التي تتطلب مهارات وظيفية متطابقة مع تلك التي تم الحصول عليها.

3- التنوع الجانبي: هو شكل من أشكال التنوع حيث تدخل المؤسسة في مجال نشاط جديد من خلال صناعة منتجات جديدة ليس لها علاقة بالمنتجات أو الخدمات الحالية أو مع أسواقه الحالية، لكن تكون موجهة نحو أسواق جديدة. هذا الشكل من التنوع يدعى أيضا بالتنوع غير المتجانس أو التنوع التكتلي.

¹ موسى باهي، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018/2019، ص ص 129-132.

وفي تصنيف Salter و Weinhold (1979)، أطلق على هذا الشكل (التنوع غير المترابط)، وهذا النوع من التنوع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كلياً إلى مجال المؤسسة، ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأية صلة.

4- التنوع المركز: هو شكل من التنوع الذي تبحث فيه المؤسسة في بداية الأمر عن زيادة نطاق المنتجات التي تقدمها للزبائن العاديين وفي مرحلة تالية تسعى للوصول إلى عملاء مغايرين لمنتجاتها التقليدية. والتنوع المركز مع التنوع الإجمالي وفقاً لتصنيف Anosoff (1957)، لأنه يعمل على تنمية بعض أوجه النشاط التوافقي داخل المؤسسة، اقترح هذا الاقتصادي ثلاث مقاربات من أجل تجسيد هذا النوع من التنوع، وهي تحفيز الزبائن الموجودين حالياً للقيام بالشراء الإضافي، جذب الزبائن المنافسين وإقناع أولئك الذين لم يستعملوا المنتج الذي تعمل به المؤسسة.

5- التنوع الجغرافي: هو شكل من أشكال التنوع لا يتضمن فقط تصدير المنتجات إلى بلدان وأقاليم أخرى ولكن يسمح كذلك للمؤسسة بالخروج من أسواقها التقليدية وغزو مناطق أخرى حيث تكون عوامل النجاح متاحة، للقيام بذلك يتطلب من المؤسسة التكيف مع البيئة الجديدة التي تخترقها، وإجراء التعديلات في سياق التنوع الجغرافي بهدف تعظيم الإنتاج بما يسمح بظهور أقطاب التنمية الإقليمية والتي تسمى عموماً بالعناقيد.

6- التنوع المالي: هو أحد أشكال التنوع، يهدف للحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر من خلال توزيع رؤوس الأموال بين مختلف الأوراق المالية التي من المفترض ألا تتغير قيمتها كلها في نفس الوقت، حيث الآثار المترتبة على التنوع تقلص من خطر مجموع المحفظة ويكون أقل في المتوسط من المخاطر الأحادية المرجحة بالأهمية النسبية لكل سند من مجمل المحفظة. هذا الشكل من التنوع يدعى أيضاً بتنوع المحفظة، وهذا عندما يدمج المستثمر في محفظته الأسهم التي لا تضم فقط مختلف قطاعات الاقتصاد، بل أيضاً محفظة مختلف اقتصادات الأقاليم الموجودة في العالم. ويعد هذا الشكل من التنوع ميزة للتقليل من الخطر المرتبط بفترات الركود الاقتصادي التي تحصل في أي وقت وفي أي منطقة من العالم.

ثانياً: التنوع على الصعيد الماكرو اقتصادي: هناك أنماط مختلفة من التنوع، فقد يكون التنوع في الهيكل الإنتاجي الصناعي (المحلي) لبلد من خلال جعله أكثر تنوعاً وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتماداً على عدد ضئيل من الأنشطة. وكذلك على الصعيد الخارجي (الصادرات)، أي التنوع قد يكون من خلال توسيع سلة صادرات البلد و/أو عن طريق دخول أسواق جديدة للتصدير بوجه عام. حيث يمكن أن نميز بين تنوع الإنتاج وتنوع الأسواق:

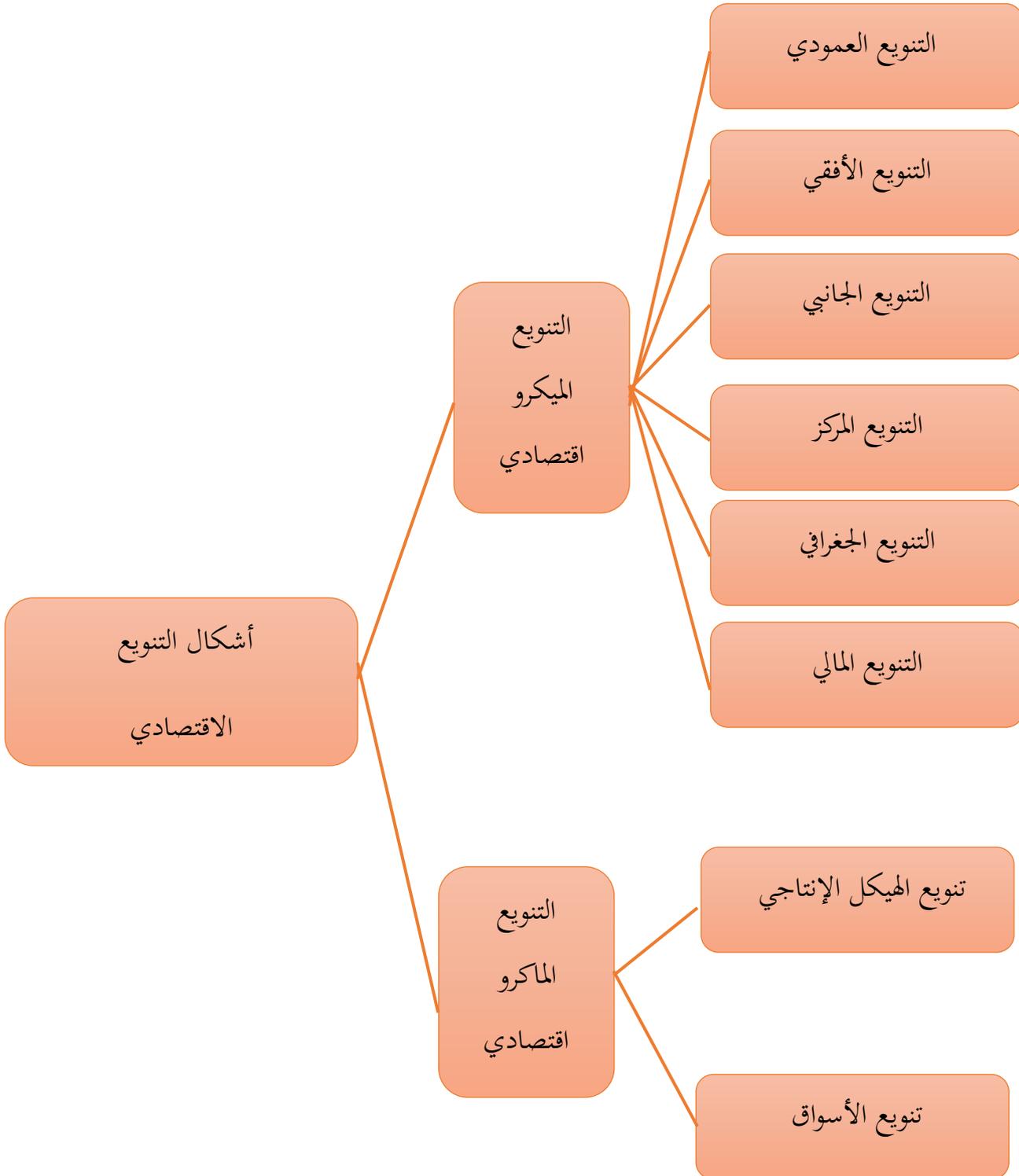
1- تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي): يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق المكاسب الإنتاجية. وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية.

التنوع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

2- تنوع الأسواق: إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحد أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى. وعلاوة على ذلك، هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق منتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية. وعلى سبيل المثال المهارات التكنولوجية، إنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة، كما أنها تحتاج المهارات المتخصصة والمؤسسات الناشئة للدعم للدخول في خطوط المنتجات الجديدة. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية ونفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل. ومع أن عملية تنوع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل، فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

والشكل رقم (01) يبرز أشكال التنوع الاقتصادي.

الشكل رقم (1): أشكال التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على موسى باهي، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم.

من خلال الشكل السابق يتضح أن التنوع الاقتصادي ينقسم إلى قسمين التنوع الميكرو اقتصادي الذي ينقسم بدوره إلى تنوع أفقي، عمودي، جانبي، مركز، جغرافي، مالي، أما النوع الثاني فهو التنوع الماكرو اقتصادي الذي ينقسم بدوره إلى تنوع الأسواق وتنوع الهيكل الإنتاجي.

الفرع الثاني: مبررات التنوع الاقتصادي.

يمكن إيجاز مبررات التنوع الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنوع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنوع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة؛
- ✓ كما أن سعي الحكومات نحو تنوع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في راس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع... الخ¹؛
- ✓ اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- ✓ وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع.²

¹ الدراجي لعفيفي، توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 25-26 أبريل 2016 ص5.

² رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، دور التنوع الاقتصادي في الحد من الأزمات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، باتنة، الجزائر، المجلد 9، العدد 3، 2019، ص165.

المبحث الثاني: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي، ميكانيزماته وأهم النظريات المفسرة له.

من خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على محددات التنوع وكذا عوامل نجاحه وعدة عناصر أخرى، وفي سبيل ذلك نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالآتي:

✓ **المطلب الأول:** عوامل نجاح التنوع الاقتصادي وأهدافه؛

✓ **المطلب الثاني:** ميكانيزمات ومعايير التنوع الاقتصادي؛

✓ **المطلب الثالث:** أهم النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي وأهدافه.

يعتبر نجاح استراتيجية التنوع غاية تسعى إلى تحقيقه جل دول العالم، وستتطرق في هذا المطلب إلى عوامل

نجاح التنوع وكذا أبرز أهدافه.

الفرع الأول: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي.

إن نجاح عملية التنوع تقتضي الأخذ بمجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية:¹

1- حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية، أي أن عملية التنوع تنطلق من كفاءة استخدام ما أتيج من موارد محلية، فالدولة التي تمتلك ميزة تنافسية في عناصر الإنتاج (أرض خصبة، مياه، مناخ،..) يتوجب عليها التوسع في القطاع الزراعي، ولمن تتوفر على عوامل الصناعة (مواد أولية، يد عاملة مؤهلة،..) التوجه صناعيا ولعل أبرز وسيلة لتجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات الشيء يقال عن الدول التي تملك مؤهلات للتنوع في مجال السياحة والخدمات، أما فيما يخص الدول النفطية فيمكنها تحقيق التنوع الاقتصادي بالتوسع في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المرتكزة على الطاقة كصناعة الحديد والصلب غير أن ذلك لا يلغي إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاج، وإن لم تكن هناك ميزة مسبقة.

2- تبني سياسات ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الإنفاق العام، حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات للاستثمار في المجالات المنتجة.

¹ مريم زغاشي، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، العدد 4، 2017، ص

3- انتقاء الوقت الملائم للانطلاق في التجسيد الفعلي لعملية التنوع مراعاتاً لما يستغرقه إثمارها ودر عوائدها من فترات طويلة، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية، باعتبار أن التنوع عملية معقدة يتطلب إنجازها توفير بيئة مستقرة.

4- تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير وتنويع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات، بإضافة لحتها على الاستثمار في التدريب لضمان كفاءة العمالة.

5- تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا سيما في نقل التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الثاني: أهداف التنوع الاقتصادي.

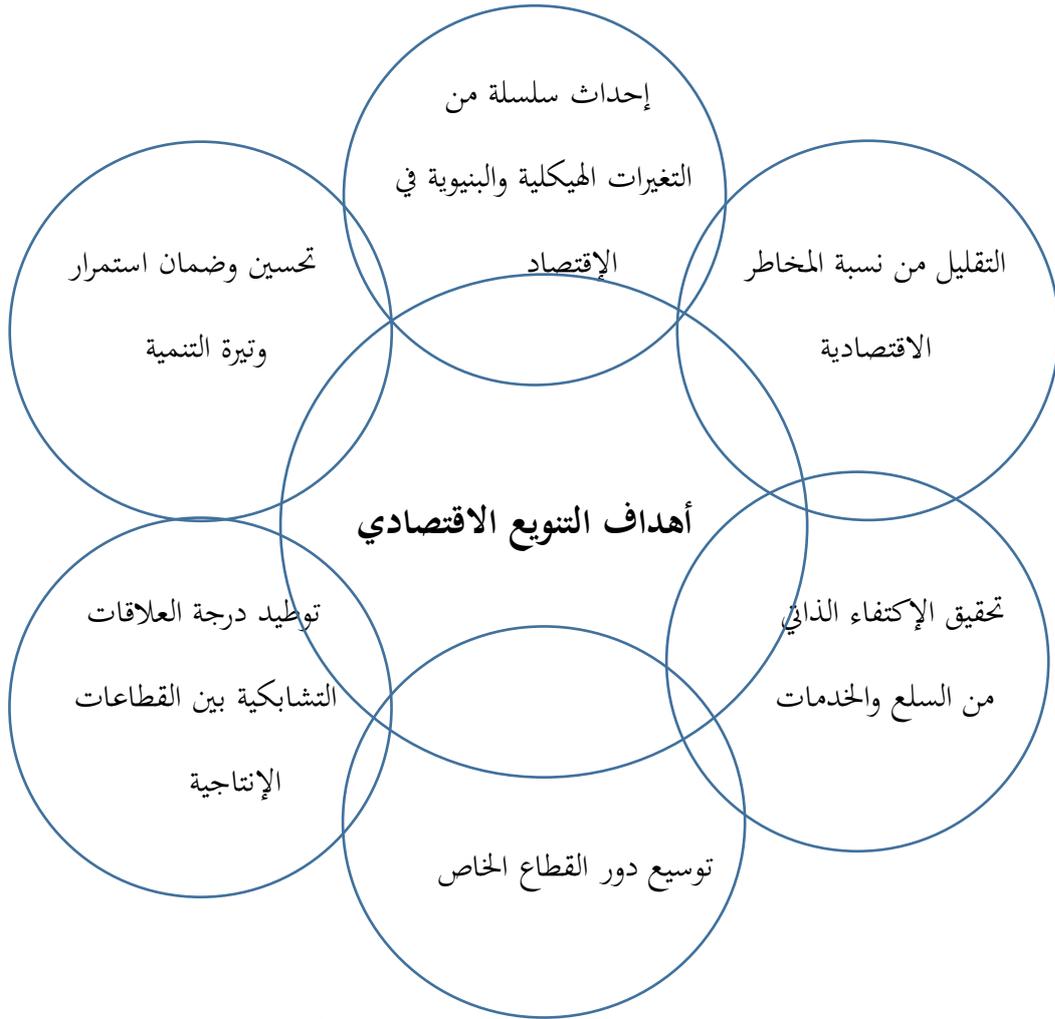
يمكن حصر أهم أهداف التنوع الاقتصادي فيما يلي:¹

- ✓ إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد، سعياً للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة؛
- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية؛
- ✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية؛
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليل دور الدولة والسلطات العمومية؛
- ✓ توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حيث يسهم التنوع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.

ويمكن تلخيص أهداف التنوع الاقتصادي من خلال الشكل رقم (02)

¹ علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحمية التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحقيقة، المدية، الجزائر، العدد4، 2014، ص 119.

الشكل رقم (2): أهداف التنوع الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحقيق.

من خلال الشكل أعلاه يمكننا أن نستخلص بأن للتنوع الاقتصادي غايات تدفع المؤسسات في جميع بلدان العالم إلى انتهاج استراتيجية التنوع الاقتصادي للنهوض بإقتصادياتها وازدهارها وتطورها.

المطلب الثاني: ميكانيزمات ومعايير التنوع الاقتصادي.

يضمن التنوع للمؤسسة التمتع بالحسن مقارنة بمنافسيها من خلال المحافظة على مركزها التنافسي وحصتها السوقية، وهذا نتيجة إضافة منتجات جديدة وفتح أسواق جديدة أيضا، ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على ميكانيزمات التنوع ومعاييرها.

الفرع الأول: ميكانزمات التنوع الاقتصادي.

ميكانزمات التنوع الاقتصادي هي الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنوع الاقتصادي، وتختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة التحولات الداخلية والدولية لا سيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي:

1- إعادة الاعتبار للـ " الدولة التنموية": إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية؛¹

2- الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتحديد دور كل منهما في العملية التنموية، يعد من أهم مؤشرات نجاح عملية التنوع الاقتصادي. فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، هذه الحالة تقتضي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص؛

3- الاستثمار الأجنبي المباشر: إن معظم الدول النامية لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها للاعتماد على الاستيراد، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستثمارية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى ان أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلية لها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها؛

4- الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما للنمو الاقتصادي وآلية حقيقية للتنوع الاقتصادي، حيث لعبت هذه المنشآت ولا زالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف

¹ عطاء الله بن طيرش وآخرون، دراسة تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة آفاق للعلوم، الجلفة، الجزائر، المجلد 5 العدد 18، 2020، ص

إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنوع مصادر الدخل، لا سيما خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.¹

الفرع الثاني: معايير التنوع الاقتصادي.

من أجل تقييم مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية، وغالبا ما تحدد تلك المعايير في الإنتاج ثم الدخل والاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة وخاصة القومية التي تعكس صورة واضحة للهيكل الاقتصادي، وإن تحديد هذه المعايير لا ينفصل عن مبدأ التدرج في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي في ضوء الطاقة الاستيعابية الحالية والمستقبلية المستهدفة للاقتصاد، لذلك سنحاول التعرف على بعض هذه المعايير من خلال ما يلي:²

1- **زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر هذا المعيار من المعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع الاقتصادي، ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذا المعيار يمكن أن يخدم في مسألة الدولة والقطاع الخاص، فغالبا الدول التي تعتمد في إيراداتها على قطاع رئيس واحد يكون هذا القطاع مملوكا للدولة، فلا بد من إعطاء القطاع الخاص أهمية لكي يأخذ مكانه في عملية التنمية الاقتصادية، لأن زيادة إسهام هذا القطاع له علاقة مباشرة بمتطلبات التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف وملاءمته للاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة ويساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي، مما تقدم يمكن اعتبار مساهمة القطاع الخاص أحد المؤشرات المهمة باتجاه تحقيق سياسة التنوع الاقتصادي وزيادة مصادر إيرادات الدولة، فكلما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك على مستوى نمو تنوع الاقتصاد الوطني.

2- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** يوضح هذا المعيار مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ويستدل عليه من خلال النسبة المئوية لإسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يمثل حجم الناتج المولد في أي اقتصاد ومعدل نموه السنوي ومدى المساهمات القطاعية في تكوينه من المؤشرات الدالة على مدى الكفاءة التي يتسم بها ذلك الاقتصاد وعلى طبيعة أدائه، بشرط عدم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لذلك القطاع، مع زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا سيما الإنتاجية منها، لأن أي تطور

¹ توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص كخيار استراتيجي لتفعيل التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، قلمة، الجزائر، العدد 7، جوان 2017، ص 590.

² حلوب كاظم معلقة، علي مجد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العراق، العدد 24، 2015، ص ص 49-50.

في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل الصناعات التحويلية تؤدي إلى زيادة إسهام ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

3- تنوع الصادرات: من المعايير التي يمكن اعتمادها لمعرفة مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي هو مدى تنمية الصادرات، فكلما كانت الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الصادرات المتنوعة كبيرة دلت على نجاح سياسة التنوع الاقتصادي، فإذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من مجموع الصادرات الكلية فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وهو ما يسمى بالتركيز السلبي ويدل على فشل سياسة التنوع الاقتصادي، وإن تزايدت قيمة الصادرات غير النفطية يعود إلى تطور القدرات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية غير النفطية التي تغطي الحاجة المحلية من تلك السلع وتقوم بتصدير الفائض من أجل زيادة مصادر الدخل التي تحصل عليها الدولة وهذا يدل على أن سياسة التنوع الاقتصادي حققت أهدافها.

4- توزيع إجمالي القوى العاملة على القطاعات: إن هذا المعيار هو نتيجة حتمية للمعيار الذي سبقه حيث أن تنوع الصادرات يكون نتيجة لتفعيل قطاعات عديدة وليس التركيز على قطاع وحيد وحسب وبالتالي فإن القوى العاملة سوف تتوزع على تلك القطاعات، فكلما كان توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية بنسب ملائمة، فإن ذلك يبين درجة محددة من التنوع الاقتصادي، ومن المعروف أن حدوث أي تطور في واحد من القطاعات الاقتصادية سوف ترتفع أجور ذلك القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال العمال من القطاع الذي يعملون فيه إلى القطاع الذي ارتفعت فيه نسبة الأجور، ففي بعض الدول النامية مثلا نرى أن عدد العاملين في القطاع النفطي قليل وذلك بسبب استخدام التقنية الحديثة والمتطورة في القطاع النفطي التي بسببها يستغنى عنها الكثير من القوى العاملة، أما القطاع الزراعي فنلاحظ منه أن نسبة العاملين في هذا القطاع تكون مرتفعة مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا دليل على انخفاض الإنتاجية في هذا القطاع، ويتبين لنا مما تقدم أن انتقال العمالة من الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة الأخرى يعد من المؤشرات الناجحة لسياسة التنوع الاقتصادي.

5- أهمية الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي: ونعتمد على هذا المعيار لغرض الدلالة على أهمية قيمة الواردات إلى GDP والتي كلما تزايدت كلما عكس ذلك اعتمادا كبيرا على الخارج في تلبية الطلب المحلي ويتم قياس هذه الأهمية من خلال إيجاد نسبة قيمة الواردات بالنسبة لحجم GDP.¹

¹ حيدر طالب موسى، التنوع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانيات المستقبل، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد1، 2020، ص 103.

المطلب الثالث: أهم النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي.

احتلت مسألة التنوع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى لتنوع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر:¹

أكد آدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج Y. ولكن على العكس، فزيادة مستويات التخصص، تعني أيضا التنوع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنوع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلية من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقدم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها بأنها "التدمير الخلاق".

كما أظهر باسينتي (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير، وفقا لأفكار كارل ماركس، بالقول: "إن التنمية الاقتصادية تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى البطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنوع باستمرار".

كما حدد جان جاكوبس (1969) مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.

ولقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الاستباقي والتكتل الجغرافي للأنشطة والشركات المرتبطة مع بعضها. وكمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل واد السيلكون أو الطريق 128، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير، ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هنالك تعقيدات هائلة ومتنوعة من الأنشطة والعمليات ذات الصلة ببعضها البعض. وعلاوة على ذلك التخصص

¹ موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عنابة، الجزائر، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 138.

الإقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي، ولكن يمكن أن يعني زيادة أعداد أكبر في الأنشطة والتفاعلات المعقدة فيما بينها.

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليدياً على كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي، خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنوية من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. فالمقاربات الأولى بينت أولاً كيف يمكن التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، من أمثال روزنشتاين، رودان (1943)، نيركس (1953)، هيرشمان (1958)، وثانياً كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان الاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنوع الاقتصادي. وحسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة. إذ يبقى التنوع حتماً جزءاً لا يتجزأ من عملية التغيير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحدياً خطيراً بالنسبة للعالم النامي.

المبحث الثالث: أهم التجارب الدولية في مجال التنوع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

انتهجت العديد من دول العالم استراتيجية التنوع الاقتصادي وقد تمكنت بالفعل من النجاح فيها والاستفادة من مزاياها، وسنستعرض في هذا الجانب أبرز التجارب الدولية في التنوع الاقتصادي وكذا طرق قياسها بالاعتماد على جملة من المؤشرات في هذا المجال، وتتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول:** تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي؛

✓ **المطلب الثاني:** مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي؛

✓ **المطلب الثالث:** مزايا وعيوب التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: تجارب دولية في مجال التنوع الاقتصادي.

سنستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنوع الاقتصادي.

1- **تجربة جنوب إفريقيا:** يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، وإنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القاعد الأساسي للنمو الاقتصادي والتنوع، وتمثلت أهم خطوات التنوع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي:¹

✓ أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنوع داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا SABAS، ومجلس الأبحاث العلمية والصناعي (CSIR)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنوع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007؛

✓ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا؛

¹ أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، أدرار، الجزائر، المجلد7، العدد1، 2018، ص 334.

✓ إدخال الحكومة الإلكترونية ومبادرات التدريب الإلكترونية كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة؛

✓ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

✓ تشريع بنكي فعال.

2- تجربة ماليزيا: تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة. وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية. وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية. وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:¹

✓ اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛

✓ التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، كما استهدفت ماليزيا أيضا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات.

3- تجربة المكسيك: تمثل المكسيك مثلا آخر على أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة لتشجيع الصادرات، الأمر الذي ساعد على تحقيقه انضمام المكسيك إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. وعلى غرار ماليزيا، عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير الأجور الجذابة في سوق العمل. ولتعزيز بيئة الأعمال، تم إطلاق عدد من الحوافز لتيسير نفاذ الشركات إلى الأسواق من خلال:²

✓ تنفيذ الدولة لاستثمارات ضخمة في البنية التحتية؛

✓ توفير الحوافز اللازمة للشركات لتشجيعها على إرسال العاملين إلى الخارج للحصول على التدريب؛

¹ إسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، سطيف، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 899.

² إسماعيل صاري، مختار بوضياف، سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 401.

✓ تقديم حوافز ضريبية لجذب الشركات الأجنبية للعمل في الصناعات المحلية.

وعلى غرار إندونيسيا، طورت المكسيك قطاع صناعات الطيران والفضاء (من خلال خفض تكاليف

التشغيل وتطوير البنية التحتية وضمان توفير العمالة الماهرة نسبياً). وربما ما يميز جهود المكسيك في تنوع الصادرات عن غيرها من البلدان المصدرة للسلع الأولية هو المزايا التي تحققت لها من الدخول في اتفاقية تجارة إقليمية أي انضمامها إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة التي فتحت أسواقاً جديدة أمام صادراتها وساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية لاسيما في قطاع صناعة السيارات.

4- تجربة الإمارات العربية المتحدة: تشير غالبية التقارير والدراسات حول التنوع الاقتصادي إلى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها الإمارات على مدى السنوات الماضية، حيث نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهم في تجاوز التحديات المختلفة التي مر بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وكذلك في ظل الانخفاض الواضح لأسعار النفط، وما يمثله ذلك للاقتصاديات النفطية.

حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي باعتمادها على:¹

✓ إعطاء الأولوية للتعليم، من خلال الإنفاق العام على الرأسمال البشري؛

✓ زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية، ومشروع القطر الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة إمارتي أبو ظبي ودبي؛

✓ توجيه الإنفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع: الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والخدمات والطاقة البديلة؛

✓ اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص.

ولنجاح التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رافقتها على مر الزمن بمجموعة من السياسات

الداعمة، مثل:

¹ مريم زغاشو، محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

✓ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية، حيث تم تصنيف الإمارات في المرتبة الـ 13 عالمياً، والأولى شرقاً وأوسطياً بين الجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة من 2013 حتى 2015؛

- ✓ إرساء منظومة قانونية اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- ✓ اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي، وسهولة تحويله، مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال؛
- ✓ إقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة، وما تمنحه من مزايا؛
- ✓ ربط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات وروابط تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية.

5- التجربة الهندية: انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة استراتيجية لإحلال الواردات، وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالاتي: ¹

- ✓ إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار؛
- ✓ تحرير التجارة الخارجية تدريجياً منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من 16% إلى 46%، بالإضافة إلى ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات.

6- تجربة المملكة المغربية: تعتبر المغرب من الدول العربية التي نجحت في تنويع اقتصادها، حيث انتقلت من الاعتماد على الفوسفات والزراعة إلى تنمية قطاعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية مثل تركيب السيارات وصناعة الإلكترونيات والطيران والاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات الغذائية وتطوير قطاع الخدمات مثل الخدمات المالية والاتصالات وخاصة القطاع السياحي الذي كانت له أهمية كبيرة في مخططاتها التنموية الثلاثية والخماسية منذ سنة 1965، ولعل أبرزها السياسة السياحية 2000-2010، فقد عرفت السياحة المغربية في إطارها تحولاً كبيراً، مسجلة بذلك تحسناً هاماً على المستويين الكمي والنوعي بالمقارنة مع سنة 2001، وهذا راجع بالأساس إلى الورشات الهيكلية المفتوحة مثل المخطط الأزرق، ومخطط مدائن، والاستراتيجية الواضحة للسياحة القروية

¹ أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 335.

والسياحة ذات الطابع المحلي، فضلا عن تطوير النقل الجوي، والاستراتيجية المعززة للترويج والإنعاش السياحي وإعادة تأهيل التكوين السياحي وإعادة التنظيم المؤسسي¹.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال - هيرشمان. والذي يختصر بالشكل (H H I) وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي. وسنتطرق في هذه الدراسة إلى بعض هذه المؤشرات.

1- مؤشر هيرفندال - هيرشمان (Herfindal - Hirshman):

إن أكثر الصيغ شيوعا في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال-هيرشمان ، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تارة أو التركيب البنوي تارة أخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة. ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، إذ صمم أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بصورة كبيرة من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين. كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير².

ويعرف معامل هيرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن x_i : تمثل قيمة المتغير في النشاط.

N تمثل عدد النشاطات.

X تمثل قيمة المتغير في كافة النشاطات.

¹ علي حميدوش، زهير بوعكريف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² ميلود بوعبيد، أمجد بن البار، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد1، 2020، ص 148.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصففر، أي $(1 > H > 0)$ فإذا كانت قيمة المعامل تساوي واحد فإن التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزاً على نشاط واحد فقط. أما إذا كانت قيمة المعامل تساوي صفراً فإن ذلك يؤشر على وجود تنوع تام في الاقتصاد. وعليه فإن القيم المنخفضة لمعامل هيرفندال تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل.

2- مؤشر أوجيف (ogiv):

يقيس هذا المؤشر التنوع الاقتصادي عن طريق تنوع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في بلد ما بحيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادات أو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي ويحسب على النحو التالي:¹

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^N \frac{(S_i - 1/N)^2}{1/N}$$

حيث:

N هي عدد القطاعات في البلد.

S_i هي حصة القطاع من النشاط الاقتصادي بحيث يمثل التوزيع المتساوي للنشاط الاقتصادي بين القطاعات تنوعاً اقتصادياً أعلى، ويعني التوزيع المتساوي S_i تساوي $1/N$.

أي الحصة المثالية لكل قطاع بحيث تتراوح قيمته بين 0 و 1 مثل معامل هيرشمان - هيرفندال والتي تقضي إلى نفس التفسير.

3- مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimir - cossouv):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:²

$$\text{COS} = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

¹ محمد ميلود قاسمي، فاتح جاري، التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الإنفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، بومرداس، الجزائر، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص 144.

² أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 24.

α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت القيمة يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك المتغيرات الهيكلية.

4- مؤشر Entropy (Entropy Index):

كان الاقتصادي (1986) Attaran أول من استخدم مؤشر Entropy لقياس التنوع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرف وفق العلاقة التالية:¹

$$ENT = \sum_{i=1}^N Si \ln \left(\frac{1}{S1} \right)$$

حيث:

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد، Si إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد. Ln لوغاريتم.

ENT=0 يعني تركيز النشاط الاقتصادي في قطاع واحد، وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تنوع الاقتصاد.

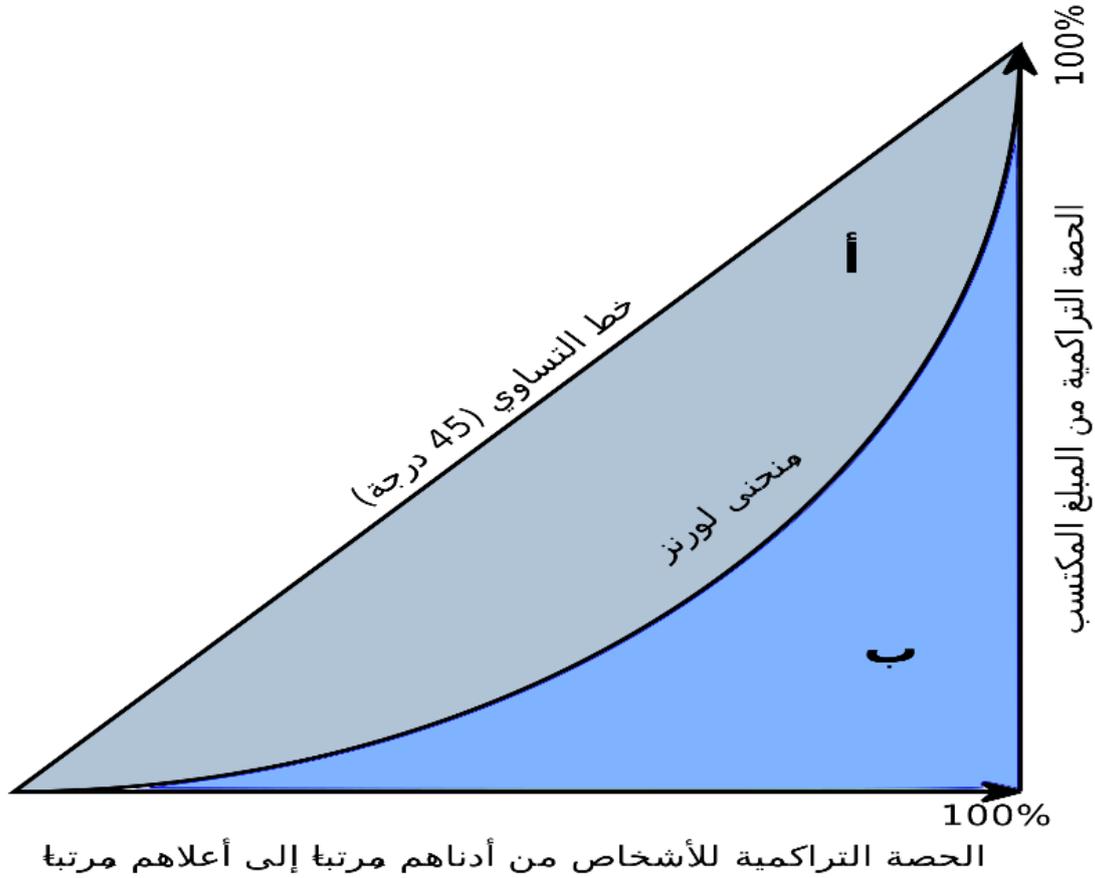
5- مؤشر جيني (Gini Index) :

يعد هذا المؤشر من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، أنظر الشكل أدناه.²

¹ نبيلة نوي، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، المجلد 20، العدد 3، 2017، ص120.

² موسى باهي، مرجع سبق ذكره، ص 166-167.

الشكل رقم (03): منحى لورنز.



المصدر: موسى باهي، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018 ص 167.

من خلال الشكل فإن مؤشر لورنز يعرف على أساس نسبة المساحة المحصورة بين منحى لورنز ووتر المثلث القائم (ABC).

وهناك عدة صيغ لحساب هذا المؤشر، من بينها الصيغة التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث يمثل k التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) ممثلا على المحور الأفقي، y_k يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات)، n تمثل عدد القطاعات.

كما يمكن حسابه انطلاقا من العلاقات التالية:

$$G = \sum_{i=1}^n \begin{vmatrix} x_{i-1} & y_{i-1} \\ x_i & y_i \end{vmatrix} = \sum_{i=1}^n (x_{i-1}y_i - x_iy_{i-1})$$

حيث:

$$x_i = \sum_{j < i} \frac{n_j}{N} \quad y_i = \sum_{j < i} \frac{d_j}{D}$$

حيث يمثل المتغير x_i التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، أما y_i فيمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للناتج القطاعي. بالإضافة إلى حساب مجمعة من السلع، يقدم هذا المؤشر فكرة عن انحراف نسبة مساهمة كل قطاع في سلة الصادرات، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر (الذي يمثل التركيز الاقتصادي) والواحد الصحيح (الذي يعبر عن تنوع أكثر في الاقتصاد).

المطلب الثالث: مزايا وعيوب التنوع الاقتصادي.

يعتبر التنوع الاقتصادي مطلباً أساسياً لجميع الدول بغض النظر عن مستويات تقدمها، وبشكل خاص أحادية المورد منها، لما يحوزه من أهمية ومزايا في نخوض هذه الدول ولكن هذا لا يمنع من تعرضه لبعض الانتقادات والعيوب التي سنتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مزايا التنوع الاقتصادي.

للتنوع الاقتصادي مزايا عدة نذكر أهمها فيما يلي:¹

- ✓ الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع؛
- ✓ الحد من تقلبات النمو الاقتصادي، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ تخفيض معدلات البطالة، لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدلل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الاقتصادي؛
- ✓ يوفر التنوع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات؛
- ✓ فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

¹ أمينة هناء جاني، وآخرون، ضرورة التنوع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، سطيف، الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 306.

الفرع الثاني: عيوب التنوع الاقتصادي.

يمكن أن ينطوي على جملة من العيوب والمآخذ لعل أهمها:¹

- ✓ تعقيدات التسيير، أي تسيير محفظة الأنشطة، حيث أن المؤسسة تكون أمام أسواق متعددة وذات طبيعة مختلفة، وكذا أمام خطوط إنتاج ذات متطلبات مختلفة، وهو ما يقتضي إجراء تجزئة استراتيجية، وبالتالي إنشاء إدارة خاصة بكل نشاط وهو ما يعني ارتفاع التكاليف الثابتة؛
- ✓ قد يشكل أحد أو بعض الأنشطة عبئا على المؤسسة لأسباب تجارية أو فنية، ومع ذلك قد لا تستطيع التخلي عنه بسبب حواجز الخروج، وبالتالي تبقى بمثابة أنشطة طفيلية تتغذى من إيرادات الأنشطة الأخرى.

¹ عمر تيمجدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 23.

خلاصة الفصل الأول

أغلب ما تعانيه اقتصاديات العالم خاصة الربعية منها من الصدمات والتقلبات الاقتصادية والمالية وكذا ارتفاع معدلات البطالة وضعف النمو الاقتصادي وتوسع العجز في رصيد التجارة الخارجية، نجم كل هذا عن ضعف التنوع الاقتصادي، وبالتالي أصبح من الضروري تكثيف الجهود وتوظيف الإمكانيات المختلفة لتحقيق التنوع في الاقتصاد، ونجاحه سيبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنوع القاعدة الإنتاجية مع ضمان أن أخذ سياسات التنوع طابع الاستمرارية والديمومة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمردودية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

إن هدف المؤسسة الاقتصادية هو العمل على تحقيق مردودية جيدة، حيث تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لها، من أجل التوسع وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة نشاطها، ولتحقيق أعلى مردودية فإن المؤسسة تقوم بتحليل وضعيتها لإكتشاف الإختلالات والمشاكل التي تقع على مستواها، وتوجد عدة أنواع من المردوديات التي تساعد كل منها في التحليل الدقيق لجانب من جوانب المؤسسة مما يجعل هذه الأخيرة على دراية بوضعيتها، ونتعرض في هذا الفصل إلى ما يلي:

✓ المبحث الأول: ماهية المردودية في المؤسسة الاقتصادية؛

✓ المبحث الثاني: قياس وتحليل المردودية في المؤسسة؛

✓ المبحث الثالث: أسباب ضعف المردودية في المؤسسة وآليات تحسينها.

المبحث الأول: ماهية المردودية في المؤسسة الاقتصادية.

تهدف كل مؤسسة سواء كانت صناعية أو تجارية في نهاية كل دورة إنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل التكاليف، أي مردودية جيدة من خلال توظيفها لرؤوس الأموال الممكنة وإستخدامها لمختلف الطرق المتاحة إستخدامها عقلانيا، وذلك للمحافظة على إستمرار العملية الإنتاجية والتطلع إلى مكانة مرموقة في السوق. حيث نتعرض في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب التالية:

✓ **المطلب الأول:** تعريف المردودية وخصائصها؛

✓ **المطلب الثاني:** أهداف وأنواع المردودية؛

✓ **المطلب الثالث:** العوامل المؤثرة في المردودية.

المطلب الأول: تعريف المردودية وخصائصها.

تتميز المردودية بإختلاف العناصر الداخلة في حسابها، والتقسيمات الداخلة في معادلتها نظرا للمدلول الذي تقدمه كل نسبة في معادلة المردودية، كما أن معنى كلمة المردودية يختلف بإختلاف أصل المصطلح.

الفرع الأول: تعريف المردودية.

تعرف المردودية بأنها: " قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها باستخدام الموارد الذاتية الموضوعه تحت تصرفها ".¹

كما يمكن تعريفها بأنها: " حاصل علاقة النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية ".²

تعني المردودية: " قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية، ومن ثم نستطيع القول بصفة عامة أن مردودية المؤسسة تتمثل قدرتها على تحقيق أرباح من مجموع الموارد المالية الموضوعه تحت تصرفها ".³

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص87.

² زهرة جيهاد بلغزلي، تأثير نشاطات السوق المالي على مردودية المؤسسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية ومراقبة، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2015، ص71.

³ عبد النور موساوي، هدى بن مجّاد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، المجلد ب، العدد31، جوان 2009، ص280.

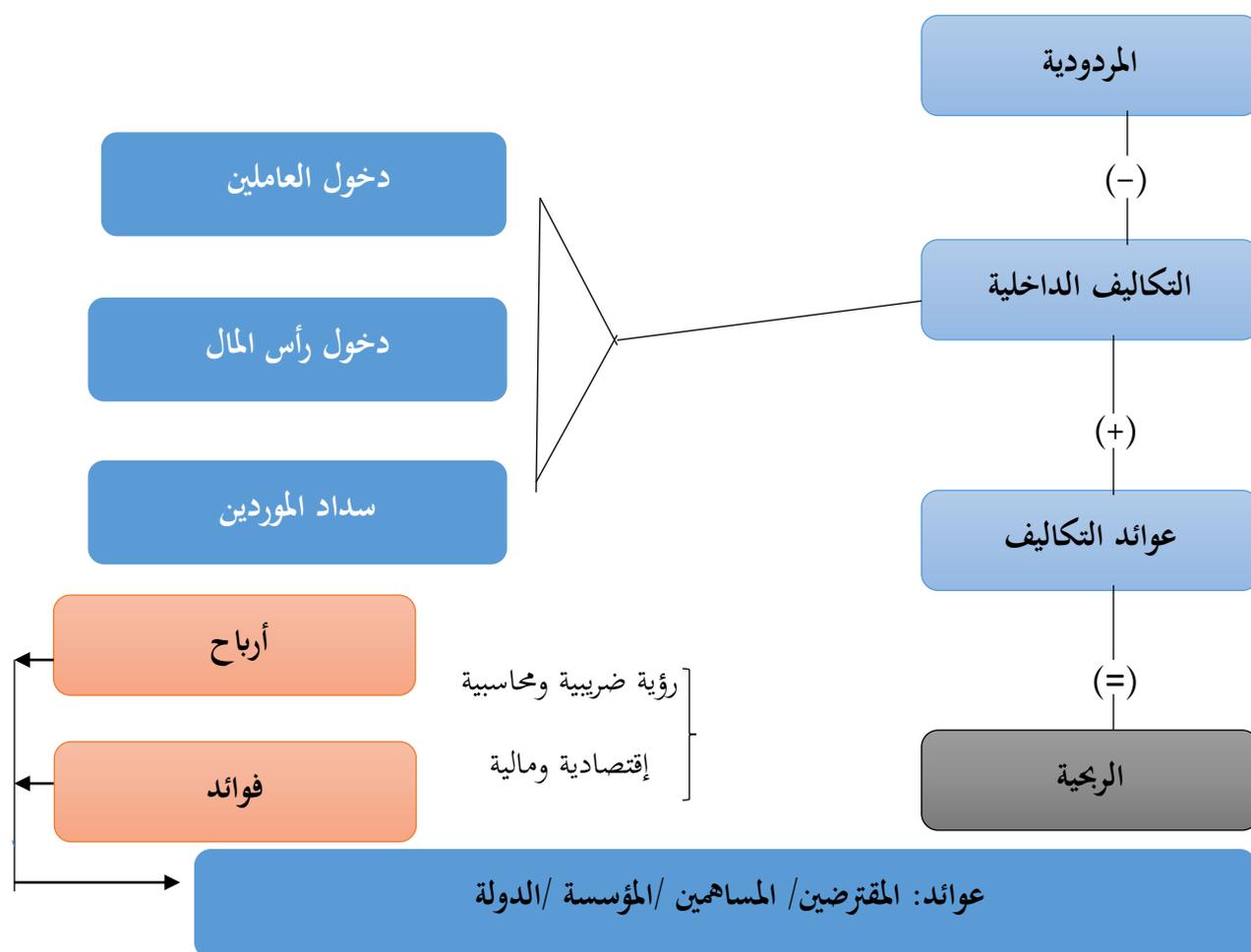
وتعتبر مردودية المؤسسة عن العلاقة بين تقييم نتيجة المؤسسة خلال الفترة المرجعية المعبرة عن النقدية وكذا تقييم الوسائل النقدية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال هذه الفترة من أجل الحصول على هذه النتيجة.¹

وتعطى بالعبارة التالية : المردودية = النتيجة / رأس المال.

وحسب pierre conso، تعرف المردودية بأنها مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية²، والتي يعبر عليها بالعلاقة التالية: المردودية = النتيجة / الوسائل.

ويمكن إعطاء تعريف موحد للمردودية بأنها: "العائد الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وتطبق على كل الأنشطة الاقتصادية."³، والشكل 04 ملخص لمفهوم المردودية.

الشكل رقم (04): مفهوم المردودية.



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال وتحديات الراهنة دار المريخ للنشر والتوزيع، بدون طبعة، السعودية، 2000، ص 62.

¹ Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard, gestion financière de l'entreprise, édition Sirey, 10^{ème} édition, Paris, France 1990, p333.

² يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008، ص 13.

³ سليم مجلخ، وليد بشيشي، الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، قلمة، 2015، ص 8.

يمثل الشكل أعلاه مخطط يترجم معادلة الربحية، حيث أن:

$$\text{الربحية} = \text{المردودية} - \text{التكاليف الداخلية المباشرة} + \text{عوائد تكاليف}$$

ومنه يتضح لنا أن التكاليف الداخلية المباشرة تمثل دخول العاملين، دخل رأس المال وسداد الموردين والدائنين، في حين تعبر الربحية عن رؤيتين الأولى رؤية ضريبية ومحاسبية (أرباح) والثانية إقتصادية ومالية (فوائد) واللذان يمثلان عوائد المقترضين، المساهمين، المؤسسة والدولة.

الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالمردودية.

من الضروري التمييز بين المفاهيم التي لها علاقة بالمردودية، والتي سنتعرض إليها فيما يلي:

1- الربحية: والتي تعني إحداث علاقة كمية الفائض الاقتصادي، التي تحققها الوحدة الإنتاجية وقيمة الأصول المستخدمة، فالربحية بهذا المعنى هي مقدرة المؤسسة على تحقيق دخل صافي بإستخدام مكثف لأصولها وهي عبارة عن مقياس أو معيار لتقييم الأداء في المؤسسة، مثل المبيعات، فالربحية هي عبارة عن مؤشر لتقييم الأداء لأنها تعطي إجابات نهائية عن كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لأنها عبارة عن إنعكاس وحصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية لإدارة المؤسسة، فارتفاع مستويات الربحية يعني تحسين في النشاطات، مما يعكس مركز قوة في أداء المؤسسة، في حين تشير مستويات الربحية أو تدهورها إلى حالة من حالات الضعف.¹

حيث نسبة الربحية = الربح / رقم الأعمال خارج الرسم .

أما نسبة المردودية = الربح / الأصول المستثمرة.

2- العائد: هو المكافئة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر، معبرا عن هذه المكافئة بنسبة مئوية من قيمة الاستثمار في بداية الفترة. كما يعرف العائد بأنه التدفقات النقدية المحققة للمستثمر لقاء التوظيف في رأس المال المشروع الاستثماري وخلال مدة محددة. أو يعرف بأنه الدينار المتحقق على كل دينار مستثمر خلال فترة زمنية معينة. يحسب العائد كما يلي:²

$$\text{Rate of Return} = V_1 - V_0 + \frac{1}{V_0}$$

¹ حنان بوطغان، تحميل المردودية المحاسبية لمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2007/2006، ص 65.

² عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2009، ص 90.

3- الفائدة: تستخدم الفائدة كانعكاس جيد لنجاح أو فشل المؤسسة، ولكن تواجه بعض المشاكل المتعلقة بقياسها، بالإضافة إلى أنها يمكن تطبيقها بشكل مرضي إذا كانت هي المحدد الوحيد، لذلك يمكن فحص الأرباح داخل مضمون مرجعي في ضوء الموارد المستثمرة، تنبؤاتها، الأرباح القياسية أخذين في الاعتبار المنافسين والمعايير المهنية للنشاط.¹

4- الربح: يعرف الربح من وجهة النظر الاقتصادية بأنه مكافأة عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج الأخرى (العمل، رأس المال، الأرض، والمواد الأولية) بهدف إنتاج السلع والخدمات. وتختلف قدرات المنظمين في إمكانية ضمان أمثل استخدام لتلك العناصر نتيجة لعدة اعتبارات. هذه الاعتبارات قد يكون جزء منها يتعلق الظروف السائدة في المنشأة، لكن غالباً ما تكون الظروف الذاتية المحيطة بالمنظم هي العامل الأساسي في ذلك. و الربح هو المقياس الذي يستخدم على نطاق واسع للحكم على كفاءة المشروع وهو ما يعرف بالربح المحاسبي، ويقصد بالربح المحاسبي ذلك الربح الذي يظهر في القوائم المالية الخاصة بالمشروع.² والربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية وبين التكاليف الكلية.³ وحيث ترتبط المردودية إما:⁴

✓ بالنشاط(رقم الأعمال): عندما يتعلق الأمر بالمردودية التجارية(مردودية النشاط)؛

✓ بالوسائل المستخدمة في الإنتاج: عندما يتعلق الأمر بالمردودية الاقتصادية؛

✓ برأس المال المستثمر: عندما يتعلق الأمر بالمردودية المالية.

الفرع الثالث: مركبات المردودية.

تتكون المردودية من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

1- الإنتاجية: تعرف الإنتاجية بأنها مؤشر لقياس نجاعة الوظيفة الإنتاجية والتحويلية، حيث تحدد تطور التكاليف وتؤثر مباشرة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة، فهي مؤشر إقتصادي مهم بين الأداء الاقتصادي لعناصر الإنتاج، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:⁵

¹ غنية الجوزي، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص94.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص146.

³ وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الإداري مدخل كمي في إستراتيجية إتخاذ القرار، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2007، ص60.

⁴ Alain Rivet, **Gestion Financière**, Ellipses éditions, paris, France, 2003, p 100.

⁵ Pièrre Conso, **la gestion financières de l'entreprise**, édition Dunod, 7^{ème} édition, Paris, France, 1999 p247.

حجم العوامل المنتجة / حجم العوامل المستهلكة

ويمكن تعريفها في مفهومها الاقتصادي بأنها نسبة الناتج من السلعة أو الخدمة أو من مجموعة من السلع أو الخدمات الى المستثمر من عامل أو أكثر من العوامل المستخدمة في الإنتاج.¹

2- السيولة: تعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد للوفاء وحسب السير الطبيعي للأمر أي دون أن تحتاج لأن تقترض أو لأن تباع موجودات غير معدة أصلا للبيع لكي تسدد التزاماتها. ولقد أشير إلى أن سيولة الموجود إنما تعني قدرة هذا الموجود في التحول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة تذكر.²

3- الربحية: تقيس الربحية الاجمالية للمؤسسة انطلاقا من إجمالي أنشطتها، حيث يقارن النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من العلاقة التالية:³

معدل الربحية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

4- الفعالية: ترتبط الفعالية بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، ومن ثم فهي تتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو مبيعات وتعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة.⁴

5- الكفاءة: هي القدرة على خفض أو تحجيم الفاقد في الموارد المتاحة للمنظمة (تجنب التبذير)، وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة للجدولة (أي قدر من الناتج أو مخرجات في زمن محدد) والجودة والتكلفة، أي الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال استخدام موارد المنظمة المتاحة بشكل أمثل يتطلب بلوغ الكفاءة، وزيادتها يحسن استغلال الموارد المتاحة دون إهدار.⁵

الكفاءة = قيمة المخرجات / تكلفة المدخلات

6- المكونات المالية: تركز المردودية من الجهة المالية على مفهومين هما:

¹ سمير مجّد عبد العزيز، الاقتصاد الإداري كمدخل كمي، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 165.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص102.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي و الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 283.

⁴ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010/2009، ص 219 .

⁵ عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 08ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2011/2010، ص72.

6-1- التدفقات النقدية: يقصد بالتدفق النقدي هو مجموع النقدية الداخلة للمنشأة والتي تحددها صافي الأرباح المختلفة مضافا إليه الاندثار، وأي كلف دفترية أخرى باعتبار أن الاندثار يعد من المصاريف الدفترية غير النقدية، ويشكل التدفق النقدي مصدرا مهما للمنشأة لتمكينها من سداد ما عليها من التزامات.¹

6-2- الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي: ويقصد بالتمويل الذاتي، مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ويتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير موزعة، الإهلاكات السنوية للأصول، والمؤونات والخسائر، والأعباء طويلة الأجل. فبالإضافة إلى استخدام التمويل الذاتي في العمليات الاستثمارية، يعتبر أيضا التمويل الذاتي ملاذا للمؤسسة عند عدم كفاية رأس المال العامل.²

الفرع الرابع: خصائص المردودية.

تتلخص خصائص المردودية في النقاط الآتية:³

- ✓ يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخولها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة؛
- ✓ لا تستشعر المؤسسة الحاجة الملحة إليها في كل لحظة من حياتها؛
- ✓ تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع اليسر والسيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة؛
- ✓ يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية وتقسيمية؛
- ✓ تبعا لتشخيصها تؤثر عليا السياسات المختلفة كثيرا أو قليلا مثل سياسات الاستثمار (إهلاك المخصصات)، السياسات المالية (المديونية، الدائنية)، والسياسات الضريبية (التحاسب والمعدل الضريبي).

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 336.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص 36.

³ سليم مجلخ، وليد بشيشي، تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 15، 2019، ص 17.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع المردودية.

إن هدف كل مؤسسة هو تحقيق الربح والبقاء والاستمرارية، لذلك وجب الرفع من الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة، كما تتعدد أنواع المردودية وتختلف ولكل منها دلالتها وأهميتها، وسنتعرف في هذا المطلب على كل من أهداف المردودية وأهميتها من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أهداف المردودية.

للمردودية مجموعة من الأهداف، والتي سنستعرضها في النقاط التالية:¹

✓ قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها، مع الأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة؛

✓ تلعب دورا جوهريا في تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛

✓ تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛

✓ تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات؛

✓ ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة؛

✓ قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية المردودية.

تتجلى أهمية دراسة مردودية المؤسسات في مدى مساهمتها في تحديد مستوى أداء هذه المؤسسات، وذلك حسب الهدف منها والتي نستعرضها في النقاط التالية:²

1- المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها: ويتجلى ذلك في:

✓ إعطاء حرية أكثر للمساهمين حتى يصبحوا في اطمئنان كبير؛

✓ تحديد الاستثمارات القديمة، دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة؛

✓ تحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية) لرفع رأس المال العامل للمؤسسة.

2- المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة: ويتجلى ذلك في:

¹ وليد بشيشي وآخرون، أثر الهيكل المالي على المردودية المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، ص 474.

² محمد العيفة وآخرون، أثر تغير سعر الصرف على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد 5، العدد 12، نوفمبر 2018، ص 48.

✓ زيادة الاستثمار وتنمية المشاريع، وبالتالي يصبح للمؤسسة برنامج مالي قوي؛

✓ التفكير في مشاريع جديدة من أجل تطوير نشاط المؤسسة؛

✓ تخفيض التكاليف (مصدر خارجي) وبالتالي التمتع بالاستقلالية المالية.

3- هدف المؤسسة هو تحقيق الربح: وذلك باعتبار المؤسسة هي العنصر الحيوي والهام في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة في برنامجها، من بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم والمنافسة والتقدم الموجود.

يتضح مما سبق أن لدراسة المردودية أهمية بالغة بدءا من المستوى الاقتصادي الجزئي إلى المستوى الاقتصادي الكلي باعتبار أن كل مستوى هو بناء مكمل للآخر.

الفرع الثالث: أنواع المردودية.

عادة ما نتكلم عن مردودية المؤسسة ونقصد بذلك قدرتها على تحقيق النتيجة، حيث تقاس المردودية على

ثلاث مستويات:

✓ المستوى التجاري؛

✓ المستوى الاقتصادي؛

✓ المستوى المالي.

وعليه تظهر لنا ثلاث أنواع رئيسية للمردودية هي:

✓ المردودية التجارية؛

✓ المردودية الاقتصادية؛

✓ المردودية المالية.

1- المردودية التجارية (RC): تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل، لذلك فهي تقدم

معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط الإنتاجي الذي تنتجه المؤسسة.

وتعرف أيضا بأنها: " المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها"¹، وتحسب كما يلي:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم.

¹ نجد العيفة وآخرون، أثر تغير سعر الصرف على المردودية التجارية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قلمة، الجزائر،

وتبين هذه النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

2- **المردودية الاقتصادية (RE):** تعرف على أنها " عبارة عن نسبة النتيجة إلى رأس المال الاقتصادي المستعمل من طرف المؤسسة التي تقييم فعالية الوسائل الاقتصادية من خلال النتائج المتحصل عليها، وهو ما يعكس صورة تسيير المؤسسة وقراراتها الإستراتيجية وموضعها التنافسي والتعامل الجيد لأصولها." ¹

المردودية الاقتصادية تهتم بالنشاط الرئيس وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل مكوناتها عناصر الدورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية. ² تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة وتفسر بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية/ الأصول الإجمالية.** ³

3- **المردودية المالية (RF):** تعرف على أنها: " قدرة المؤسسة على تكوين الأرباح وبالتالي مكافأة أكبر المساهمين، وتهتم المردودية المالية بكل أنشطة المؤسسة ولذا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية تهتم بمقارنتها مع الأموال الخاصة." ⁴ وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \quad 5$$

ويمكن تعريفها أيضا: " العائد المحقق من الأموال، التي وضعت في يد إدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة." ⁶

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المردودية الأدوات المرتكزة عليها.

من خلال معرفة العناصر المؤثرة على المردودية يؤدي إلى المساهمة في تحقيق الربحية، كما تمكننا من معرفة مصدر قوة وضعف المردودية المحققة من طرف المؤسسة وكذلك معرفة الأدوات المرتكزة على المردودية.

¹ Hutin Hervé, **Toute La finance d'Entreprise en Pratique**, édition d'Organisation, 2^{ème} édition, france, 2002, p137.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، مرجع سبق ذكره، ص 281.

³ خييسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومه للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2013، ص 109.

⁴ سليمان بلعور، **التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غرداية، الجزائر، 2016، ص 180.

⁵ رفيق بوشندة، محمد شهيد، **إشكالية إختيار هيكل رأس المال للمؤسسة وتأثيرها على مردودية المساهمين**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة،

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 3، العدد 28، 2013، ص 16.

⁶ سليم مجلح، وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في المردودية.

تنشط المؤسسة في محيط اقتصاد يتحكمه جملة من العوامل الداخلية وأخرى خارجية من شأنها أن تؤثر على المؤسسة، وأهدافها المسطرة، وتميز بين صنفين من العوامل الداخلية والخارجية كما يلي:

1- العوامل الداخلية: يوجد الكثير من العوامل الداخلية التي تؤثر على مردودية المؤسسة، فهي عموما العوامل المتعلقة بالإدارة كما يلي:¹

1-1- التسيير: تحقيق مردودية موجبة يحتم على المؤسسة انتهاج سياسة تسييرية محكمة، من شأنها أن تسمح لها بالاستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة، وبالتالي فالتحكم في التسيير أمر ضروري لا بد أن تهتم به المؤسسة.

1-2- الموارد البشرية: إن العنصر البشري عنصر مهم في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها، ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات مما قد يؤثر سلبا على مردوديتها ومن المصائب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال: استياء في العلاقات الوظيفية فقد يظهر خلافات بين العاملين، وعدم إهتمام في تطوير العاملين ومشكلة الأجور وارتفاع حوادث العمل.

1-3- السياسة الإنتاجية: عدم التحكم في الإنتاج هو أيضا عامل مؤثر على المردودية، وذلك لأنه من أولى مسؤوليات مدير إدارة الإنتاج والعمليات، حيث يحتل الإنتاج أهمية خاصة سواء في مؤسسات إنتاج السلع أو مؤسسات تقديم خدمات.

1-4- السياسة المالية: هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانات المالية المتوفرة في المؤسسة ومنه يجب على هذه الأخيرة التحكم في سياستها المالية لتحقيق مردودية عالية.

1-5- السياسة التجارية: تتوقف السياسة التجارية على مدى تحقيق المؤسسة للأرباح وأحجام رقم الأعمال المرتفعة، ولا يتم ذلك إلا بدفع عجلة نشاط المؤسسة للبحث عن أسواق جديدة وبالتالي زيادة حصتها السوقية في نفس القطاع.

2- العوامل الخارجية: هي من العوامل التي ليست تحت السيطرة المباشرة للإدارة، ونذكر منها:²

¹ أحمد بن شرشار، صالح غنام، أثر تغيرات أسعار الصرف على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1954، قلمة، الجزائر، 2016/2015، ص 49.

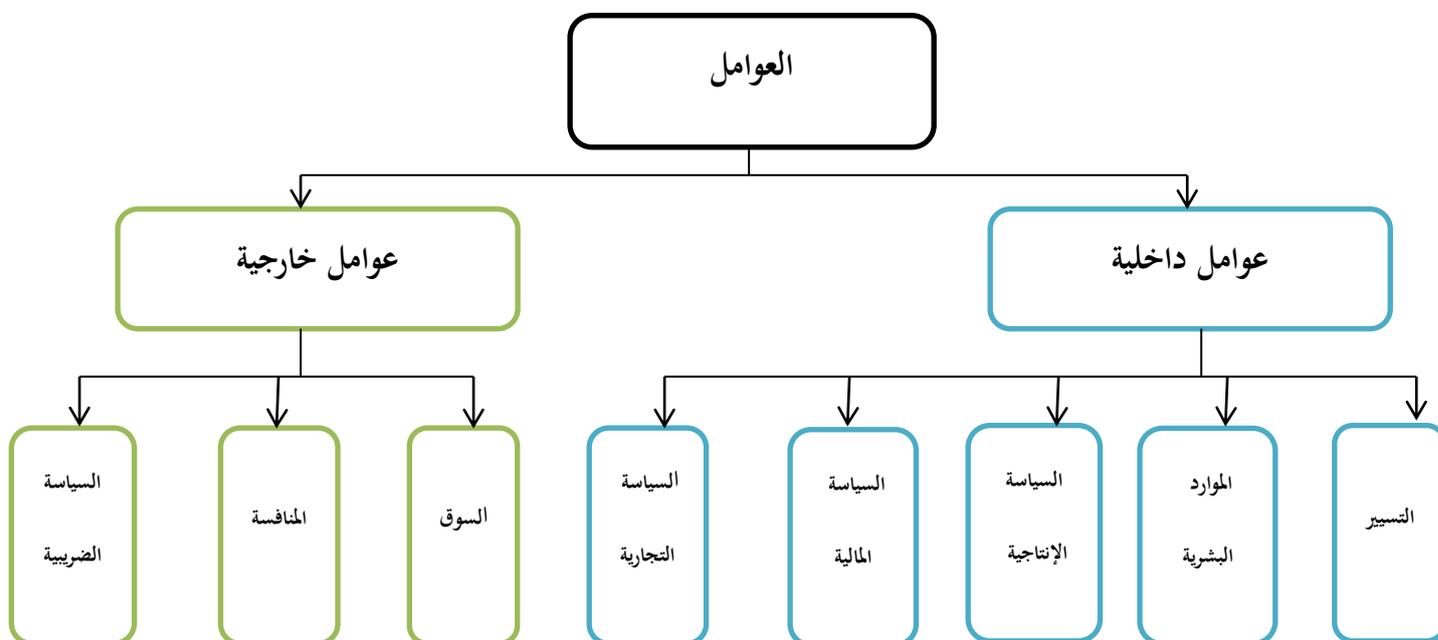
² صفا الغول، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص 7.

2-1- السوق: حيث أن السوق عامل جد مؤثر على مردودية، إذ يجب على المؤسسة أن تولي اهتماما له، وذلك عن طريق القيام بدراسات عن السوق لتفسير المعلومات المتعلقة بالتعرف على رغبات العملاء، ورصيد حاجاتهم من أجل تلبيتها.

2-2- المنافسة: تعرف المنافسة على أنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة، كما تعرف بأنها القدرة على زيادة الربحية من خلال رفع الإنتاجية أو نقص تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معا، إن عامل المنافسة كذلك يجب على المؤسسة أن تكون على دراية به، فهو يشكل خطر على مردوديتها في حالة عدم الاهتمام به، إذ إن الجودة والسعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة.

2-3- السياسة الضريبية: تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، كما أن لهذه السياسة دور في التأثير على مردودية المؤسسة، وهي تمثل صورة التدخل الحكومي من خلال فرض عدة أنواع من الضرائب. الشكل الموالي يوضح العوامل المؤثرة على المردودية.

الشكل رقم(05): العوامل المؤثرة في المردودية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أحمد بن شرشار، صالح غنام، أثر تغيرات أسعار الصرف على مردودية المؤسسة الاقتصادية .

من خلال الشكل أعلاه يمكننا أن نستخلص أن المردودية تتأثر بعوامل داخلية وخارجية تتمثل العوامل الداخلية في التسيير، الموارد البشرية، السياسة الإنتاجية، السياسة المالية، السياسة التجارية، أما العوامل الخارجية فتتمثل في السوق، المنافسة، السياسة الضريبية.

الفرع الثاني: الأدوات المرتكزة على المردودية.

يمكن حصر الأدوات المرتكزة على المردودية فيما يلي:¹

1- معدل المردودية المتوسطة: يحسب معدل المردودية المتوسطة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المتوسطة } Rm = \frac{\text{النتائج المتوسطة}}{\text{المبلغ المتوسط لرأس المال}}$$

حيث تعبر عن النتائج المتوسطة كالتالي:

$$\text{النتائج المتوسطة} = \frac{\text{مجموع النتائج السنوية}}{\text{عدد السنوات}}$$

ويمكن إحتسابها إعتماذا على الفائض الإجمالي للإستغلال EBE ، القدرة على التمويل الذاتي CAF،

النتيجة الصافية...إلخ.

2-معدل الإسترجاع: هو المدة الضرورية لإسترجاع رأس المال المستثمر في المشروع من خلال تجميع العوائد

المنتظرة منه، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة الإسترجاع} = \left(\text{تكلفة الاستثمار} / \text{التدفق النقدي السنوي} \right) \times 360 \text{ يوم.}$$

إذا كنا بصدد المقاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية، فالبديل الإستثماري المناسب والذي يسترجع

رأسماله وفي أقصر مدة زمنية.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص315.

المبحث الثاني: قياس وتحليل المردودية في المؤسسة

تسعى إدارة المؤسسة إلى البحث عن نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لتصحيحها، من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على أدائها ومردوديتها، حيث تنتهج عدة طرق لقياس مختلف المردوديات، سنستعرض في هذا المبحث كيفية قياس وتحليل مختلف أنواع المردوديات من خلال ثلاث مطالب كالتالي:

✓ **المطلب الأول: قياس وتحليل المردودية الاقتصادية؛**

✓ **المطلب الثاني: قياس وتحليل المردودية المالية؛**

✓ **المطلب الثالث: قياس وتحليل المردودية التجارية.**

المطلب الأول: قياس وتحليل المردودية الاقتصادية.

وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من طرف المؤسسة لممارسة نشاطها وتستخدم لقياس الفعالية، لقياس الموجودات الموضوعية تحت تصرف المؤسسة حتى تحافظ على بقائها في نشاط معين، عليها أن تكون فعالة تقنيا يعني أن تكون كمية المدخلات أقل من المخرجات وهذه النسبة مع مفهوم تقني هو الإنتاجية.

الفرع الأول: أهمية قياس المردودية الاقتصادية.

تكتسي المردودية الاقتصادية أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها:¹

✓ يعتبر معدل المردودية الاقتصادية من أفضل النسب المستخدمة لقياس عائد العمليات، ذلك أن ربح هذه الأخيرة (النتيجة الاقتصادية) يتحقق من النشاط الرئيسي للمؤسسة، دون غيره من الأنشطة الثانوية وذات طابع استثنائي؛

✓ يمكن معدل المردودية الاقتصادية من المقارنة بين مؤسسات تختلف اختلافا كبيرا في أحجام أصولها الاقتصادية وفي تركيبة مصادر تمويلها وفي أعبائها الضريبية، أي أنه يلغي أثر الحجم على جودة التشخيص؛

¹ ياسر بن يونس، إيهاب كريم قوادري، أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2018/2019، ص44.

- ✓ تعتبر من أهم النسب التي تقيس ربحية المؤسسة والكفاءة التشغيلية فيها ومعرفة مدى كفاءة المؤسسة من تحقيق الأرباح خلال الفترة التشغيلية المحددة؛
- ✓ تعتبر مقياس ملائم لازدهار وتقدم الأعمال، ويشير وجود مردودية اقتصادية في المؤسسة إلى:
- ✓ طاقة تمويل ذاتي قادرة على المشاركة في تطويرها ونموها؛
- ✓ مقدرة متميزة كضمان لسداد المقرضين؛
- ✓ استخدام أمثل لطاقتها التمويلية.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المردودية الاقتصادية.

1- المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال: ¹ وتحسب بمقارنة نتيجة الاستغلال بالأصول الاقتصادية حيث تقيس أداء المؤسسة باعتبار الإهلاكات (الاقتصادية) والتغير في المؤونات المتعلقة بأخطار الاستغلال. ويشترك في تكوين المردودية الاقتصادية كل العناصر التالية:

المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم) * (رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الاقتصادية).

النسبة الأولى: نسبة الهامش ويمثل النشاط التجاري أو الاستغلالي خلال الدورة المالية من إنتاج وبيع وما ينتج عنه من تكاليف (حسابات).

النسبة الثانية: معدل دوران الأصول الاقتصادية له علاقة مباشرة في التأثير على المردودية ، إن الهدف منه معرفة مدى فعالية استخدام كل الأصول الاقتصادية، بمعنى آخر كلما ارتفع هذا المعدل كلما زادت المردودية العامة للمؤسسة، يكون كبير فيما يخص الخدمات أو التوزيع الكبير وضعيفة فيما يخص الصناعات الثقيلة.

2- المردودية الاقتصادية بدلالة فائض الاستغلال الإجمالي: ² تشرح المردودية بدلالة معدل دوران الأصول، وتعتمد على ميكانيزم هو حاصل رقم الأعمال والفائض الإجمالي للاستغلال.

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

¹ محمد حافظ بوغابة، دراسة خصوصيات الهيكل المالي وتحليل المردودية لمقاولات البناء والأشغال العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص

مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 41.

² حنان بوطغان، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المردودية الاقتصادية = (فائض الاستغلال الإجمالي / رقم الأعمال) (رقم الأعمال / مجموع الأصول

الاقتصادية).

النسبة الأولى: نسبة الهامش الإجمالي من المبيعات أو رقم الأعمال، فهذه النسبة تكون ضعيفة بالنسبة للنشاطات التجارية ذات التوزيع الواسع.

النسبة الثانية: تمثل نسبة دوران الأصول، وتكون هذه النسبة ضعيفة في حالة وسائل الإنتاج التي تدل على:

✓ استثمارات ضخمة غير مستغلة؛

✓ استثمارات عاطلة؛

✓ استثمارات غير منتجة.

كما تربط المردودية الاقتصادية بين التدفقات النقدية العامة برأس المال الاقتصادي من خلال مقياسين ممكنين هما الفائض الإجمالي للاستغلال أو نتيجة الاستغلال.¹

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / رأس المال الاقتصادي

المردودية الاقتصادية = فائض إجمالي الاستغلال / رأس المال الاقتصادي

ويسمح بتقييم الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة، ويسهل كذلك مقارنة مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع الاقتصادي.

المطلب الثاني: قياس وتحليل المردودية المالية.

يستعمل قياس المردودية في الكشف عن بعض العناصر التي تحققها معادلة المردودية الكلية، وإن قياس وإيجاد المردودية المالية يعتمد على كل من الأموال الخاصة بقيمة المبيعات، حيث تساهم هذه المردودية في توسيع المؤسسة وتطويرها.

الفرع الأول: أهمية قياس المردودية المالية

إن المردودية المالية ليست مجرد هدف، بل هي أيضا وسيلة لتحقيق الإستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسة مثلا، أو خلق منتجات جديدة، ولها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها وبالتالي

¹ Hubert de La Bruslerie, **Analyse Financière (Information Financière Et Diagnostic)**, édition Dunod, 3^{ème} édition, France, 2003, p182.

التعرف على مراكز القوة والضعف فيها، وكذا تحديد ومعرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه، وتساعد في عملية اتخاذ القرار وتتخذ كأساس لتصحيح الإنحرافات وذلك بمقارنتها بنتائج السنوات السابقة.¹

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المردودية المالية.²

تقيم المردودية الكيفيات المالية للمؤسسة من خلال رؤوس الأموال. إن قياس وإيجاد المردودية المالية يعتمد على كل من الأموال الخاصة بقيمة المبيعات ويعطى القانون العام للمردودية المالية كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

ويتم حسابها بالإعتماد على مؤشرين هامين هما:

✓ **النتيجة الصافية (الربح):** تشمل النتيجة الصافية عند استخدام الاستثمارات أو مجموع النتائج مخصوم منها التكاليف. تعبر المردودية المالية من جهة النتيجة الصافية عن إجمالي ما تحصلت عليه المؤسسة من جراء استخدامها للموارد المتاحة أثناء العملية الإنتاجية.

✓ **التدفق النقدي:** يمثل المعيار الثاني الذي تقاس به المردودية المالية، وهو الفرق بين الإيرادات المحققة من المبيعات وما أنفق من أجل تحقيق هذا الحجم من المبيعات وذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح. التدفق النقدي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس المردودية فبفضله تتمكن المؤسسة من:

✓ التمويل الكامل أو الجزئي لاستثماراتها الجديدة؛

✓ الرفع من رقم الأعمال؛

✓ الاقتراض لتمويل مشاريعها الاستثمارية؛

✓ تسديد الديون البنكية الخاصة بتمويل الاستثمار.

وحسب هذا المعيار، تنقسم المردودية المالية إلى:

✓ **مردودية المبيعات:** تقيس مدى مساهمة رقم الأعمال في خلق حركة التدفقات النقدية داخل المؤسسة

التي تسمح لها بمباشرة نشاطها وتكتب بالعلاقة: **مردودية المبيعات = التدفق النقدي / المبيعات**

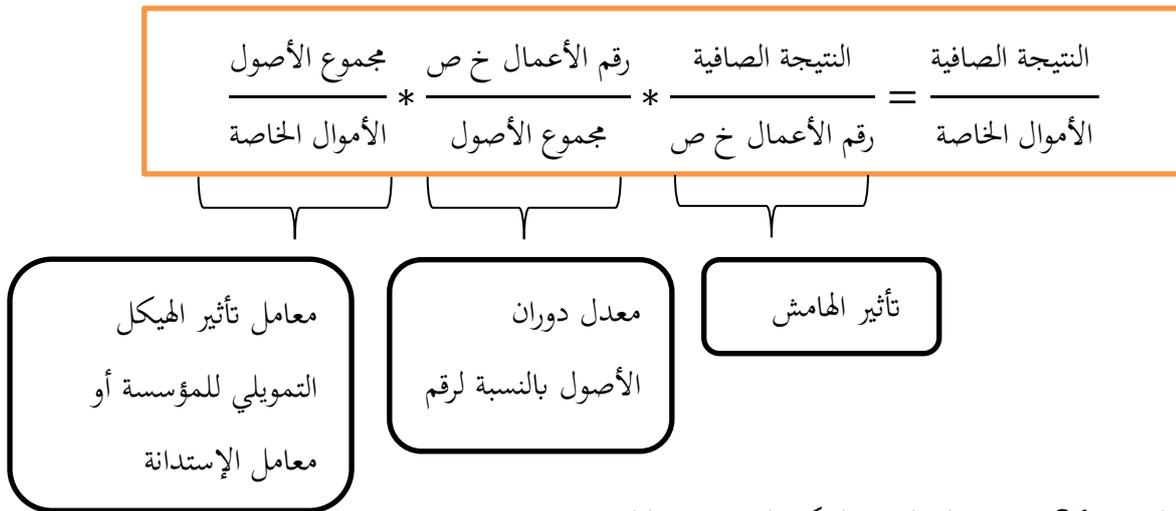
¹ محمد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص54.

² سليم مجلح وآخرون، أثر الهيكل المالي على المردودية المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، ص 475.

✓ مردودية الأموال الخاصة: تعطي صورة واضحة عن مدى مساهمة الأموال الخاصة في خلق تدفقات المؤسسة خلال فترة الاستغلال وتكتب بالعلاقة: مردودية الأموال الخاصة = التدفق النقدي / الأموال الخاصة؛

✓ مردودية إجمالي الأصول: تقيس مدى مساهمة الأصول في خلق التدفقات النقدية وتكتب بالعلاقة: مردودية إجمالي الأصول = التدفق النقدي / إجمالي الأصول.

ونستطيع تلخيص كتابة المردودية المالية بالعلاقة التالية:



والجدول رقم 01 يوضح المعدلات الممكنة للمردودية المالية وتقييمها.

الجدول رقم (01): تقييم معدلات المردودية

التقييم	معدل المردودية
لا توجد مردودية مالية	$FR \geq 0\%$
مردودية مالية ضعيفة	$FR \geq 0\% \geq 5\%$
مردودية مالية متوسطة	$FR \geq 5\% \geq 10\%$
مردودية مالية مرتفعة ومرضية	$FR \leq 10\%$

المصدر: مجّد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، جامعة الجزائر، 2011، ص53.

يظهر من الجدول أعلاه أنه كلما كان معدل المردودية أقل من 0% فهذا يعني أنه لا توجد مردودية، وعندما يكون معدل المردودية محصور بين 0% و5% فمعناه المردودية المالية ضعيفة، أما إذا كانت محصورة بين 5% و10% فمعناه أن المؤسسة حققت مردودية مالية متوسطة، في حين إذا كان معدل المردودية أكبر من 10% فهذا يدل على أن المؤسسة حققت مردودية مالية مرتفعة ومرضية للمساهمين.

المطلب الثالث: قياس وتحليل المردودية التجارية.

تمثل المردودية التجارية الفائض المتولد من الأنشطة الصناعية والتجارية للمنظمة وقدرتها على استخلاص فائض من التشغيل. ينتج عن ذلك أن المردودية التجارية مرتبطة بدورة التشغيل لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الإنتاج والمتاجرة.

الفرع الأول: أهمية حساب المردودية التجارية.

لحساب المردودية التجارية أهمية كبيرة لدى إدارة المؤسسة وعموما يكمن لمس أهميتها فيما يلي:

✓ تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار لتقييم الأداء، إذ تتمثل قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل، لتقدم بذلك معلومات تساعد في إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة؛¹

✓ تسمح بإصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة السياسات الإنتاجية والتجارية التي تنتهجها إدارة المؤسسة، مما ينتج عنه هذه المردودية مستقلة عن سياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح.²

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المردودية التجارية.

وتحسب بعدة نسب تستند إلى مؤشرات النتيجة إلى رقم الأعمال، وهي تعادل الربحية، ويمكن وضع النسب

التالية:³

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للإستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

¹ عبد الصمد بوشايب، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² رقية شيطي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص 107.

³ ياسر بن يونس، إيهاب كريم قوادري، مرجع سبق ذكره، ص 49.

المردودية التجارية = النتيجة الصافية الجارية / رقم الأعمال خارج الرسم.

المردودية التجارية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

يتم التعبير عن المردودية التجارية والصناعية بالهامش الإجمالي والذي تستقطعه المؤسسة من سعر تكلفة البضائع المباعة، إذ هي تعرف غالبا كإجمالي فائض التشغيل أو ما يعرف بالفائض الإجمالي للاستغلال .

المردودية التجارية = النتيجة الصافية بعد الضريبة (النتيجة الجارية)/صافي مبيعات أو رقم الأعمال خارج الرسم.

تحدد المردودية التجارية بنسبة هامش الربح، وتدرس المردودية التجارية نتيجة النسبة الصافية مقارنة برقم الأعمال خارج الرسم أو الضريبة وهي من المؤشرات المستعملة في تقييم أداء المؤسسة وتعبر النسبة عن مستوى مردودية الدينار الواحد من المبيعات ومنطقيا كلما زادت النسبة عن معيار المقارنة سواء كان المعيار التاريخي أو الصناعي، كما تحسن أداء إدارة المؤسسة والعكس صحيح دائما، حيث أن الانخفاض يشير إلى الهبوط وتدهور مردودية المبيعات بإعتبارها أحد أهم عناصر التشغيل في المؤسسة.

المبحث الثالث: أسباب ضعف المردودية وآليات تحسينها.

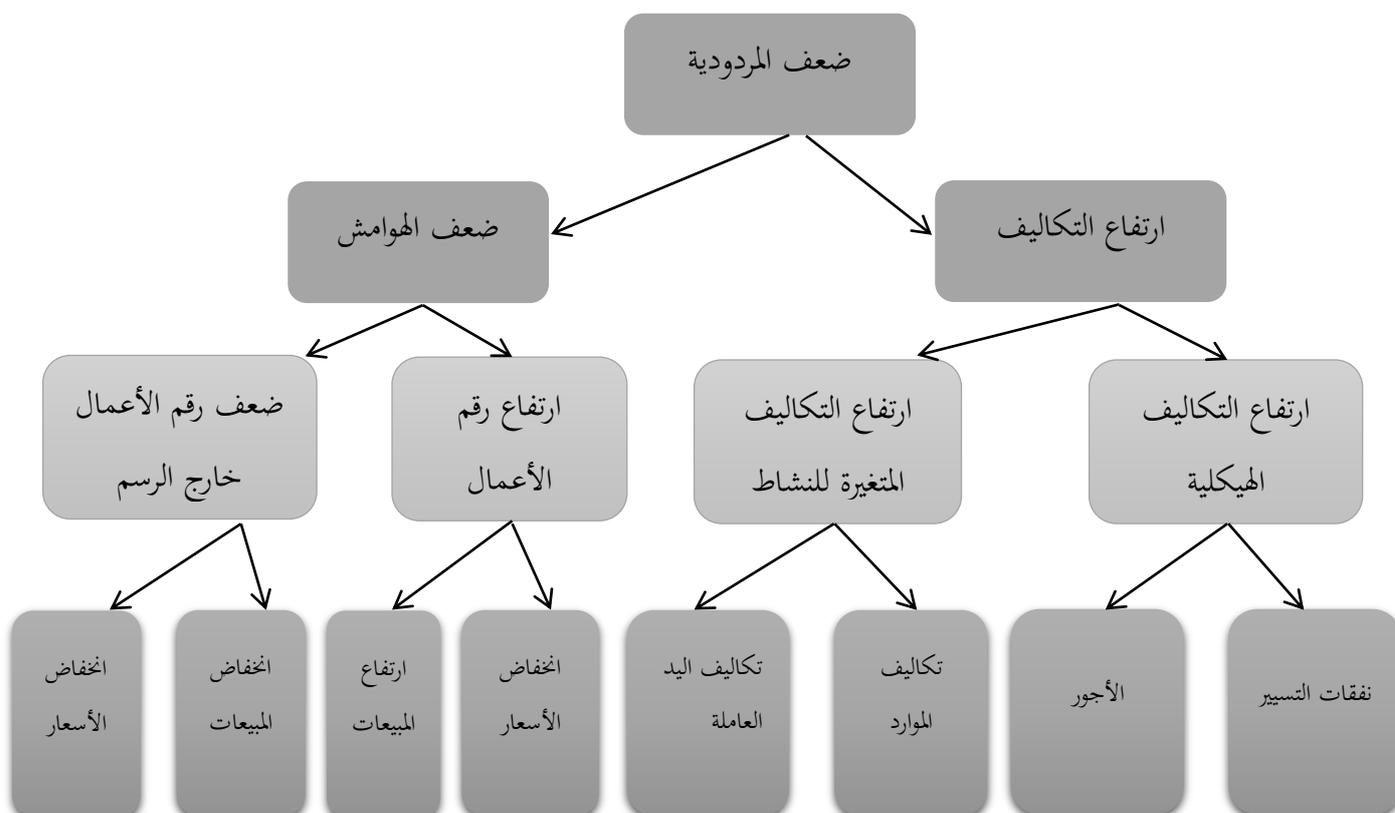
إن هدف كل مؤسسة هو الوصول إلى أقصى ربح ممكن أو تحقيق نسب مردودية مرتفعة، إلا أن التغيير الحاصل في التكاليف والنواتج سواء بالارتفاع أو الانخفاض يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا وإيجابا، لذا فهي تعتمد على مجموعة من الآليات لتحسين المردودية سنتعرف عليها في المبحث التالي من خلال التعرض إلى مطالب كما يلي:

- ✓ **المطلب الأول:** أسباب ضعف المردودية؛
- ✓ **المطلب الثاني:** آليات تحسين المردودية؛
- ✓ **المطلب الثالث:** علاقة الوظيفة المالية بالمردودية.

المطلب الأول: أسباب ضعف المردودية.

إن غاية كل مؤسسة هو الوصول إلى أقصى ربح ممكن أو تحقيق نسب مردودية جيدة، إلا أن التغيير الحاصل في التكاليف والنواتج سواء كان بالارتفاع أو بالانخفاض فهو يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا أو إيجابا. والشكل الموالي يبين أسباب ضعف المردودية والعوامل المؤثرة فيها.

الشكل رقم (06): أسباب ضعف المردودية والعوامل المؤثرة عليها.



المصدر: حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 76.

من الشكل أعلاه يمكننا استخراج أسباب انخفاض المردودية التي تعود إلى سببين إما ارتفاع التكاليف أو ضعف الهوامش.

الفرع الأول: ارتفاع التكاليف.

يعود ارتفاع التكاليف إلى ارتفاع كل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة وسنتعرف عليها بالتفصيل:

1- ارتفاع التكاليف المتغيرة: تعرف التكاليف المتغيرة بأنها: " تلك التكاليف التي تزيد بزيادة كمية الإنتاج، ومن أمثلتها أجور العمال و ثمن الخدمات، وغالبا ما يكون سلوك التكاليف المتغيرة بالزيادة مع كمية الإنتاج".¹ ومن أهم الأسباب التي تؤثر على التكاليف المتغيرة هي:²

1-1- ارتفاع تكاليف التمويل: من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل نذكر منها: عدم توفر موردين، عدم توفر مصلحة الشراء على معلومات كافية بخصوص المخزون المادي الموجود في المؤسسة، ارتفاع مصاريف النقل والتخزين، الشراء بكميات قليلة يضيع على المؤسسة فرصة الحصول على تسهيلات نقدية (الخصم النقدي...)، انقطاع المخزون، المخزونات التالفة: سوء تخطيط الطلبات... الخ.

1-2- ارتفاع تكاليف البيع والتسويق: يمكن ارجاعه إلى عدة عوامل مثل تقلص سلسلة المنتجات، عدم الوفاء بالطلبات، عدم احترام اجل التسليم، الجهل باحتياجات الزبائن، الجهل بساسة المنافسين، انعدام الكفاءة لدى رجال البيع، ضعف خدمات ما بعد البيع... الخ.

1-3- ارتفاع تكاليف الإنتاج: بسبب العجز في تخطيط الإنتاج، امتلاك معدات متطورة وغير متحكم فيها، وجود ضياع للوقت عند تغيير الإنتاج فضلات ومهملات معتبرة بسبب رداءة نوعية المواد، الضياع التكنولوجي وضعف الرقابة على تكاليف الإنتاج وسعر التكلفة.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة من أهمها:³

✓ ارتفاع الأجور؛

✓ ارتفاع حجم المبيعات؛

✓ زيادة أسعار المواد المستعملة في دورة الإنتاج؛

✓ زيادة تكاليف التسيير؛

✓ زيادة اليد العاملة وبالتالي زيادة التكاليف.

2- ارتفاع التكاليف الثابتة: تعرف التكاليف الثابتة على أنها: " التكاليف التي لا يتغير حجمها بتغير حجم الإنتاج، ومن أمثلتها ما يتعلق بإيجارات المباني وفائدة رأس المال المقترض، اهتلاكات الآلات والتجهيزات وتكلفة تراخيص الإنتاج".⁴

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² حنان بوطغان، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ محمد الفيومي محمد، أصول محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 105.

⁴ علي شريف، أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 135.

رغم التغييرات الحاصلة في حجم الإنتاج إلا أن التكاليف الثابتة تبقى على حالها حيث أن الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة هي:¹

✓ التغيير في نشاط المؤسسة وهذا يحتاج إلى تكاليف كبيرة؛ ارتفاع الفوائد والعملات وزيادة الضرائب؛

✓ التقدم التقني؛

✓ إهلاك الآلات.

الفرع الثاني: ضعف رقم الأعمال.

يعكس ضعف رقم الأعمال انخفاض في حجم المبيعات أو انخفاض في أسعار بيع المنتجات .

1- انخفاض حجم المبيعات: يعود إلى أسباب عديدة من بينها:²

✓ ضعف حصة المؤسسة في السوق؛

✓ ضعف قدرتها التنافسية وذلك لانتشار السلع البديلة ونجاح المنافسين في تقديم منتجات أفضل؛

✓ ضعف الترويج للمبيعات وانعدام خدمات ما بعد البيع؛

✓ الكساد الذي يتعرض له الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أو يتعرض لها الاقتصاد القومي.

2- انخفاض سعر البيع: ان ظروف السوق واشتداد حدة المنافسة يفرضان على المؤسسة البيع بأسعار غير ملائمة

وقد تلجأ إلى تخفيض سعر البيع لزيادة الطلب على المنتجات، كما يضاف إلى ذلك التدخل الحكومي من وقت لآخر للتحكم في الأسعار.³

3- بطء دوران الأصول الاقتصادية: تعني بكلمة بطء هو طول تحويل أصول المؤسسة إلى سيولة، فمن أسباب

بطء دوران الأصول الاقتصادية هي:⁴

✓ وجود استثمارات ضخمة غير مستغلة، أي أنها عبارة عن أموال مجمدة؛

✓ وجود كميات كبيرة من المنتجات في المخازن لسبب ما كسوء التسويق... الخ؛

✓ طول فترة الإنتاج وذلك لنقص الآلات والمعدات المتطورة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض المبيعات؛

✓ صعوبة تحصيل الديون.

¹ مُجد الفيومي مُجد، مرجع سبق ذكره، ص110.

² حنان بوطغان، مرجع سبق ذكره، ص79.

³ ياسر بن يونس، إيهاب كريم قوادي، مرجع سبق ذكره، ص53.

⁴ نوال باهي وآخرون، التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المجلد 2،

العدد 2، ديسمبر 2018، ص138.

المطلب الثاني: آليات تحسين المردودية.

يتطلب تحسين المردودية اتباع مجموعة من الأدوات والتقنيات من أهمها تحليل التعادل وتحليل الرفع المالي

والتشغيلي:

الفرع الأول: تحليل التعادل.

تعتبر عملية تحليل التعادل في المنشآت أداة من أدوات الرقابة والتخطيط المالي ويتعلق بتحديد الأرباح والمخاطر في المستقبل وتساعد على زيادة الأرباح والمحافظة عليها وعلى ثباتها:¹

1- **نقطة التعادل:** هي ذلك المستوى من النشاط الذي يساوي أو يتعادل عنده إجمالي التكاليف (الثابتة والمتغيرة) مع الإيرادات بحيث لا يكون هناك أي أرباح أو خسائر، أي أن الأرباح في هذا المستوى تساوي الصفر فكلما إبتعدت المنشأة عن نقطة التعادل لأعلى منها فإنها تحقق أرباح وإذا إبتعدت المنشأة عن نقطة التعادل للأسفل فإن المنشأة هنا تحقق خسائر. ومن الضروري جدا معرفة أنواع التكاليف قبل تحديد ودراسة التعادل وهي تشمل ثلاث أنواع:

✓ **التكاليف الثابتة:** وهي التكاليف التي لا تتغير بغض النظر عن الكمية المنتجة؛

✓ **التكاليف المتغيرة:** وهي مصاريف تتغير مباشرة مع حجم الإنتاج؛

✓ **التكاليف الإجمالية:** وهي مجموع التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة.

2- أهداف تحليل التعادل: تتمثل في الآتي:

✓ تحديد عدد الوحدات اللازم انتاجها وبيعها لتحقيق إيرادات مساوية للتكاليف الثابتة والمتغيرة؛

✓ تحديد عدد الوحدات اللازم انتاجها وبيعها لتحقيق حجم معين من الأرباح؛

✓ معرفة حجم الأرباح المتوقع تحقيقها عند أي مستوى من مستويات الإنتاج؛

✓ يستخدم في تحليل النفقات الاستثمارية، حيث يمكن من تحليل التعادل تحديد المبيعات ليصبح الاقتراح

الاستثماري أكثر ربحاً للمنشأة؛

✓ يساعد الإدارة في تحديد سعر البيع الملائم في مختلف الظروف؛

✓ يساعد في هيكلة التكاليف مثل: زيادة التكاليف الثابتة مقابل تخفيض التكاليف المتغيرة.

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن،

الفرع الثاني: الرفع التشغيلي.

الرافعة التشغيلية تعرف بأنها: " التغير النسبي في الدخل التشغيلي (الربح قبل الفوائد والضرائب) الذي يحدثه تغير نسبي في المبيعات"¹، أو بمعنى آخر فإن:

درجة الرافعة التشغيلية = التغير النسبي في الربح التشغيلي / التغير النسبي في المبيعات.

ويمكن احتساب الرفع التشغيلي عند مستوى معين من المبيعات بالمعادلة التالية:

درجة الرفع التشغيلي = (حجم المبيعات - التكلفة المتغيرة) / (حجم المبيعات - التكلفة المتغيرة - التكلفة التشغيلية الثابتة الكلية).

وهذه القيمة تعني أن أي تغير نسبي في المبيعات بمقدار معين، ينتج عنه تغير نسبي في الربح التشغيلي (قبل الفوائد والضرائب) بنفس النسبة مضروبة في درجات الرافعة التشغيلية.

ويمكن أن يستخدم هذا المعدل لتقدير نسبة التغير في الربح ومعدل العائد على الأصول الناتج من نسبة

التغير في حجم المبيعات كما يلي:

التغير في الربح = أثر الرفع التشغيلي × التغير في المبيعات.²

الفرع الثالث: الرفع المالي.

ان كان الرفع التشغيلي يرتبط بهيكل تكاليف المنشأة فإن الرفع المالي على علاقة بهيكل تمويلها، فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية لتمويل رأسمالها المستثمر تزداد درجة الرفع المالي والعكس.

1- تعريف الرفع المالي: للرفع المالي عدة مفاهيم نذكر منها:

تعرف درجة الرفع المالي بأنها: " نسبة التغير التي تحدث في عائد السهم العادي بسبب تغير بنسبة معينة يحدث في ربح التشغيل قبل الفائدة والضرائب"³.

كما يعرف على أنه النسب التي تقيس مدى اعتماد الشركة في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة الشركات في معرفة أثر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، حيث يصب الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 445.

² كمال الدين الدهواري، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 271.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2006، ص 224.

إلى حقوق الملكية أو إلى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة الشركة عند تاريخ الاستحقاق.¹

كما يعرف أيضا أنه اعتماد المؤسسة على القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم.²

2- كيفية قياس الرفع المالي: تهتم هذه النسب بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بهياكل رأس المال والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها وأكثر النسب شيوعا في الاستخدام:³

2-1- نسبة الرافعة المالية: تستخدم لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن احتسابها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = (\text{إجمالي الديون طويلة الأجل} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

2-2- نسبة الديون إلى الأموال الخاصة: تشير إلى مدى قدرة أموال المنشأة على تغطية الفوائد المترتبة على اقتراضها من الخارج قصيرة وطويلة الأجل، وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى الأموال الخاصة} = (\text{مجموع الديون الطويلة والقصيرة الأجل} / \text{مجموع الأموال الخاصة}) \times 100$$

الفرع الرابع: خفض التكاليف.

يمكن تحقيق الهدف العام للمردودية من خلال الشروع في تنفيذ سلسلة الأهداف المشتقة منه، تبدأ من توسيع طاقة وقدرات المؤسسة إلى تخفيض التكاليف، ومصاريف التسيير إلى مراقبة مجمل المصاريف التي تظهر على مستوى حساب الإستغلال والميزانية. وتخفيض التكاليف يكون على المستويات التالية:⁴

1- خفض تكاليف الصنع: يتم تحسين المردودية أولا عن طريق تكاليف الصنع، وأهمها تكاليف الموارد الأولية واليد العاملة ويتم ذلك بإتخاذ الإجراءات مثل:

✓ وقف التشغيل وتجميد الأجور على مستوى معين وغلق الفروع التي لا تحقق مردودية؛

✓ تقليص فترة العمل والتوقف عن صنع المنتجات التي لا تحقق هامش ربح؛

¹ مُجد محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2010، ص65.

² مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص164.

³ منير شاكر مُجد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص255-259.

⁴ حنان بوطغان، مرجع سبق ذكره، ص81.

✓ تحقيق وفرة في تكاليف الموارد الأولية بإختيار موردين يتمتعون بأسعار تنافسية، وكذلك تقليص المخزونات عن طريق بيع خاصة.

2- **خفض مصاريف التسيير:** يشكل الهدف الثاني للإنتاجية، يتعلق الأمر بتقليص المصاريف الإدارية والمصاريف العامة عن طريق تجميد الوظائف التي لا تعتبر حيوية، تطوير إمكانيات المؤسسة يتركز حول اختيارات الاستثمارات ودراسة مردوديتها الملائمة لتمويلها (اللجوء إلى قروض الإيجار بدل الشراء).

3- **خفض المصاريف المالية:** يتطلب المتابعة والحفاظ عند مستوى معقول على حساب الزبائن والموردين، لما يترتب عنها من إنعكاسات تظهر على المدى القصير، وكذا متابعة القروض المخصصة لغرض الاستثمار والتي تعكس آثارها على المصاريف المالية في المدى الطويل.

الفرع الخامس: زيادة النواتج.

تتحقق الزيادة في النواتج من خلال الزيادة في رقم الأعمال بزيادة حجم الإنتاج وزيادة المبيعات وتحديد السعر وكمية المبيعات لتغطية التكاليف وذلك من خلال:¹

- ✓ تحسين الإنتاجية الممكنة وبعث منتجات جديدة أو الدخول في أسواق جديدة؛
- ✓ رفع أسعار البيع.

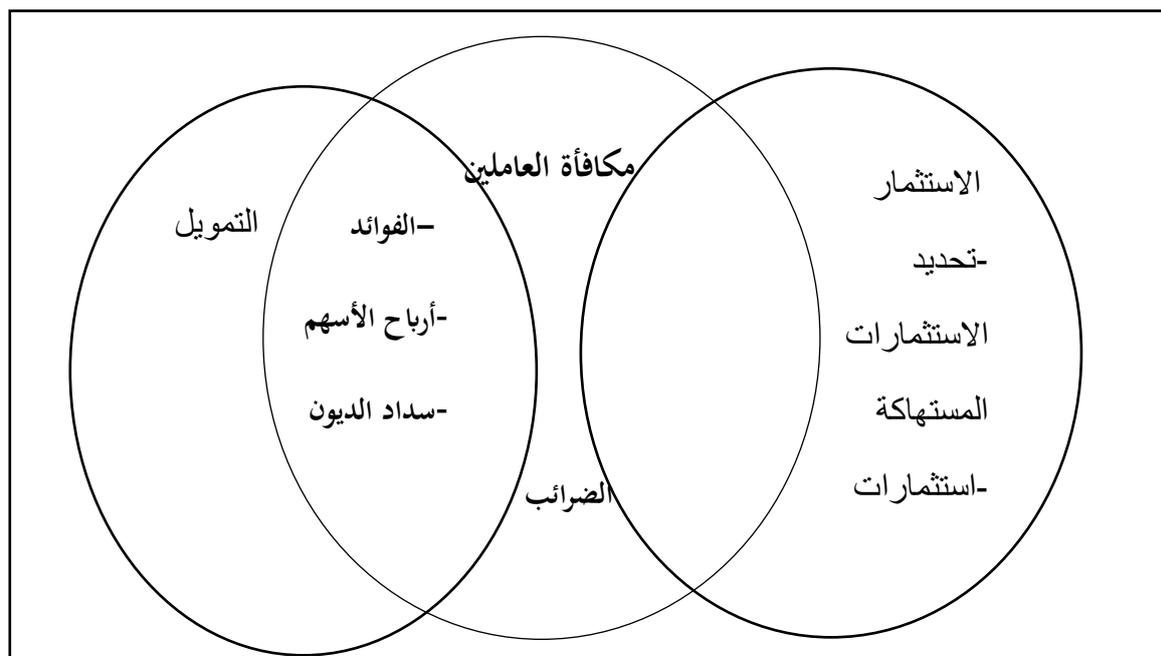
المطلب الثالث: علاقة الوظيفة المالية بالمردودية.

إنخيار بعض المؤسسات، أدى إلى وجود الحاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات مما أدى بالتالي إلى ظهور الوظيفة المالية. حيث نتعرض في هذا المطلب للعلاقة بين الوظيفة المالية والمردودية.

الشكل الموالي يوضح العلاقة بين المردودية والوظيفة المالية.

¹ سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص63.

الشكل رقم (07): المردودية والوظيفة المالية



المصدر: السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الرياض، السعودية، 2000، ص 62.

يبين الشكل التالي الترابط والعلاقة التي تجمع ما بين الوظيفة المالية والمردودية في المؤسسة الاقتصادية. تعبر المردودية عن إستخلاص فائض معقول كريح نقدي من الناحية النظرية في ظل إفتراض عدم وجود مديونية أو دائنية للموارد المستخدمة لتحقيق هدف محدد، وتسمح ببلورة فعالية ورشد المنظمة، وتبعا للتصور الإيضاحي التالي يمكن فصل المكونات الجزئية وإظهار ثلاثة أجزاء كما يلي:¹

1- إستعادة النفقات النقدية وغير النقدية فيما يخص الإستثمار الثابت والتي يتحدد دورها في تجديد الأدوات والطاقة الثابتة المستهلكة.

2- تخصيص دخول أو عوائد لمختلف أطراف المنظمة من خلال:

- ✓ الفوائد لرأس المال الأجنبي؛
 - ✓ المرتبات والأجور والنفقات الاجتماعية للعاملين، ليس خاضع للإجراءات ويتم تحديدهما سلفا؛
 - ✓ الأرباح للمساهمين؛
 - ✓ الضرائب للدولة، ويتم تحديدهما في ضوء العوائد المحققة.
- إن دور المردودية هو مكافأة القوى المنتجة في المنظمة، يسمح هدفها بتأمين الإستمرار للمنظمة ككل.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الرياض، السعودية، 2000، ص 60.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر المردودية أداة قياس وتقييم لنشاط المؤسسة الاقتصادية، وبريق أرباح تضمن لها البقاء والاستمرارية، وتعرف بأنها العائد المحقق من وراء توظيف الأموال واستثمارها ووقوفاً على مدى مساهمتها في الحكم على مستوى الأداء، تم التعرض لمتطلباتها ومكوناتها.

المردودية هي سياسة للوصول إلى الأهداف، إذ تسعى المؤسسة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة إذ تواجه المؤسسة عدة صعوبات ومخاطر تجارية ومالية، لذا في بعض الأحيان تتخلى المؤسسة عن مبدأ الإستقلالية المالية وتوسيع نطاق الإستدانة لتحسين المردودية.

رغم إختلاف أنواع المردودية إلا أنها تصب في مفهوم واحد هو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها، وهذا بتوفر متطلبات ملائمة، ونسب المردودية لا تخص المؤسسة فقط بل كل من له علاقة بالمؤسسة، بمقارنة كل ما هو مسطر بالنتائج الفعلية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية في مجمع صيدال

تمهيد:

بعد تعرضنا في الفصلين السابقين للإطار النظري لكل من "التنوع الاقتصادي" و "المردودية" قمنا في هذا الفصل بإسقاط الدراسة النظرية ميدانيا من أجل إبراز مدى تطابق موضوع البحث في جانبه النظري مع الجانب التطبيقي الواقعي، من خلال تحديد أثر التنوع الاقتصادي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية، وحتى تكون الدراسة هدافاً تم اختيار مجمع صيدال كنموذج لما يكتسبه من أهمية بالغة في الصناعة الصيدلانية في بلادنا من جهة وتأقلمه مع الوضع الحالي الذي يشهد تحولات وتغيرات كبيرة في المحيط الاقتصادي من جهة أخرى، ومن أجل تناول الدراسة التطبيقية من كل جوانبها تعمدنا التعرض لهذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المباحث الآتية:

✓ المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال؛

✓ المبحث الثاني: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2019/2010؛

✓ المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية والاقتصادية في مجمع

صيدال.

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال.

يعتبر مجمع صيدال من المؤسسات الناشطة في مجال الصناعة الصيدلانية، وهي المؤسسة التي تم اختيارها لإجراء الدراسة التطبيقية. حيث نتعرض لهذا المبحث من خلال المطالب الثلاث الآتية:

✓ **المطلب الأول:** تقديم مجمع صيدال؛

✓ **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال؛

✓ **المطلب الثالث:** القوائم المالية المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019.

المطلب الأول: تقديم مجمع صيدال.

يعتبر مجمع صيدال أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين في مجال الصناعة الصيدلانية، بخبرتها الطويلة في هذا المجال ومنافستها الشرسة في السوق، وفي هذا الإطار سيتم التعرض إلى نشأة مجمع صيدال كمؤسسة خاصة وتقديم تعريف شامل لها.

الفرع الأول: نشأة وتطور مجمع صيدال.¹

تعود جذور صيدال إلى الصيدلية المركزية الجزائرية التي أنشئت سنة 1969، والتي أوكل لها مهمة ضمان استيراد، تصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للإستعمال البشري عبر التراب الوطني، حيث استطاعت هذه المؤسسة أن تستحوذ على سوق الدواء بالجزائر بشكل تدريجي، ولغرض الاستطلاع بمهمتها الإنتاجية أسست سنة 1971 وحدة الإنتاج بالحراش بإعادة تنظيم مصنع الحراش ومن خلال الاستفادة من سياسة عمليات التأميم التي شهدتها الجزائر آنذاك، إذ تم تأميم مخبرين فرنسيين لإنتاج الأدوية بالجزائر هما BAZ الذي تأسس سنة 1964 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة 51% ليتم تأميمه بشكل كامل سنة 1977 وهو يمثل فارمال حاليا ومخبر MERELL TROUDE الذي تأسس سنة 1954 وتم تأميمه سنة 1971 بنسبة 51% ليتم تأميمه بنسبة 100% سنة 1977 والذي يمثل بيوتيك حاليا.

وفي سنة 1982 تم تحويل وحدة الإنتاج إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة الهيكلة التي مست الصيدلة المركزية الجزائرية. وتمثلت ممتلكات المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني في وحدات الإنتاج بالجزائر العاصمة، بالإضافة لمشروع المضادات الحيوية بالمدينة (أنتي بيوتيك) الذي كان بحوزة الشركة الوطنية للصناعات الكيمائية الذي تم ضمه إليها رسميا سنة 1988.

¹ غنية الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

وفي سنة 1989 وفي إطار قانون استقلالية المؤسسات تم تغيير تسمية المؤسسة الوطنية للصناعة الصيدلانية لتصبح تحت اسم "صيدال"، مؤسسة ذات أسهم، وهي مؤسسة عمومية ذات استقلالية في التسيير، حيث تخضع لمراقبة صندوق المساهمة بتركيباء وصيدلة، وهي الفترة التي كان فيها لصناديق المساهمة دور في مراقبة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

ولقد سمحت التعديلات التي أجريت سنة 1993 على القانون الأساسي للمؤسسة، بمشاركتها في كل عملية صناعية أو تجارية من شأنها خدمة هدفها الاجتماعي، سواء بإنشاء مؤسسات جديدة أو فروع تابعة للمؤسسة. وقد تزامن ذلك مع استفادتها من إعادة هيكلة مالية تحملت الدولة على إثرها جميع ديونها وخسائرها وذلك في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية لمؤسسات القطاع العمومي.

وفي سنة 1996، وفي إطار الإصلاح الذي مس المؤسسات الاقتصادية العمومية القابضة كيميائ-صيدلة تملك رأسمال شركة صيدال بنسبة 100% باعتبار أن المؤسسات القابضة المستحدثة تمثل ملكية الدولة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وفي سنة 1998 خضعت مؤسسة صيدال إلى إعادة هيكلة تم بموجبها تحويلها إلى مجمع Group ليصبح اسمها "المجمع الصناعي صيدال" مؤسسة ذات أسهم برأسمال اجتماعي يقدر بـ 2.500.000.000 دج موزع على 10.000.000 سهم بقيمة إسمية تعادل 250 دج للسهم تخضع للقانون التجاري الجزائري متخصصة في الإنتاج الصيدلاني. حيث تتمثل مهمتها في الإنتاج والتجارة في كل ما يتعلق بالمواد الصيدلانية والكيمائية بأشكالها المختلفة (مواد أولية أو منتجات نصف مصنعة) للإستعمال البشري والحيواني، كما أنها تبحث في المجال الطبي وصناعة الأدوية. وقد أدت هذه التطورات والإصلاحات في المجمع، بالإضافة إلى التركيز على عنصر الكفاءة في التسيير إلى نمو منتظم في نتائجه خلال فترة التسعينات، ومن ملامح هذا النمو والتطور الملحوظ الذي أحدثته المجمع بلوغ الإنتاج سنة 1999 مستوى قياسي يزيد عن 110 مليون وحدة بيع، وهو يمثل عشرة أضعاف ما كان عليه عشر سنوات من حيث القيمة (3898 مليون دج سنة 1999 مقابل 390 مليون دج سنة 1990).

وبقي مجمع صيدال على تلك الحالة من الإصلاح إلى غاية 15 مارس 1999، والذي يعتبر حدثا هاما في تاريخ المجمع حيث تقرر تسعيره ببورصة الجزائر نظرا للصحة المالية التي يتمتع بها والتي أهلتها لتوفير شروط الدخول إلى البورصة، عن طريق فتح رأسماله بنسبة 20% للإكتتاب العام عن طريق تقنية العرض العمومي للبيع OPV. وقد تم الدخول الفعلي إلى البورصة في تاريخ 17 جويلية 1999 من خلال التنازل عن 2.000.000

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية إحصائية قياسية في مجمع صيدال

سهم بسعر إصدار يقدر بـ 800 دج للسهم، أما عن تاريخ تداول (تسعيرة) لسهم المجمع فقد كان في 20 سبتمبر 1999. والجدول رقم (02) ملخص لما سبق.

الجدول رقم (02): بطاقة فنية لمجمع صيدال.

اسم المؤسسة	مجمع صيدال
رأس المال الاجتماعي	شركة ذات أسهم برأسمال إجمالي 2.500.000.000 دينار جزائري.
طبيعة العملية	العرض العمومي للبيع بأسعار ثابتة بنسبة 20% من رأسمالها الاجتماعي أي ما يعادل مليوني سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم اسمية
عدد المساهمين الجدد	19288 مساهم جديد
المساهم الرئيسي	الشركة العمومية القابضة كيمياء-صيدلية بنسبة 80%.
العملية المنجزة	عرض عمومي لبيع 2.000.000 سهم اسمي بقيمة 250 دج للسهم وسعر إصدار 800 دج للسهم.
تاريخ العرض	من 15 فيفري إلى 15 مارس 1999.
تأشيرة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة	التأشيرة رقم 98-04 بتاريخ 24 ديسمبر 1998.
تاريخ الدخول إلى البورصة	17 جويلية 1999.
تاريخ أول تسعيرة في البورصة	20 سبتمبر 1999.

المصدر: www.cosob.org.

الجدول السابق يلخص المعلومات سابقة الذكر حول المجمع الصناعي صيدال من حيث رأس المال، تاريخ الدخول إلى البورصة، عدد المساهمين، وباقي المعلومات.

الفرع الثاني: مهام مجمع صيدال.

يمكن تقسيم مهام المجمع إلى مهام أساسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المهام الأساسية في:¹

✓ إنتاج الأساس الفعال للمضادات الحيوية؛

¹ يحي فريك، إستراتيجية التكامل العمودي في قطاع الصناعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 108.

- ✓ الاهتمام أكثر بالمهام التجارية، التوزيع والتسويق لمنتجات المجمع عبر كامل التراب الوطني لتغطية السوق الوطنية والسعي لإختراق الأسواق الدولية؛
- ✓ تأمين الجودة ومراقبة تحليل وتركيب الدواء؛
- ✓ القيام بالبحوث التطبيقية وتطوير الأدوية الجينية؛
- بينما تتمثل المهام الثانوية للمجمع في الآتي:
- ✓ إنتاج منتجات التعبئة والتغليف؛
- ✓ عبور ونقل السلع؛
- ✓ صيانة ذاتية لتجهيزات الإنتاج والعمل على تطوير التقنيات المستعملة في الإنتاج من أجل ضمان النوعية ورفع الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ تقديم الخدمات (التشكيل أو التركيب والتحليل).

الفرع الثالث: أهداف مجمع صيدال.

- بما أن مجمع صيدال يعتبر كمنظمة تنشط في المجال الاقتصادي فهذا يجعلها تسعى دوما لتحقيق أهداف سواء كان ذلك على المدى القصير أو المدى الطويل، ونذكر أبرز هذه الأهداف على النحو الآتي:¹
- ✓ توسيع وتنويع تشكيلة المنتجات من الأدوية نحو الأدوية الحديثة، خاصة بالتركيز على الأدوية الجينية؛
 - ✓ عرض منتجاته من الأدوية بنوعيات جيدة وأسعار تنافسية؛
 - ✓ تكثيف تواجدها في السوق الوطني عن طريق نظام التسويق لضمان تواجدها وتغطيتها لمختلف مناطق التراب الوطني؛
 - ✓ تطوير اتفاقيات الشراكة مع الأجانب وتفعيلها ميدانيا لإكتساب التكنولوجيات الجديدة؛
 - ✓ مواكبة السياسة الوطنية للدواء والمشاركة الفعالة في الحد من فاتورة إستيراد الأدوية وضبط السوق؛
 - ✓ الإرتقاء بالإنتاج إلى مستوى أمثل يتماشى مع الطاقات والإمكانات المتاحة؛
 - ✓ ترشيد إستخدام عنصر العمل من خلال تأهيل العمال من أجل تحسين الإنتاجية؛
 - ✓ التحكم في التكاليف عن طريق الإستخدام الأمثل للمواد المتاحة وتسيير فعال لمختلف المصالح؛

¹ www.saidalgroup.dz

✓ المحافظة على مناصب الشغل الموجودة والبحث عن فرص أخرى لخلق مناصب شغل جديدة مع أجور مناسبة لذلك ولمصلحة العمال.

الفرع الخامس: الفرص والتهديدات.

مجمع صيدال أصبح في موضع يلزمه تحمل كل مسؤولياته تجاه عماله وزبائنه وتجاه المهام التي أنشئ من أجلها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها سوق صناعة الدواء، مما جعله يواجه فرصا وتهديدات عدة، مما يستدعي ضرورة اغتنام الفرص المتاحة ومواجهة هذه التهديدات من خلال تبني استراتيجيات طويلة المدى، وعليه يمكن تبيان هذه الفرص والتهديدات على النحو التالي¹:

1- الفرص: وتتمثل في النقاط التالية:

- ✓ يمتلك المجمع خبرة في مجال الإنتاج الصيدلاني تفوق 30 سنة مما يستدعي إستغلالها وتثمينها من خلال تحسين الإنتاج وتنويعه والتعريف به محليا ودوليا؛
- ✓ وجود أيدي عاملة مؤهلة سواء في مجال التسيير أو المخابر، يمكن إستغلالها إستغلالا أمثل؛
- ✓ دخول المجمع لبورصة الجزائر للقيم المنقولة، وهو ما يسمح له من زيادة مصادر التمويل وبالتالي التوسع في الإنتاج؛
- ✓ وجود إمكانيات شراكة متنوعة مع أكبر المخابر والشركات العالمية في مجال صناعة الأدوية، الأمر الذي يستدعي ضرورة تفعيل هذه الشراكة وتجهيزها ميدانيا؛
- ✓ حصول المجمع على شهادات " ISO " لمطابقة منتجاتها لمواصفات الجودة العالمية.

2- التهديدات: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ وجود منافسة قوية في سوق الأدوية خاصة من طرف المصدرين الأجانب، والمستوردين الخواص، يشكل تهديدا لمكانة مجمع صيدال في السوق الخاصة وأنها لا تسيطر إلا على نسبة 20% من حجمه؛
- ✓ وجود بعض العوائق والصعوبات في الحصول على المواد الأولية، خاصة وأن أكثر من 80% منها تستورد من الخارج؛
- ✓ عدم وجود ثقافة استهلاك المنتج المحلي لدى الجزائريين، خاصة وأن "صيدال" تنتج أدوية جنيصة، الأمر الذي يؤثر سلبا على ارتفاع الأسعار والمطالبة بالبراءة الأصلية ما لم تقوم صيدال بتسجيل منتجاتها.

¹ يحي فريك، مرجع سبق ذكره، 109.

مما سبق يتضح أن صناعة الأدوية في الجزائر من خلال مجمع صيدال تواجهها جملة من الفرص يستوجب على المجمع استغلالها استغلالاً أمثل من أجل تنمية الإنتاج وتحسينه وتوسيعه حتى يقوى على المنافسة المفروضة عليه، وبالمقابل هناك جملة من التهديدات تستدعي اليقظة والمثابرة وتوظيف كل الطاقات البشرية والمادية التشريعية والتنظيمية في ظل إستراتيجية وطنية داعمة للصناعة المحلية، حتى تتمكن المؤسسة من مواجهة هذه التحديات والتهديدات وتجاوزها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.

من أجل التكيف مع المحيط التنافسي الذي ينشط فيه المجمع والتجاوب مع التطورات الراهنة والمستمرة في سوق الدواء، قام المجمع بإعادة الهيكلة ووضع مخطط تنظيمي يتناسب مع هذه المتطلبات، تمثل أساساً فيما يلي تسعة مديريات مسؤولة عن تسيير ومتابعة حالة المجمع بالإضافة إلى ثلاث فروع إنتاجية، وجاءت على النحو التالي:¹

- 1- **مديرية تسيير الحافظة والاستراتيجية المالية:** تهتم هذه المديرية بوضع الاستراتيجية المالية والتخطيط المالي، إضافة إلى بحث ومتابعة العمليات التمويلية قصيرة وطويلة الأجل.
- 2- **مديرية التطوير الصناعي والشراكة:** تقوم بتطوير أساليب الإنتاج من خلال اعتماد تكنولوجيات حديثة، الإعتماد على الشراكة لدعم النشاط وترقية المنتجات ودخول الأسواق العالمية، ناهيك عن البحث عن الخبرات في شتى المجالات، ووضع المؤسسة في حالة تعلم من خلال إبرام عقود الشراكة.
- 3- **مديرية ضمان الجودة والشؤون الصيدلانية:** تسعى هذه المديرية للوصول إلى الجودة الشاملة للمنتجات والنشاطات التنافسية في صناعة الأدوية، لأجل تلبية الحاجات المتزايدة للمستهلكين، وقد انطلقت في تبني نظام الجودة الشاملة في كل الفروع، وذلك للحصول على شهادة ISO-9002 لنشاط التسويق والبيع. وفي هذا الإطار تقوم المديرية بتنظيم دورات وتخطيط مراجعات داخلية للمتابعة والمشاركة في الملتقيات، إضافة إلى تنظيم تدريبات للعمال.
- 4- **مديرية المراجعة والتحليل والتلخيص:** تقوم بالمراجعة الداخلية لحسابات المجمع والقيام بالتحليل وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب.
- 5- **مديرية التسويق والإعلام الطبي:** تتكفل هذه المديرية ببناء قاعدة إستراتيجية في مجال تسويق منتجات الفروع، وهي تشمل على 80 مندوباً طبياً، موزعين على خمسة أفواج لتغطية كافة مناطق القطر الجزائري مهمتهم

¹ نفس المرجع السابق، ص 110-111.

ترويج 150 صنفا دوائيا لصيدال، ومن مهام هذه المديرية أيضا ترويج صورة المجمع لدى السوق المحلي والأجنبي ومختلف الجهات المعنية لاسيما الصحافة والمجلات المختصة.

6- الوحدة التجارية المركزية UCC: أنشأت هذه الوحدة في 12 أوت 1995، قصد تسويق وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية المنتجة من طرف المجمع أو من شركائه، تشغل هذه الوحدة 160 عاملا وتملك فريق حيوي مختصا في البيع، تقدر قيمتها الإستثمارية ب 70900000 دج، ولها قدرة تخزين تصل إلى 4000000 وحدة بيع، ويقع المقر الاجتماعي لهذه الوحدة بالمحمدية، وتصل مساحة التخزين بها إلى 1800 م².

7- الوحدة التجارية للشرق (باتنة): دشنت هذه الوحدة في 11 نوفمبر 1999 من طرف الرئيس المدير العام للمجمع، ويهدف إلى ضمان تغطية احتياجات أكثر من 19 ولاية من ولايات الشرق الجزائري، وقد وزعت هذه الوحدة ما يعادل 21692 مليون وحدة مباعة بقيمة 742386 دج خلال سنة 2000، علما أن هذه الوحدة تتربع على مساحة 3600 م².

8- الوحدة التجارية للغرب (وهران): تم تدشينها سنة 2000، من أهم ما حققتة توزيع ما يعادل 3323 مليون وحدة مباعة بقيمة 168622 مليون دج.

9- مخبر البحث والتطوير: تأسس هذا المخبر سنة 1975، وبعد تطورات مختلفة أخذ شكله النهائي سنة 1998 ليصبح مخبرا تاما للأبحاث والتطوير، وهو يمثل جهازا إستراتيجيا لربط قنوات الإتصال بين المجمع وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني.

يطور المركز سنويا من 05 إلى 06 منتجات جالينوسية، لتدرج في قائمة المنتجات لمختلف فروع المجمع ويوظف 156 عاملا منهم 70% إطارات، كما يساعد المركز مصانع الإنتاج باستمرار في رقابة النوعية وتغيير سلم المنتجات الجديدة قيد التصنيع.

يتميز المركز بما يلي:

✓ معرفة عملية عالية في التحكم والرقابة الفيزيوكيميائية، وعلم التسمم وصيدلية الأدوية.

✓ يحوز على قاعدة وثائقية حول الأدوية الأكثر أهمية على مستوى التراب الوطني.

كما يقوم المخبر أيضا بتنظيم عدة ملتقيات وندوات علمية وطنية ودولية، يتعاون مع عدة مؤسسات وجامعات في مجال التدريب. كما يتعاون مع المجلس العلمي للمجمع الذي يتكون من 27 أستاذ في مختلف الاختصاصات الطبية و الصيدلانية.

يتكون المجمع من ثلاث فروع إنتاجية، تتمثل في: (antibioticl-pharmal-biotic) ويمكن تقديمها كما يلي:¹

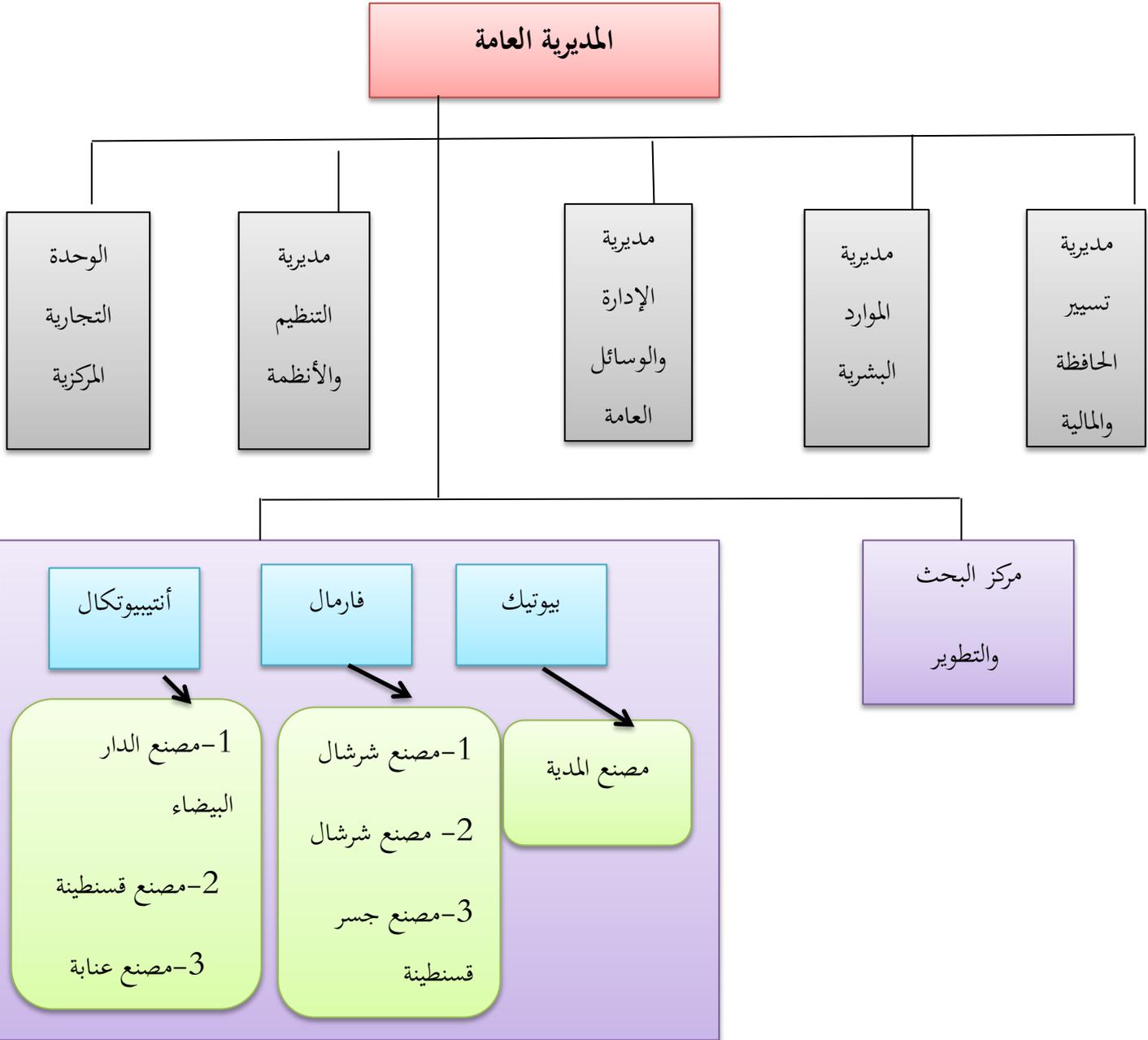
1- فرع أنتيبويوتيك "Antibiotical": يتمثل هذا الفرع في مركب المضادات الحيوية، متواجد في ولاية المدية على بعد 80 كلم جنوب الجزائر العاصمة، يبلغ رأسماله 950 مليون دج، يتربع على مساحة قدرها 25 هكتار من بينها 19 هكتار مبنية، ويشغل 1374 عاملا، إذ يعتبر أكبر الفروع من حيث معيار الحجم، ولقد بدأ المركب في العمل منذ أفريل 1988، ويختص في إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنسلين وغيرها، بالإضافة إلى منتجات تامة الصنع ومواد أولية. كما تم تجهيزه بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية ابتداء من الحيازة على المواد الأولية، ومهارة عالية في التركيبات الحيوية، وخبرة معتبرة في إنتاج المضادات الحيوية، ومخابر للتحليل تسمح بالرقابة الكاملة للجودة.

2- فرع فارمال "Pharmal": تأسس هذا الفرع في 1988/2/2 ويبلغ رأسماله 200 مليون دج، ويشغل 918 عاملا منهم أكثر من 130 صيدلاني ومهندس، ولهذا الفرع أكثر من ثلاثين سنة خبرة في مجال الإنتاج الصيدلاني، الأمر الذي يكسبه تحكما لا بأس به في المجال. وللقيام بأنشطته يتوفر هذا الفرع على ثلاث وحدات إنتاجية هي: وحدة الدار البيضاء، وحدة قسنطينة، وحدة عنابة. ويقع المقر الاجتماعي لهذا الفرع بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة، كما يقوم هذا الفرع بإنتاج أصناف الأدوية التالية: أقراص، جعب، مراهم، مقطرات، محاليل، مساحيق، بالإضافة إلى معجون الأسنان.

3- فرع بيوتيك "Biotic": يتواجد المقر الاجتماعي لهذا الفرع بالحراش بالجزائر العاصمة، وهو يتوفر على ثلاث وحدات إنتاج ممتلة في وحدة جسر قسنطينة، وحدة الحراش، وحدة شرشال. وقد تم تأسيس هذا الفرع بتاريخ 1998/2/2، حيث بلغ رأسماله 250 مليون دج، ويشغل 1127 عاملا، منهم أكثر من 20 صيدلانيا وأكثر من 80 مهندسا، ينتج هذا الفرع في مختلف وحداته المنتجات التالية: المراهم، المحاليل، الأقراص، المطهرات السائلة، المحاليل الوريدية بأنواعها، محاليل غسل الكلى. الشكل رقم (08) يبرز الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.

¹ غنية الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة في الموقع: www.saidalgroup.dz

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للمجمع يتكون من مديرية عامة ومجموعة من المديريات الفرعية والوحدات، والفروع.

المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة لمجمع صيدال للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2019.

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، ومن أهم الوثائق المحاسبية والمالية نجد الميزانية المالية سواء المفصلة أو المختصرة. وبعد أن تطرقنا إلى التعريف بمجمع صيدال وكذلك تعرفنا على هيكلها التنظيمي وكذا تبيان مهامها أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لذا نعرض من خلال هذا المطلب القوائم المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2010-2019، والجدولين رقم(03)، (04) يوضحان القوائم المالية المختصرة خلال الفترة الممتدة من 2010-2019.

الجدول رقم(03): قائمة المركز المالي المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الأصول					
الأصول الثابتة	13212823632	11161030681	11454745445	11308739239	13003229374
الأصول المتداولة	15038364331	16116940187	18566400049	18790834133	18584475033
قيم الاستغلال	660644545	6250258342	6175385227	553455055	5606916341
قيم قابلة للتحقيق	1112660559	4047073606	5237495341	57843106090	7778981964
قيم جاهزة	3251114197	5819608239	7153519481	5413372987	5198576727
مجموع الأصول	28251187963	27277970868	30021145495	30099573373	31587704406
الخصوم					
الأموال الدائمة	20406030129	19537283517	7787910309	21756636705	26079391337
الأموال الخاصة	11785525448	13795482543	14746506012	16748436103	17590664387
ديون طويلة الأجل	8620504681	5741800974	2765317137	5008200603	8488726951
الالتزامات المتداولة	7845157833	7740687351	8933235186	8342936668	5508313069
مجموع الخصوم	28251187963	27277970868	30021145495	30099573373	31587704406

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

الجدول(04): قائمة المركز المالي المختصرة لمجمع صيدال خلال الفترة 2015-2019.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول					
الأصول الثابتة	15767186134	30441796483	33959354466	24830612573	26773207679
الأصول المتداولة	19154714687	15948740174	14359590124	14743731389	13660971197
قيم الاستغلال	4965900019	5729341770	4883145011	6288271950	6887530621
قيم قابلة للتحقيق	8201170036	9706298016	3530097132	5319769680	2703713776
قيم جاهزة	5987644631	513100388	4738892797	3135689758	1918151412
مجموع الأصول	34921900821	46390536657	48318944590	39574343962	4043178877
الخصوم					
الأموال الدائمة	28239754071	38861237693	41250228670	32767734008	3424098174
الأموال الخاصة	20465934577	27464009197	27931531058	19796410397	21776278416
ديون طويلة الأجل	6682146750	113972285	6249981692	1297132361	1246471076
الالتزامات المتداولة	6682146749	7529298964	7068715920	6806609954	6193189704
مجموع الخصوم	34921900821	46390536657	48318944590	39574343962	4043178877

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تعتبر قائمة المركز المالي قائمة تتضمن الحسابات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين، حيث يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF المعتمد في الجزائر، وهي تضم جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم حيث يتم ترتيب عناصر الأخير وفقا لدرجة الاستحقاق، أما عناصر الأصول فترتب وفقا لدرجة السيولة، وتصنف عناصر الأصول في الميزانية كما يلي:

✓ **الأصول الثابتة:** وتضم هذه المجموعة جميع الأصول ذات السيولة التي تفوق مدتها السنة بالإضافة إلى جميع حسابات المجموعة الثابتة والقيم الثابتة التي تفوق مدتها السنة مثل: مخزون الأمان، الزبائن المشكوك فيهم، سندات المساهمة... الخ؛

✓ **الأصول المتداولة:** وتنقسم هذه الكتلة إلى ثلاث مجموعات وهي:

- **قيم الإستغلال:** تتمثل في المخزونات (منقوصا منها مخزون الأمان)؛

- **قيم قابلة للتحقق:** هي كل الحقوق التابعة للمؤسسة والمتواجدة لدى الغير ولا تزيد مدتها عن سنة؛

- **القيم الجاهزة(المتاحات):** وهي الأموال التي توجد بحوزة المؤسسة وتحت تصرفها في أي وقت وتتمثل في حساباتها الجارية والصندوق.

أما عناصر الخصوم فتظهر في قائمة المركز المالي في مجموعتين هما:

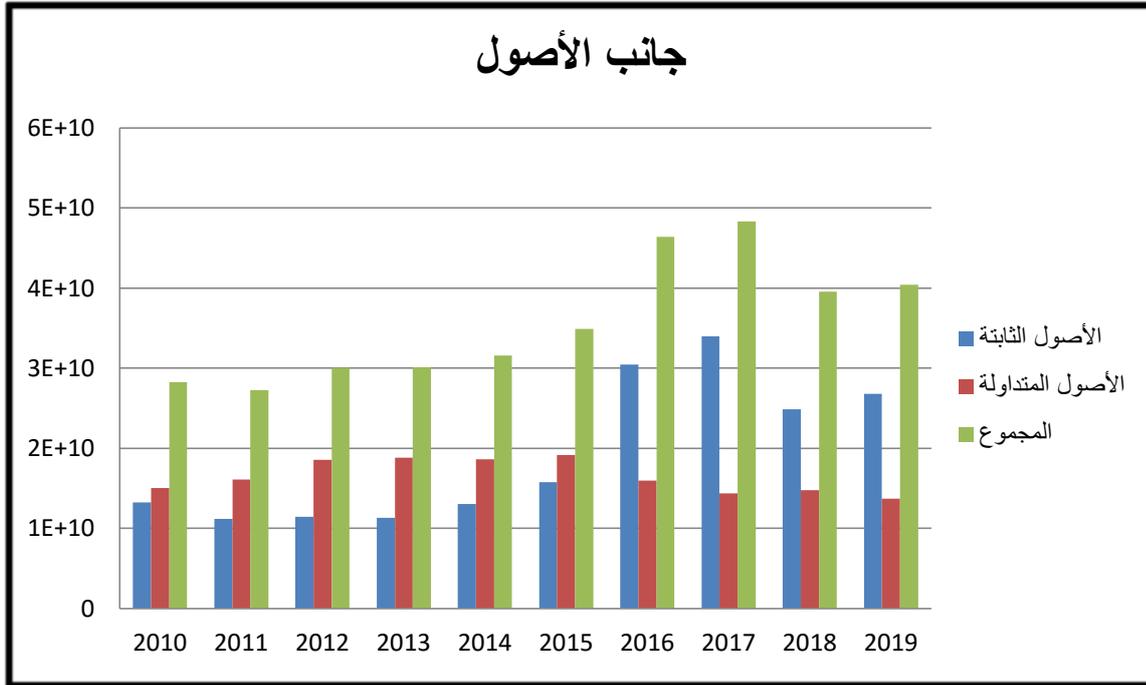
✓ **الأموال الدائمة:** وهي كل الموارد المالية التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها، وتتكون من:

- **الأموال الخاصة:** وهي تلك الأموال التي تعتبر ملكا للمؤسسة ولا يمكن إرجاعها لأصحابها أو توزيعها على المساهمين إلا بعد انتهاء العقد أو إفلاسها، ومنها الاحتياطات؛

- **الديون طويلة الأجل:** هي تلك الالتزامات التي تلتزم بها المؤسسة لأكثر من سنة.

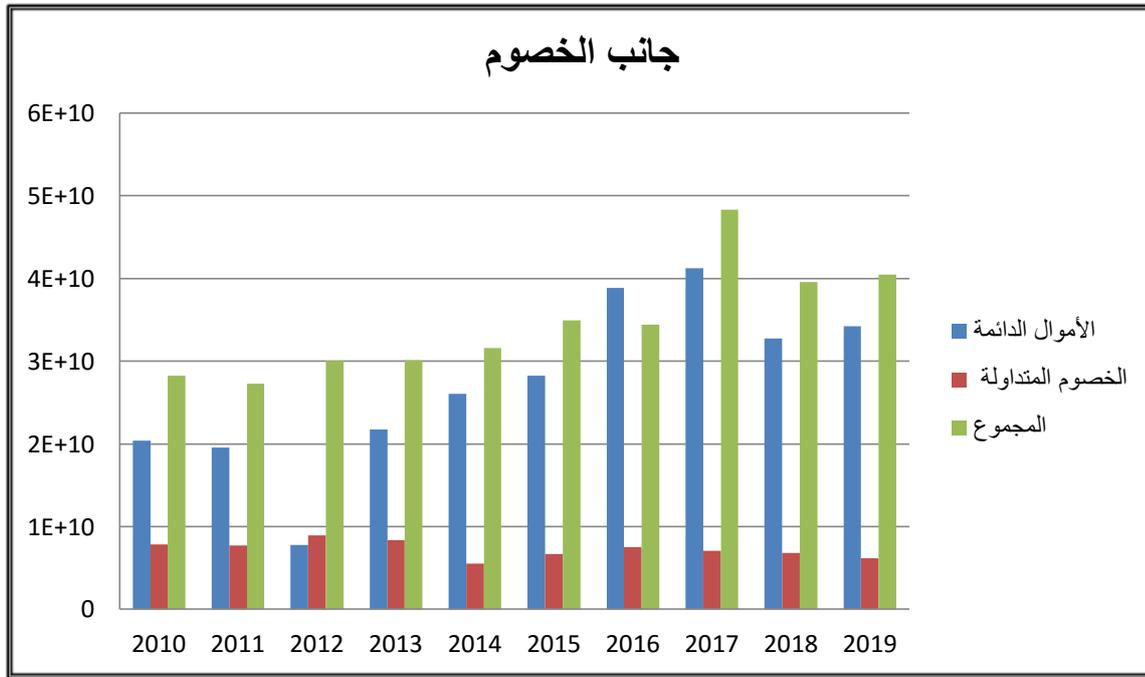
✓ **الخصوم المتداولة (الديون قصيرة الأجل):** تشمل الديون التي تستفيد منها المؤسسة لفترة تقل عن سنة، مثل الموردين. حيث يعكس الشكلين المواليين ما تم بيانه في الجدولين السابقين:

الشكل رقم (09): التمثيل البياني لجانب الأصول لمجمع صيدال خلال الفترة 2010-2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Excel.

الشكل رقم(10): التمثيل البياني لجانب الإلتزامات لمجمع صيدال للفترة خلال الفترة 2010-2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Excel.

ومن خلال الجدولين والشكلين السابقين يتضح لنا أن الأصول الثابتة تمثل أكبر نسبة مقارنة بالأصول المتداولة وهذا يدل على أن المؤسسة في توسيع رقعتها ونشاطاتها، فقد شهدت الأصول الثابتة تذبذبا من سنة إلى أخرى خاصة في السنوات الأولى من 2010 إلى 2012 لتبشر الإرتفاع سنة من 2013 إلى 2017 لتبلغ أعلى قيمة لها في سنة 2017 والتي قدرت ب 33959354466 دج لتعاود الإنخفاض في سنتي 2018 و2019. أما بالنسبة للأصول المتداولة فقد عرفت تذبذبا خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2015 لتعاود الإنخفاض خلال السنوات الموالية من 2016 إلى 2019. وفي جانب الإلتزامات نلاحظ تذبذب في قيمتها خلال سنوات الدراسة، حيث عرفت انخفاضا ملحوظا في الأموال الدائمة خلال السنوات الثلاث الأولى من سنة 2010-2012، ويعود هذا الإنخفاض إلى إنخفاض كبير في قيمة الديون طويلة الأجل حيث عرفت أدنى قيمة لها في 2012، لتعاود الإرتفاع خلال السنوات الموالية من سنة 2013 لتبلغ أعلى قيمة لها في 2017 والمقدرة ب 41250228670 دج، لتعاود الانخفاض سنة 2018 لتحقيق ارتفاعا من جديد سنة 2019، ويعود الإرتفاع إلى لجوء المؤسسة للإقتراض خلال هذه الفترة. أما الخصوم المتداولة فهي كذلك متذبذبة خلال فترة الدراسة فقد عرفت إرتفاعا خلال السنوات الأولى من سنة 2010 إلى سنة 2013 لتتخفف خلال سنة 2014 لتعاود الارتفاع خلال السنوات الموالية لتعاود الإنخفاض خلال سنة 2019، وهذا

يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها المتداولة بإستعمال الديون قصيرة الأجل وهذا قد يوقع المؤسسة في اختلال.

المبحث الثاني: تطور متغيرات الدراسة في مجمع صيدال للفترة 2019/2010.

تعرف الدراسة التحليلية الإحصائية والقياسية بأنها تحليل للوضع المالي للمؤسسة، وإبراز مختلف العلاقات بين النسب والمؤشرات المالية داخلها من خلال استخدام نماذج إحصائية، وهذا من أجل بيان وضع المؤسسة في المستقبل والعمل على تطويرها واستمرار التسيير الفعال لها، وبالتالي فإن تحليل أثر التنوع الاقتصادي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية يتم من خلال تحليل معدلات المردودية إضافة إلى معدل التنوع الاقتصادي وتفسير النتائج المتحصل عليها، ويتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول:** تطور متغيرات الدراسة في مجمع صيدال للفترة 2019/2010؛

✓ **المطلب الثاني:** دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة؛

✓ **المطلب الثالث:** دراسة السببية.

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة في مجمع صيدال للفترة 2019/2010.

تتغير متغيرات الدراسة من فترة إلى أخرى نتيجة تغير الظروف المختلفة المحيطة والمؤثرة على المؤسسة، حيث يتم تتبع تغير كل من مؤشر التنوع والمردودية الاقتصادية والمالية في مجمع صيدال خلال الفترة 2019/2010 .

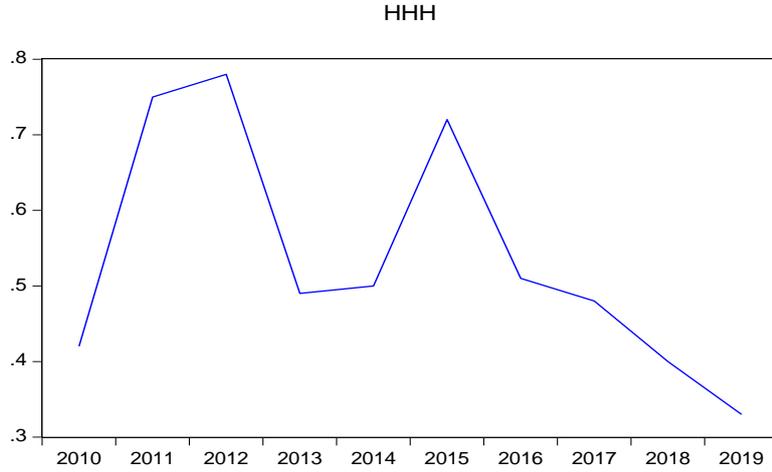
الفرع الأول: دراسة تحليلية وصفية لتطور مؤشر التنوع الاقتصادي في مجمع صيدال للفترة 2019/2010.

الشكل رقم (11) يوضح تطور مؤشر التنوع الاقتصادي للفترة 2019-2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجمع صيدال.

الشكل رقم (11): تطور مؤشر التنوع الاقتصادي وبعض المقاييس الإحصائية للفترة 2010-2019

في مجمع صيدال.

	HHH
Mean	0.538000
Median	0.495000
Maximum	0.780000
Minimum	0.330000
Std. Dev.	0.156617
Skewness	0.490134
Kurtosis	1.845606
Jarque-Bera	0.955646
Probability	0.620132
Sum	5.380000
Sum Sq. Dev.	0.220760
Observations	10



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

يعكس مؤشر التنوع الاقتصادي هيرشمان - هرفندال درجة التنوع في الهيكل الإنتاجي لدى المؤسسة ومن خلال الشكل نلاحظ أن المؤشر يتغير بين الارتفاع و التراجع خلال فترة الدراسة حيث بلغ أكبر قيمة 0.78 سنة 2012 وأدنى قيمة 0.33 سنة 2019، ويمكن تفسير ارتفاع قيمة المؤشر لانخفاض سياسة التنوع في المؤسسة والعكس بالعكس، كما نلاحظ من خلال الجدول بعض المؤشرات الإحصائية حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي 0.538000 أما قيمة الوسيط فهي 0.495000، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 0.156617 وتبين أن هناك تشتت قوي بين القيم، أي أن هناك تقارب بين قيم التنوع الاقتصادي.

الفرع الثاني: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية الاقتصادية RE في مجمع صيدال للفترة 2019/2010.

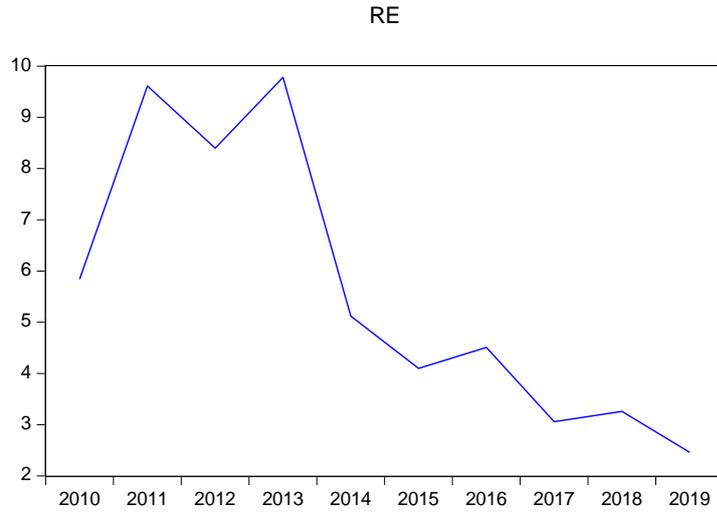
الشكل رقم(12) يوضح تطور المردودية الاقتصادية RE للفترة 2019/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجمع صيدال.

الشكل رقم (12): تطور المردودية الاقتصادية RE للفترة 2010-2019 وبعض المقاييس الإحصائية في

الوحدة %

مجمع صيدال

	RE
Mean	5.614000
Median	4.815000
Maximum	9.780000
Minimum	2.460000
Std. Dev.	2.726484
Skewness	0.530088
Kurtosis	1.777121
Jarque-Bera	1.091419
Probability	0.579430
Sum	56.14000
Sum Sq. Dev.	66.90344
Observations	10



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

المردودية الاقتصادية موجبة طيلة فترة الدراسة، ومن خلال الشكل نلاحظ أن انهما عرفت خلال السنوات الأولى إرتفاعا من 2010 إلى 2013 أين سجلت أعلى قيمة لها والتي قدرت بـ 9.78%، لتعرف بعد ذلك انخفاضاً خلال السنوات من 2014 إلى 2019 أين سجلت أدنى قيمة لها والتي قدرت بـ 2.46%، وهذا راجع لتراجع نتيجة الإستغلال من جهة والزيادة المستمرة في الأصول بالمؤسسة من جهة أخرى، ويمكن القول أن اختيار الاستثمارات الجديدة لم يكن سليماً وأثر سلباً على المردودية الاقتصادية. كما نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الوسط الحسابي 5.614000 أما قيمة الوسيط فهي 4.815000، أما قيمة الإنحراف المعياري فهي 2.726484، وتبين أن هناك تشتت قوي بين القيم، أي أن هناك تقارب بين قيم نسب المردودية الاقتصادية.

الفرع الثالث: دراسة تحليلية وصفية لتطور المردودية المالية RF لمجمع صيدال للفترة 2019/2010.

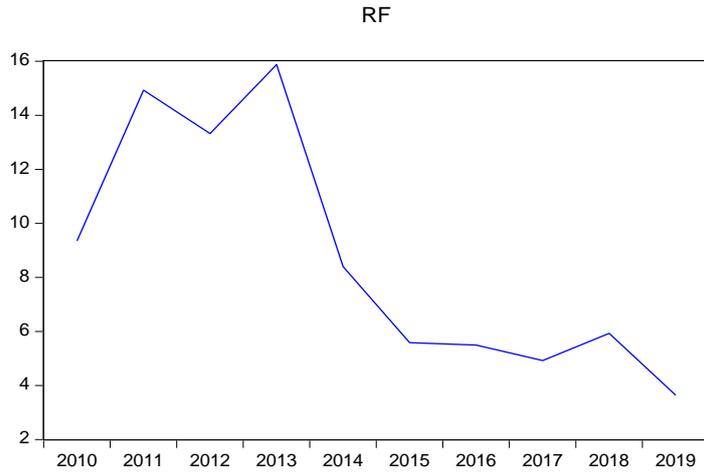
الشكل رقم (13) يوضح تطور المردودية المالية RF للفترة 2019/2010 وبعض المقاييس الإحصائية في مجمع صيدال.

الشكل رقم(13): تطور المردودية المالية RF للفترة 2010/2019 وبعض المقاييس الإحصائية في

الوحدة %

مجمع صيدال

	RF
Mean	8.743000
Median	7.165000
Maximum	15.87000
Minimum	3.640000
Std. Dev.	4.467955
Skewness	0.548657
Kurtosis	1.750592
Jarque-Bera	1.152133
Probability	0.562105
Sum	87.43000
Sum Sq. Dev.	179.6636
Observations	10



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

المردودية المالية تسجل تذبذبا طيلة فترة الدراسة حيث عرفت ارتفاعا خلال السنوات الأولى لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2013 والتي قدرت بـ 15.87%، لتتخفض بعد ذلك خلال السنوات الموالية، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2019 و قدرت قيمتها بـ 3.64%، وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية للمؤسسة من جهة وارتفاع أموالها الخاصة من جهة أخرى.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الوسط الحسابي 8.743000 أما قيمة الوسيط فهي 7.165000، أما قيمة الانحراف المعياري فهي 4.467955، وتبين أن هناك تشتت قوي بين القيم، أي أن هناك تقارب بين قيم نسب المردودية المالية.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

ان اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل Root Test Unit من أجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع لا بد من تحديد استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ديكي فولر المطور ADF.

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في مجمع صيدال.

نعمد على اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة في مجمع صيدال، والجدول الآتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقا لاختبار ADF.

الجدول رقم(05): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في مجمع صيدال.

اختبار ADF							
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الثانية بقاطع	اختبار الفروق الثانية بقاطع واتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
RE	-1.397457	-2.048263	-2.049197	-1.871595	-5.997030	-6.056114	$I(2)$
RF	-0.974882	-1.906628	-8.854883	-8.740175	/	/	$I(1)$
HHH	-3.423270	-4.133456	/	/	/	/	$I(0)$

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال البيانات المبينة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن السلسلة مستقرة في مستوى معين، فسلسلة التنويع الاقتصادي مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، أما سلسلة المردودية المالية مستقرة في الفروق الأولى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، في حين سلسلة المردودية الاقتصادية مستقرة في الفروق الثانية سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام (حيث القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة). إذن سلسلة التنويع الاقتصادي HHH مستقرة ومتكاملة من الدرجة $I(0)$. أما سلسلة المردودية المالية RF مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. أما سلسلة المردودية الاقتصادية RE مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

المطلب الثالث: دراسة السببية باستخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test).

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير آخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (06) يوضح نتائج ذلك الاختبار:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/25/21 Time: 17:46

Sample: 2010Q1 2019Q4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRF does not Granger Cause HHH	37	7.44875	0.0022
HHH does not Granger Cause DRF		1.21075	0.3113
DDRE does not Granger Cause HHH	36	0.53348	0.5918
HHH does not Granger Cause DDRE		3.31104	0.0497

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من الجدول نلاحظ أن سببية غرانجر تعمل في اتجاه واحد من DRF إلى HHH بمعنى المردودية المالية تتسبب في مؤشر التنوع الاقتصادي، ومن HHH إلى DDRE وبمعنى أن مؤشر التنوع الاقتصادي يتسبب في المردودية الاقتصادية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية.

اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة نسبيا 40 مشاهدة بعد تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية (فصلية) من خلال برمجية Eviews 10 في مجمع صيدال ، حيث يتم الاعتماد على النتائج السابقة لاستقرارية السلاسل الزمنية من أجل اختيار النموذج المناسب للدراستين التي يكون فيها التنوع الاقتصادي كمتغير مستقل ومؤثر على المردودية المالية والاقتصادية كمتغيرتين تابعتين، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات من القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2019/2010، حيث تم حساب المتغيرات في شكل نسب مئوية، وتتناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

✓ **المطلب الأول:** دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية؛

✓ **المطلب الثاني:** دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية.

المطلب الأول: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية.

بالاعتماد على نتائج استقرارية للسلاسل الزمنية التي تم التوصل فيها سابقا إلى استقرارية التنوع الاقتصادي في المستوى واستقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الثانية، فإنه يتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية.

حتى تتمكن من تطبيق نموذج VAR الذي يفسر أثر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية في مؤسسة محل الدراسة، لا بد أولا من تحديد مدد التباطؤ للنموذج.

الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length).

لإعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Lag Length) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (07) يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية الاقتصادية.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDRE HHH
Exogenous variables: C
Date: 06/25/21 Time: 21:32
Sample: 2010Q1 2019Q4
Included observations: 35

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	22.71144	NA	0.001050	-1.183511	-1.094634	-1.152830
1	45.57240	41.80290	0.000358	-2.261280	-1.994649	-2.169239
2	49.43425	6.620324	0.000362	-2.253386	-1.809001	-2.099984
3	67.18954	28.40845*	0.000166*	-3.039402*	-2.417263*	-2.824640*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 35 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ, SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=3).

الفرع الثاني: معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين في الدراسة.

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$DDRE = - 0.7705*DDRE(-1) - 0.6189*DDRE(-2) - 0.6326*DDRE(-3) - 2.8403*HHH(-1) + 1.3965*HHH(-2) + 1.5139*HHH(-3) - 0.0451$$

$$R\text{-squared} = 0.771548 \quad F = 15.76065 \quad N = 35$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ المردودية الاقتصادية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: المردودية الاقتصادية ومؤشر التنوع الاقتصادي أي أن المردودية الاقتصادية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية الاقتصادية ومؤشر التنوع الاقتصادي خلال ثلاث سنوات سابقة ($t-1, t-2, t-3$)؛
- ✓ قيمة الثابت سالبة ويمثل قيمة المردودية الاقتصادية في غياب مؤشر التنوع الاقتصادي وهي مرفوضة اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية وقيمها المؤخرة الأولى والثانية والثالثة (إشارة سالبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية الاقتصادية لسنة ما فيتوقع أن يتراجع هذا الارتفاع في ثلاث السنوات المقبلة وأن انخفاض المردودية الاقتصادية لسنة ما فيتوقع أن يرتفع بعد ذلك خلال ثلاث السنوات المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي للشركة (صيدال) خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الراج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، وهذه العلاقة العكسية ناتجة عن زيادة رقم الأعمال ورأس مال الشركة مما يساهم في زيادة استثماراتها وهذا ما ينعكس سلبا على المردودية الاقتصادية فتراجع على المدين المتوسط والطويل وهو مقبول اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية الاقتصادية ومؤشر التنوع الاقتصادي للتأخير الأول بمعنى زيادة التنوع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع المردودية الاقتصادية لتلك السنة بسبب زيادة أصول المؤسسة التي تعتمد عليها في استثماراتها الجديدة مما يؤدي إلى إنخفاض نتيجة الاستغلال للمؤسسة؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين المردودية الاقتصادية ومؤشر التنوع الاقتصادي للتأخير الثاني والثالث بمعنى زيادة التنوع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية الاقتصادية لتلك السنة بسبب الزيادة في منتجات المؤسسة مما يؤدي إلى ارتفاع مبيعاتها الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نتيجة الإستغلال للمؤسسة؛
- ✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.77 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية الاقتصادية) والمتغير التفسيري (التنوع الاقتصادي) أي تغير المردودية الاقتصادية يرجع إلى مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 77% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 15.76 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية.

بالاعتماد على نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية التي تم التوصل فيها سابقا إلى استقرارية التنوع الاقتصادي في المستوى واستقرارية المردودية المالية في الفروق الأولى، فإنه يتم الاعتماد على نموذج VAR لتفسير أثر تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية.

الفرع الأول: اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (Selection Tho Lag Length)

لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (La Length) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC، معيار شيوارتز SIC، معيار هانن كون HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (08) يوضح ذلك.

الجدول رقم (08): درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية المالية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DRF HHH
Exogenous variables: C
Date: 06/28/21 Time: 19:33
Sample: 2010Q1 2019Q4
Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-5.283695	NA	0.005138	0.404650	0.492623	0.435355
1	8.158376	24.64380	0.003043	-0.119910	0.144010	-0.027795
2	16.00928	13.52099	0.002464	-0.333849	0.106018	-0.180324
3	27.56807	18.62251*	0.001629*	-0.753782*	-0.137969*	-0.538847*

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول أعلاه وحسب عدد المشاهدات الـ 35 في دراستنا ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (FPE, AIC, SC, HQ) والتي توافق (P=3).

الفرع الثاني: معايرة نموذج VAR (Vector Auto Regression) للمتغيرين المعتمدين في الدراسة.

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة، والمعادلة الآتية توضح ذلك.

$$DRF = -0.5869*DRF(-1) - 0.5722*DRF(-2) - 0.3313*DRF(-3) - 4.2406*HHH(-1) - 10.8846*HHH(-2) + 16.5877*HHH(-3) - 0.2758$$

$$R\text{-squared} = 0.669726 \quad F = 9.8009 \quad N = 36$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ✓ المردودية المالية تعرف من خلال هذه المعادلة بثابت وثلاث تأخيرات بالنسبة لكل من: المردودية المالية ومؤشر التنوع الاقتصادي أي أن المردودية المالية في السنة t تعرف وتتأثر بالمردودية المالية ومؤشر التنوع الاقتصادي خلال ثلاث سنوات سابقة ($t-1, t-2, t-3$)؛
- ✓ قيمة الثابت سالبة ويمثل قيمة المردودية المالية في غياب مؤشر التنوع الاقتصادي وهي مرفوضة اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية وقيمها المؤخرة الأولى والثانية والثالثة (إشارة سالبة) ويعني ذلك أنه في حالة ارتفاع المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يتراجع هذا الارتفاع في ثلاث السنوات المقبلة وأن انخفاض المردودية المالية لسنة ما فيتوقع أن يرتفع بعد ذلك خلال ثلاث السنوات المقبلة، ويرجع هذا التغير إلى توجهات النشاط الاقتصادي للشركة (صيدال) خلال الدورات الاقتصادية المتكررة والمتعاقبة (سنوات من الراج الاقتصادي تتبعها سنوات من الانكماش في النشاط الاقتصادي)، وهذه العلاقة العكسية ناتجة عن زيادة رقم الأعمال ورأس مال الشركة مما يساهم في زيادة استثماراتها وهذا ما ينعكس سلبا على مردوديتها المالية فتتراجع على المدينين الطويل والمتوسط وهو مقبول اقتصاديا؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين المردودية المالية ومؤشر التنوع الاقتصادي للتأخير الأول والثاني بمعنى زيادة التنوع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى تراجع المردودية المالية لسنتين متتاليتين بسبب ارتفاع التكاليف وهذا يؤدي إلى انخفاض في النتيجة الصافية للمؤسسة؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين المردودية المالية ومؤشر التنوع الاقتصادي للتأخير الثالث بمعنى زيادة التنوع الاقتصادي لسنة ما يؤدي إلى زيادة المردودية المالية لتلك السنة بسبب زيادة عوائد المؤسسة المتأتية من الاستثمار في منتجات جديدة و التي تؤدي إلى ارتفاع في النتيجة الصافية وبالتالي تحسن في المردودية المالية؛
- ✓ أما من الناحية الإحصائية الكلية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد 0.67 وهي قيمة موجبة مرتفعة تقترب من الواحد وهو ما يفسر شدة العلاقة بين المتغير التابع (المردودية المالية) والمتغير التفسيري (مؤشر التنوع الاقتصادي) أي تغير المردودية المالية يرجع إلى مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 67% والباقي يعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما أن قيمة فيشر المحسوبة 9.8 أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن للنموذج ككل معنوية إحصائية.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل تم تجسيد أهم ما تم التعرض إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع، من خلال دراسة تطور وتغير متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة المتمثلة في مجمع صيدال خلال الفترة 2010-2019، حيث تم قياس أثر المتغير المستقل (مؤشر التنويع الاقتصادي) على المتغيرات التابعة (المردودية الاقتصادية، المردودية المالية) خلال الفترة 2010-2019.

ومما سبق تبين لنا أن هناك آثار مختلفة (عكسية وطرديّة) للمتغير المستقل على المتغيرات التابعة بالنسبة لكل دراسة ولكل فترة، ومن خلال الدراسة القياسية باستخدام اختبار غرانجر، فقد توصلنا إلى وجود علاقات سببية في اتجاه واحد من المردودية المالية بإتجاه التنويع الاقتصادي ومن التنويع الاقتصادي بإتجاه المردودية الاقتصادية .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تطور فكر المسييرين الماليين بحيث لم يعد يركز على كيفية تدبير والحصول على الأموال الضرورية لإستمرار المؤسسة فقط بل تطور وارتقى إلى الاهتمام بالطرق والكيفيات التي تمكن من الحصول على الموارد المالية بأقل تكلفة وأقل مخاطرة، وبالتالي أصبحت المؤسسة قادرة على تحقيق ربح أكبر بأقل تكلفة وأقل مخاطرة، حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة بيان أثر التنوع الاقتصادي على مردودية المؤسسة الاقتصادية بدراسة حالة مجمع صيدال.

ومن أجل معالجة إشكالية الموضوع المطروحة على النحو التالي: ما مدى تأثير التنوع الاقتصادي على المردودية في المؤسسة الاقتصادية؟، تعرضنا إلى ثلاث فصول وذلك من خلال فصلين نظريين وفصل تطبيقي. حيث تعرضنا من خلال الدراسة النظرية في فصلها الأول إلى التنوع الاقتصادي بإعتباره عنصر هام في تقليل المخاطر والتكاليف في المؤسسة، حيث تم تسليط الضوء حول أهم المفاهيم المتعلقة به، كيفية قياسه، أما في الفصل الثاني فقد تناولنا المردودية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تعرضنا إلى مفهوم المردودية وإلى أهم المفاهيم المرتبطة بها، أنواعها، كيفية قياسها، تحليلها وفي الأخير آليات تحسينها، ولقد تبين لنا أن المردودية هي أساس والمنبع الرئيسي للمؤسسة لمعرفة مكانتها الاقتصادية والمالية. أما في الفصل التطبيقي أجرينا دراسة تحليلية إحصائية وقياسية على مجمع صيدال. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية و التطبيقية.

1- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية.

1-1-النتائج النظرية: من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر التنوع الاقتصادي من أهم سياسات النمو شيوعا، تسعى من خلالها المؤسسة إلى تعظيم الأرباح وتوسيع حصتها السوقية من خلال المحافظة على النشاط الأصلي وإضافة صناعة جديدة. أو عن طريق التوسع في صناعات خارج الصناعة القاعدية والدخول إلى أسواق جديدة؛
- ✓ الهدف من وراء التنوع يتمثل في توزيع المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء انتاجها لمنتج واحد بسبب حالات عدم التأكد التي تسود المحيط الذي تعمل فيه، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- ✓ تعددت مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي لكن أبرزها وأكثرها شيوعا واستخداما هو مؤشر هيرشمان-هيرفندال، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ صحيح أن التنوع قد يساهم في خفض تكاليف المؤسسة، إلا أنه محفوف بمخاطر قد تؤدي إلى العكس بإعتبار أن الاستخدام المتعدد لعوامل الإنتاج يضيق على المؤسسة اختيارها للأنشطة، بالإضافة إلى

خاتمة عامة

تكاليف تنتج عن هذا الاستخدام، والمتمثلة أساسا في تكلفة التكيف والتي قد تؤثر سلبا على إيرادات المؤسسة؛

✓ يتم قياس وتحليل المردودية من خلال ثلاث نسب هي المالية، التجارية، الاقتصادية، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

✓ تتركب المردودية من مجموعة من العناصر تتمثل في الإنتاجية، السيولة، الربحية، الفاعلية، الكفاءة، ومكونات مالية (التدفقات النقدية والهوامش الإجمالي للتمويل الذاتي)؛

✓ تكمن أهمية المردودية في مدى مساهمتها في تحديد مستوى أداء المؤسسات؛

✓ تتأثر المردودية بعدة عوامل داخلية تتمثل في التسيير، الموارد البشرية، السياسة الإنتاجية، السياسة المالية، السياسة التجارية، وعوامل خارجية كالمنافسة، السوق؛

1-2- نتائج الدراسة التطبيقية: من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ تدهور كل من المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال في أغلب فترات الدراسة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2019 حيث بلغت 2.46%، 3.64% على التوالي؛

✓ إستقرار كل السلاسل في المستوى واستقرارها في الفروق الأولى والفروق الثانية من خلال اختبار ADF ؛

✓ تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي VAR وفقا لنتائج الإستقرارية، لدراسة أثر التنوع الاقتصادي على مردودية المؤسسة (المالية، الاقتصادية) في مجمع صيدال؛

✓ وجود 03 فترات إبطاء في نموذج مجمع صيدال عند تطبيق نموذج VAR.

✓ هناك أثر علاقة عكسية بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية (الاقتصادية والمالية) على المدى القصير والمتوسط؛

✓ هناك أثر علاقة طردية بين مؤشر التنوع الاقتصادي والمردودية (الاقتصادية والمالية) على المدى المتوسط والطويل؛

✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين التنوع الاقتصادي والمردودية الاقتصادية في مجمع صيدال، حيث أن تغير المردودية الاقتصادية يرجع إلى مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 77%، والباقي يعود إلى عوامل غير مدرجة في النموذج.

خاتمة عامة

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائية بين التنوع الاقتصادي والمردودية المالية في مجمع صيدال، حيث أن تغير المردودية المالية يرجع إلى مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 67%، والباقي يعود لعوامل غير مدرجة في النموذج؛
- ✓ سببية غرانجر تعمل في اتجاه واحد بمعنى المردودية المالية تتسبب في ومؤشر التنوع الاقتصادي ومؤشر التنوع الاقتصادي يتسبب في المردودية الاقتصادية.

2-التوصيات:

- ✓ يجدر بالمؤسسات اتباع سياسة التنوع من أجل تعظيم أرباحها وبالتالي تحسين مردوديتها؛
- ✓ يتوجب على المؤسسات الاهتمام بمصلحة البحث والتطوير لما لها من أهمية في تطوير منتجات جديدة؛
- ✓ بما أن المؤسسة الصناعية تنشط في سوق ذو منافسة عالية، أين تنقص المعلومات وتزداد حدة المنافسة، فهي معرضة لفقدان حصتها السوقية، هذا الأمر يحتم عليها ضرورة تنوع الصناعات التي تنشط فيها على نحو يمكنها من توزيع المخاطر المحتمل التعرض لها؛
- ✓ لا بد على المؤسسات الصناعية الجزائرية من توسيع تشكيلة منتجاتها بحيث تكون مرتبطة بالنشاط الأصلي أو المرتبطة مع بعضها للاستفادة من مزايا الاستخدام المتعدد لوسائل الإنتاج؛
- ✓ يجب على المؤسسة عدم الإفراط في إستخدام الديون، مما يترتب عنه من تكلفة مرتفعة تؤثر على مردودية المؤسسة، من الأحسن الاعتماد في تمويل مشاريعها الاستثمارية الجديدة على مصادر التمويل الداخلي في حال توفرها وتجنب الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وبالتالي تخفيض تكلفة الإستدانة؛
- ✓ العمل على تحسين المردودية الاقتصادية من خلال:
 - خفض حجم الأصول؛
 - زيادة نتيجة الإستغلال بزيادة رقم الأعمال وتخفيض أعباء الإستغلال عن طريق دراسة وتحديد نقطة التعادل؛
- ✓ العمل على تحسين المردودية المالية حتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في جذب المساهمين إذا كانت بحاجة لذلك، ويتطلب تحسينها:
 - زيادة النتيجة الصافية حيث أن زيادتها تعني رفع الإيرادات إلى أقصى حد ممكن وخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن؛
 - الاعتماد على سياسة استئانة متوازنة أي عدم الإعتماد على الديون بشكل كبير.

خاتمة عامة

✓ لضمان استمرارية المؤسسة يجب أن تعمل على تحقيق مردودية جيدة لأموالها المستثمرة تسمح لها بمكافئة المساهمين والمقرضين، وبالموازات مع ذلك تكون دائما في وضعية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها.

3- آفاق الدراسة: من خلال دراستنا لعلاقة التنوع بمردودية المؤسسة، تبين لنا أنه من الممكن دراسة علاقة التنوع الاقتصادي بمتغيرات إقتصادية أخرى، للتمكن من معرفة أهمية هذه السياسة على مستوى المؤسسات الصناعية وعلى السوق بأكمله، وعلى هذا الأساس تبادرت في أذهاننا عدة مواضيع، يمكن أن تكون إشكاليات بحث في هذا المجال، نذكرها في النقاط التالية:

- ✓ أثر التنوع الاقتصادي على المردودية لمجموعة من المؤسسات من خلال نموذج Panel؛
- ✓ أثر التنوع على الهيكل والسلوك في المؤسسة؛
- ✓ دور إستراتيجية التنوع في توزيع المخاطر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

-الكتب:

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ورقة، الجزائر، 2011.
- 2- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، بدون طبعة، السعودية، 2000.
- 3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2014.
- 4- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومه للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2013.
- 5- سليمان بلعور، السيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غرداية، الجزائر، 2016.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد الإداري كمدخل كمي، مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 7- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2009.
- 8- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- 9- علي الشريف، أحمد ماهر، اقتصاديات الإدارة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1987.
- 10- كمال الدين الدهواري، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 11- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

قائمة المراجع

- 12- مُجَدَّ الفيومي مُجَدَّ، أصول محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 13- مُجَدَّ محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2010.
- 14- مُجَدَّ مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني(الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2006.
- 15- مليكة زغيب، ميلود بوشنقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.
- 16- منير شاكر مُجَدَّ وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
- 17- مؤيد عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي بإستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.
- 18- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 19- وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الإداري مدخل كمي في استراتيجية اتخاذ القرار، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2007.
- 20- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، دار الوراق للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن، 2007.
- 21- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار الحمديّة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

-الرسائل والمذكرات:

- 1- أحمد بن شرشار، صالح غنام، أثر تغيرات أسعار الصرف على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015.

قائمة المراجع

- 2- حنان بوطغان، تحميل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2007/2006.
- 3- رقية شيطي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011/2011.
- 4- زهرة جيهاد بلغزلي، تأثير نشاطات السوق المالي على مردودية المؤسسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية ومراقبة، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015/2014.
- 5- صفا الغول، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- 6- عبد الصمد بوشايب، دور التحليل المالي كأداة للرقابة على أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مكتملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2011/2010.
- 7- عمر تيمجغدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- 8- غنية الجوزي، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة المؤسسة، 2012/2011.
- 9- مُجّد أمين عكوش، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011/2010.
- 10- مُجّد حافظ بوغابة، دراسة خصوصيات الهيكل المالي وتحليل المردودية لمقاولات البناء والأشغال العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010.
- 11- موسى باهي، التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019/2018.
- 12- هادي صادق، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات النفطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.

قائمة المراجع

13- يحي فريك، استراتيجية التكامل العمودي في قطاع الصناعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

-المدخلات والملتقيات:

1- الدراجي لعفيفي، توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945 قالم، الجزائر، 25-26 أفريل 2016.

2- آمال مرزوق، أهمية التصنيع لتحقيق التنوع الاقتصادي، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 08 ماي 1945 قالم، الجزائر، 25-26 أفريل، 2017.

-المجلات والمقالات:

1- أحلام هواري، علي سدي، التنوع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، المجلد 5، العدد2، أوت، 2019.

2- أحمد ضيف، أحمد عزوز، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، البويرة، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018.

3- أسماء بلعما، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، أدرار، الجزائر، المجلد7، العدد1، 2018.

4- إسماعيل صاري، التنوع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، سطيف، الجزائر، المجلد5، العدد2، أوت، 2019.

5- إسماعيل صاري، مختار بوضياف، سبل التنوع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد1، 2019.

6- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد7، 2010.

قائمة المراجع

- 7- الطاهر شليحي، زروق بن موفق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، الجلفة، الجزائر، المجلد17، العدد4، ديسمبر 2018.
- 8- أمجد ميلود قاسمي، فاتح جاري، التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لإستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، بومرداس، الجزائر، المجلد16، العدد23، 2020.
- 9- أمينة هناء جاني وآخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، سطيف، الجزائر، العدد4، ديسمبر 2017.
- 10- توفيق بن شيخ، تطور القطاع الخاص كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، قالمة، الجزائر، العدد7، جوان 2017.
- 11- حالوب كاظم معة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الربعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العراق، العدد24، 2015.
- 12- حيدر طالب موسى، التنويع الاقتصادي في العراق بين تحديات الحاضر وإمكانيات المستقبل، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد1، 2020.
- 13- حسينة مهدي، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، تندوف، الجزائر، العدد3، ديسمبر، 2018.
- 14- خالد بن جلول وآخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2019.
- 15- رفيق بوشندة، محمد شهدي، إشكالية إختيار هيكلة رأس المال للمؤسسة وتأثيرها على مردودية المساهمين، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة سيدي بالعباس، الجزائر، المجلد3، العدد28، 2013.
- 16- رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، دور التنويع الاقتصادي في الحد من الأزمات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، باتنة، الجزائر، المجلد9، العدد3، 2019.
- 17- سليم شبرو، علي مناد، الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي، مجلة دفاتر MECAS، تلمسان، الجزائر، المجلد16، العدد1، جوان 2020.
- 18- سليم مجلخ، وليد بشيشي، الرقابة الداخلية وأثرها على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، قالمة، الجزائر، 2015.

قائمة المراجع

- 19- سليم مجلخ، وليد بشيشي، تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد15، 2019.
- 20- سليم مجلخ وآخرون، أثر الهيكل المالي على المردودية المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد11، العدد2، 2020.
- 21- عبد القادر بسبع، سعيد حمزة عمي، التنوع الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، المجلد11، العدد2، 2018.
- 22- عبد النور موساوي، هدى بن مُجّد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد31، جوان، 2009.
- 23- عطاء الله بن طيرش وآخرون، دراسة تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة آفاق للعلوم، الجلفة، الجزائر، المجلد5، العدد18، 2014.
- 24- علي حميدوش، زهير بو عكريف، تداعيات إنخفاض أسعار النفط وحتمية التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الحقيقة، المدية، الجزائر، العدد4، 2014.
- 25- مُجّد العيفة وآخرون، أثر تغير سعر الصرف على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، المجلد5، العدد12، نوفمبر 2018.
- 26- مُجّد العيفة وآخرون، أثر تغير سعر الصرف على المردودية التجارية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، قلمة، الجزائر، العدد16، ديسمبر 2018.
- 27- مريم زعاشي، مُجّد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، الجزائر، العدد4، 2017.
- 28- موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عنابة، الجزائر، العدد5، ديسمبر 2016.
- 29- ميلود بوعبيد، أمّجّد بن البار، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد14، العدد1، 2020.
- 30- نبيلة نوي، استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، المجلد20، العدد3، 2017.

قائمة المراجع

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

-الكتب:

- 1- Alain Rivet, Gestion Financières, Ellipses édition, Paris, France, 2003.
- 2- Hubert de la Bruslerie, Analyse Financière (information financière et diagnostic), Dunod édition, 3ème édition, France, 2003.
- 3- Georges Depallens, Jean-Pierre Jobard, Gestion Financière de L'entreprise, édition sirey, 10ème édition, Paris, France, 1990.
- 4- Hutin Hervé, Tout la Finance d'entreprise en pratique, édition d'organisation, 2ème édition, France, 2002.
- 5- Pierre Conso, La Gestion Financière de l'entreprise, 7ème édition, Paris, France, 1990.

ثالثا: مواقع الأنترنت:

- 1- <http://www.cosob.org>.
- 2- <http://www.saidalgroupe.dz>.

الملاحق:

الملحق رقم 01: تطور متغيرات الدراسة حسب الثلاثيات.

السنوات	RF (%)	RE (%)	HHH
Q1 2010	1.607877	0.993145	0.069123
Q2 2010	2.133998	1.32623	0.094002
Q3 2010	2.366906	1.476146	0.105702
Q4 2010	1.374969	0.843229	0.057423
Q1 2011	3.05171	2.244432	0.168276
Q2 2011	3.72665	2.401408	0.184224
Q3 2011	1.673612	2.35024	0.183288
Q4 2011	2.405403	1.56476	0.116712
Q1 2012	3.318362	2.112229	0.204698
Q2 2012	3.282888	2.072106	0.198978
Q3 2012	-0.079614	1.929882	0.185796
Q4 2012	1.670356	1.058243	0.126704
Q1 2013	4.120092	2.55172	0.137972
Q2 2013	4.122408	2.54328	0.124528
Q3 2013	1.032672	2.361072	0.107992
Q4 2013	2.739636	1.683928	0.084358
Q1 2014	2.618871	1.574784	0.115851
Q2 2014	2.224254	1.340216	0.119774
Q3 2014	-1.526064	0.945494	0.115718

Q4	2014	1.043217	0.59346	0.058657
Q1	2015	1.552773	1.064763	0.176177
Q2	2015	1.4119102	1.023362	0.183198
Q3	2015	-0.526374	0.933974	0.175554
Q4	2015	-2.276751	0.514151	0.14524
Q1	2016	1.39971	1.30248	0.139769
Q2	2016	1.38654	1.1582	0.129606
Q3	2016	0.114048	1.0780	0.114786
Q4	2016	0.799554	0.729452	0.064589
Q1	2017	1.221688	0.836495	0.142753
Q2	2017	1.468293	0.701274	0.124762
Q3	2017	-0.024162	0.681774	0.11509
Q4	2017	0.614218	0.362601	0.073035
Q1	2018	1.516792	0.83534	0.10766
Q2	2018	1.758956	0.83216	0.10234
Q3	2018	0.395336	0.775064	0.064243
Q4	2018	0.998512	0.509936	0.05655
Q1	2019	1.1775587	0.831698	0.099232
Q2	2019	1.013038	0.678804	0.090768
Q3	2019	-0.420838	0.577092	0.078288
Q4	2019	0.621353	0.456978	0.061712

الملحق رقم 02: تطور رقم الأعمال في الفروع الثلاث لمجمع صيدال.

رقم الأعمال (10 ³)	السنوات	الفرع
4137323.52	2010	بيوتيك
3002071	2011	
4187122	2012	
4264819.68	2013	
4185847.60	2014	
4074749	2015	
4228087.60	2016	
4360471.64	2017	
4236174.36	2018	
3819506.24	2019	
2820902.40	2010	
2927511	2011	
3084237	2012	
2907831.60	2013	
2853987	2014	
2514205	2015	
2907687	2016	
28775914	2017	
2888301	2018	
2604208.80	2019	
1974631.68	2010	
3474134	2011	
3342044	2012	
2035482.12	2013	
1997790.90	2014	

2914346	2015	انتبيوتيكال
2017950.90	2016	
2104316.01	2017	
2021810.49	2018	
1822946.16	2019	

الملحق 03:

1- تطور قيم مؤشر التنوع الاقتصادي لمجمع صيدال للفترة 2010/ 2019.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
HHH	0.42	0.75	0.78	0.49	0.50	0.72	0.51	0.49	0.40	0.33

2- تطور قيم المردودية الاقتصادية لمجمع صيدال للفترة 2010/2019.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
نتيجة الإستغلال	1649967193	2624059985	2521790319	2946399282	1618736152
مجموع الأصول	28251187963	27277970868	30021145495	30099573373	31587704406
المردودية الاقتصادية %	5.84	9.61	8.40	9.78	5.12
البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الإستغلال	1433808242	2093143975	148024168	1293874389	995270119
مجموع الأصول	34921900821	46390536657	48318944590	39574343962	40434178877
المردودية الاقتصادية %	4.10	4.51	3.06	3.26	2.46

3- تطور قيم المردودية المالية لمجمع صيدال للفترة 2010/2019.

2014	2013	2012	2011	2010	البيان
1477751553	2658147327	1965160951	2060480316	1102191923	النتيجة الصافية
17590664386	16748436102	1474650612	13795482543	11785525448	الأموال الخاصة
8.40	15.87	13.32	14.93	9.35	المردودية المالية %
2019	2018	2017	2016	2015	البيان
793514004	1174214391	1376295648	1509161605	1143817991	النتيجة الصافية
21766278416	19796410397	27931531058	27464009197	20465934577	الأموال الخاصة
3.64	5.93	4.92	5.49	5.58	المردودية المالية %

الملحق رقم 04: استقرارية مؤشر التنوع في المستوى بقاطع.

Null Hypothesis: HHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.423270	0.0160
Test critical values:		
1% level	-3.610453	
5% level	-2.938987	
10% level	-2.607932	

استقرارية مؤشر التنوع في المستوى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: HHH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.133456	0.0122
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

استقرارية المردودية الاقتصادية في المستوى بقاطع.

Null Hypothesis : RE has a unit root
Exogenous : Constant
Lag Length : 8 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.397457	0.5707
Test critical values :		
1% level	-3.661661	

5% level	-2.960411
10% level	-2.619160

استقرارية المردودية الاقتصادية في المستوى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis : RE has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Lag Length : 8 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.048263	0.5530
Test critical values :		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الأولى بقاطع.

Null Hypothesis : D(RE) has a unit root
Exogenous : Constant
Lag Length : 7 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.049197	0.2655
Test critical values :		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: D(RE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.871595	0.6449
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الثانية بقاطع

Null Hypothesis: D(RE,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.997030	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

استقرارية المردودية الاقتصادية في الفروق الثانية بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: D(RE,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.056114	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

استقرارية المردودية المالية في المستوى بقاطع.

Null Hypothesis: RF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.974882	0.7517
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

استقرارية المردودية المالية في المستوى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: RF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.906628	0.6304
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

استقرارية المردودية المالية في الفروق الأولى بقاطع.

Null Hypothesis: D(RF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.854883	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

استقرارية المردودية المالية في الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام.

Null Hypothesis: D(RF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.740175	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

نموذج var لتأثير تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية.

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/25/21 Time: 21:35
Sample (adjusted): 2011Q2 2019Q4
Included observations: 35 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DDRE	HHH
DDRE(-1)	-0.770531 (0.15195) [-5.07111]	-0.001913 (0.01096) [-0.17456]
DDRE(-2)	-0.618907 (0.16770) [-3.69058]	-0.020974 (0.01209) [-1.73448]
DDRE(-3)	-0.632607 (0.11685) [-5.41379]	-0.038281 (0.00843) [-4.54331]
HHH(-1)	-2.840272 (2.34957) [-1.20885]	0.674199 (0.16942) [3.97945]
HHH(-2)	1.396494 (2.89418) [0.48252]	0.138458 (0.20869) [0.66346]
HHH(-3)	1.513901 (2.41096) [0.62792]	-0.058531 (0.17385) [-0.33668]
C	-0.045092 (0.26921) [-0.16750]	0.027894 (0.01941) [1.43694]
R-squared	0.771548	0.647361
Adj. R-squared	0.722594	0.571796
Sum sq. resids	4.230757	0.021997
S.E. equation	0.388714	0.028029
F-statistic	15.76065	8.566901
Log likelihood	-12.68592	79.35029
Akaike AIC	1.124910	-4.134302
Schwarz SC	1.435980	-3.823233
Mean dependent	-0.043466	0.123160
S.D. dependent	0.738026	0.042833

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000115
Determinant resid covariance	7.37E-05
Log likelihood	67.18954
Akaike information criterion	-3.039402
Schwarz criterion	-2.417263
Number of coefficients	14

نموذج ARDL لتأثير تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية الاقتصادية.

Dependent Variable: RF
Method: ARDL
Date: 06/27/21 Time: 19:45
Sample (adjusted): 2011Q1 2019Q4
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): HHH
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RF(-1)	0.326710	0.162884	2.005792	0.0550
RF(-2)	0.004849	0.184134	0.026335	0.9792
RF(-3)	0.191031	0.180721	1.057049	0.2999
RF(-4)	0.249574	0.177419	1.406688	0.1709
HHH	3.637810	6.240413	0.582944	0.5648
HHH(-1)	-4.982091	6.531687	-0.762757	0.4522
HHH(-2)	-11.58037	6.455423	-1.793898	0.0840
HHH(-3)	17.33776	5.671994	3.056731	0.0050
C	-0.308209	0.758369	-0.406410	0.6876
R-squared	0.595747	Mean dependent var		1.378483
Adjusted R-squared	0.475968	S.D. dependent var		1.450913
S.E. of regression	1.050317	Akaike info criterion		3.148379
Sum squared resid	29.78548	Schwarz criterion		3.544259
Log likelihood	-47.67082	Hannan-Quinn criter.		3.286552
F-statistic	4.973724	Durbin-Watson stat		2.117005
Prob(F-statistic)	0.000738			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

نموذج ARDL لتأثير تغير مؤشر التنوع الاقتصادي على المردودية المالية.

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/28/21 Time: 19:36
Sample (adjusted): 2011Q1 2019Q4
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DRF	HHH
DRF(-1)	-0.586958 (0.13717) [-4.27896]	0.009070 (0.00432) [2.10015]
DRF(-2)	-0.572209 (0.14690) [-3.89513]	-0.007136 (0.00462) [-1.54291]

DRF(-3)	-0.331357 (0.15927) [-2.08051]	-0.004912 (0.00501) [-0.97965]
HHH(-1)	-4.240616 (5.58303) [-0.75955]	0.546108 (0.17577) [3.10692]
HHH(-2)	-10.88461 (6.24418) [-1.74316]	0.208955 (0.19659) [1.06292]
HHH(-3)	16.58771 (5.51384) [3.00838]	-0.145370 (0.17359) [-0.83742]
C	-0.275796 (0.68902) [-0.40027]	0.049018 (0.02169) [2.25969]
<hr/>		
R-squared	0.669726	0.519892
Adj. R-squared	0.601394	0.420560
Sum sq. resids	31.17355	0.030899
S.E. equation	1.036798	0.032642
F-statistic	9.800990	5.233851
Log likelihood	-48.49071	76.00816
Akaike AIC	3.082817	-3.833787
Schwarz SC	3.390724	-3.525880
Mean dependent	-0.020934	0.124413
S.D. dependent	1.642185	0.042881
<hr/>		
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.001142
Determinant resid covariance		0.000741
Log likelihood		27.56807
Akaike information criterion		-0.753782
Schwarz criterion		-0.137969
Number of coefficients		14
<hr/>		

3. Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

3.1: Actif du Bilan :

U:DA

DESIGNATIONS	31/12/2010			31/12/2009
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles	183 932 041,61	151 954 925,96	31 977 115,65	37 284 640,71
Immobilisations corporelles				
Terrains	7 208 256 149,96		7 208 256 149,96	2 750 188 480,92
Bâtiments	7 323 221 848,82	4 647 102 396,41	2 676 119 452,41	1 550 814 289,16
Autres immobilisations corporelles	14 206 128 771,69	11 622 294 076,10	2 583 834 695,59	2 476 366 616,27
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	413 652 826,73		413 652 826,73	1 454 638 573,71
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	114 898 125,00	38 777 706,78	76 120 418,22	12 575 884,73
Autres titres immobilisés	104 583,33		104 583,33	334 666,67
Prêts et autres actifs financiers non courants	35 036 204,18		35 036 204,18	28 073 796,63
Impôts différés actif	187 722 185,64		187 722 185,64	187 722 185,64
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	29 672 952 736,96	16 460 129 105,25	13 212 823 631,71	8 497 999 134,44
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 196 284 806,15	535 640 260,79	6 660 644 545,36	7 693 391 067,65
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 988 206 332,35	1 575 695 832,73	4 412 510 499,62	4 269 831 281,08
Autres débiteurs	304 789 906,44	14 745 561,20	290 044 345,24	217 184 420,22
Impôts	445 364 472,17	210 591 786,15	234 772 686,02	272 276 779,32
Autres actif courant	170 718 068,32		170 718 068,32	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19		18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 370 089 732,41	118 975 535,19	3 251 114 197,22	2 207 441 432,24
TOTAL ACTIFS COURANTS	17 494 013 307,03	2 455 648 976,06	15 038 364 330,97	14 678 684 969,70
TOTAL GENERAL ACTIF	47 166 966 043,99	18 915 778 081,31	28 251 187 962,68	23 176 684 104,14

3. Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

3.2: Passif du Bilan :

DESIGNATIONS	31/12/2010	31/12/2009
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves -(réserves consolidées)	7 245 587 393,87	4 991 039 758,17
Ecarts de réévaluation	375 839 601,41	457 264 505,16
Écart d'équivalence		
Résultat Net	1 102 191 923,00	2 871 813 551,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	-163 180 692,73	-280 371 061,06
Intérêts minoritaires	725 087 222,50	721 558 023,18
TOTAL I	11 785 525 448,05	11 261 304 776,50
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	1 622 608 040,67	1 678 218 688,27
Impôts (différés et provisionnés)	219 000 183,14	219 000 183,14
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance	6 778 896 457,66	1 221 630 032,47
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 620 504 681,47	3 118 848 903,88
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 456 110 747,86	5 015 796 912,70
Impôts	298 511 166,93	686 363 758,09
Autres dettes	3 005 203 307,15	2 059 056 189,45
Trésorerie passif	1 085 332 611,22	1 035 313 563,52
TOTAL PASSIF COURANT III	7 845 157 833,16	8 796 530 423,76
TOTAL GENERAL PASSIF	28 251 187 962,68	23 176 684 104,14

3. Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

a. : Tableau des Comptes de Résultats

DESIGNATIONS	31/12/2010	31/12/2009
Chiffre d'affaires	12 510 199 865,69	12 038 305 678,28
Variation stocks produits finis et en cours	-938 730 875,65	2 198 210 641,66
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	11 571 468 990,04	14 236 516 319,94
Achats consommés	-4 972 752 469,23	-5 202 503 548,03
Services extérieurs et autres consommations	-914 365 387,55	-943 734 235,02
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 887 117 856,78	-6 146 237 783,05
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 684 351 133,26	8 090 278 536,89
Charges de personnel	-3 439 806 440,86	-3 078 975 081,59
Impôts, taxes et versements assimilés	-308 873 342,92	-315 548 872,83
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 935 671 349,48	4 695 754 582,47
Autres produits opérationnels	586 740 850,00	377 945 963,06
Autres charges opérationnelles	-327 275 482,25	-318 957 687,57
Dotations aux amortissements ,provisions et pertes de valeur	-1 962 879 560,27	-3 322 709 630,78
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	1 417 710 036,21	1 489 948 522,19
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 649 967 193,17	2 921 981 749,37
Produits financiers	131 245 824,40	1 007 190 732,66
Charges financières	-261 601 048,77	-433 506 361,60
VI - RESULTAT FINANCIER	-130 355 224,37	573 684 371,06
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 519 611 968,80	3 495 666 120,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-410 899 297,47	-622 213 829,58
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	13 707 165 700,65	17 111 601 537,85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-12 598 453 029,32	-14 238 149 247,00
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 108 712 671,33	2 873 452 290,85
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT DE L'EXERCICE	1 108 712 671,33	2 873 452 290,85
Résultats minoritaires	-6 520 748,33	-1 638 739,80
XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 102 191 923,00	2 871 813 551,05

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011			31/12/2010
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	ACTIFS NON COURANTS				
	Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0,00	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations incorporelles	193 873 834,27	165 324 654,99	28 549 179,29	31 977 115,65
	Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
	Terrains	4 574 051 920,08	0,00	4 574 051 920,08	7 208 256 148,96
	Bâtements	7 054 832 984,10	4 847 277 769,44	2 207 555 194,66	2 673 469 320,28
	Autres immobilisations corporelles	15 073 575 275,03	11 918 816 641,95	3 154 758 633,07	2 586 484 827,73
	Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations en cours	629 850 609,89	0,00	629 850 609,89	413 652 826,73
	Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
	Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
	Autres participations et créances rattachées	394 212 125,00	38 777 726,78	355 434 398,22	76 120 418,26
	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	104 583,33
	Prêts et autres actifs financiers non courants	22 578 706,97	0,00	22 578 706,97	35 036 204,18
	Impôts différés actif	188 252 038,52	0,00	188 252 038,52	187 722 185,64
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	28 131 227 493,85	16 970 196 813,16	11 161 030 680,69	13 212 823 631,77
	ACTIFS COURANTS				
	Stocks et encours	6 896 256 090,37	645 997 748,48	6 250 258 341,88	6 960 644 545,36
	Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Clients	5 554 570 051,04	1 696 442 204,33	3 858 127 846,70	4 412 510 499,63
	Autres débiteurs	83 640 971,31	28 720 954,64	54 920 016,67	290 044 349,23
	Impôts	461 641 047,23	348 251 517,11	113 389 530,12	234 772 686,01
	Autres actifs courant	0,00	0,00	0,00	0,00
	Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	170 718 068,32
	Placements et autres actifs financiers courants	18 636 212,26	0,00	18 636 212,26	18 559 989,19
	Trésorerie	5 943 752 064,18	124 143 824,78	5 819 608 239,40	3 251 114 197,22
	TOTAL ACTIFS COURANTS	18 958 496 436,39	2 941 598 249,35	16 116 840 187,04	15 030 364 330,95
	TOTAL GENERAL ACTIF	47 089 723 930,23	19 911 795 062,50	27 277 870 867,73	28 251 187 962,68

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011	31/12/2010
	CAPITAUX PROPRES		
	Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
	Capital non appelé	0,00	0,00
	Primes et réserves (réserves consolidées)	7 452 913 713,45	7 245 587 293,91
	Ecart de réévaluation	900 905 964,74	375 839 601,41
	Ecart d'équivalence	0,00	0,00
	Résultat Net	2 080 480 315,80	1 102 191 923,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	116 850 810,38	-163 160 892,73
	Intérêts minoritaires	764 331 738,25	725 087 222,50
	TOTAL I	13 795 482 542,61	11 785 528 448,08
	PASSIFS NON COURANTS		
	Emprunts et dettes financières	1 595 341 088,53	1 622 583 790,80
	Impôts (différés et provisionnés)	264 218 542,42	219 000 183,14
	Autres dettes non courantes	0,00	0,00
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	3 882 241 343,10	6 778 920 707,67
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	5 741 800 974,06	8 620 504 681,61
	PASSIFS COURANTS		
	Fournisseurs et comptes rattachés	3 168 135 431,44	3 456 110 747,87
	Impôts	473 910 601,06	298 511 106,93
	Autres dettes	2 943 656 218,19	3 005 203 307,17
	Trésorerie passif	1 154 985 099,37	1 085 332 611,22
	TOTAL PASSIF COURANT III	7 740 687 350,06	7 845 157 833,19
	TOTAL GENERAL PASSIF	27 277 970 867,73	28 251 187 962,88

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2011

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2011	31/12/2010
	Chiffre d'affaires	13 504 270 700,95	12 510 199 865,70
	Variation stocks produits finis et en cours	-814 751 265,22	-938 730 875,65
	Production immobilisée	0,00	0,00
	Subvention d'exploitation	0,00	0,00
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	12 689 519 435,74	11 571 469 990,05
	Achats consommés	-4 699 658 292,89	-4 972 752 489,23
	Services extérieurs et autres consommations	-905 122 461,07	-914 339 948,94
	II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 604 780 753,76	-5 887 092 418,17
	III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	7 084 738 681,98	5 684 377 571,88
	Charges de personnel	-3 342 926 582,67	-3 439 806 440,80
	Impôts, taxes et versements assimilés	-282 932 101,17	-308 873 342,92
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 458 879 998,13	1 935 696 788,10
	Autres produits opérationnels	250 864 778,47	586 740 850,00
	Autres charges opérationnelles	-327 946 833,73	-327 275 482,20
	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 488 030 462,38	-1 962 904 998,88
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	730 292 504,92	1 417 710 036,21
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 624 069 995,42	1 649 867 193,17
	Produits financiers	102 440 136,94	131 245 824,39
	Charges financières	-201 298 040,78	-261 601 048,77
	VI - RESULTAT FINANCIER	-98 857 903,84	-130 355 224,38
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 525 202 091,58	1 519 511 968,80
	Impôts esigibles sur résultats ordinaires	-431 623 267,03	-410 899 297,47
	Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	3 128 993,10	0,00
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	13 776 767 416,26	13 707 165 700,65
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 679 016 474,41	-12 598 453 029,33
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 097 750 941,85	1 108 712 671,32
	Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00
	Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-90,06	0,00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-90,06	0,00
	X - RESULTAT DE L'EXERCICE	2 097 750 851,79	1 108 712 671,32
	Résultat minoritaires	37 270 535,99	6 520 748,33
	XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 060 480 315,80	1 102 191 923,00

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2012

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2012			31/12/2011
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
	Écart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	197 288 659,28	176 738 016,15	20 550 643,13	28 549 179,29
	Immobilisations corporelles				
	Terrains	4 583 697 150,84		4 583 697 150,84	4 574 051 920,08
	Bâtiments	7 397 747 023,53	5 179 180 249,38	2 218 566 774,15	2 207 555 194,66
	Autres immobilisations corporelles	15 623 113 611,00	12 782 105 785,39	2 841 007 825,61	3 154 758 633,07
	Immobilisations en concession	11 014 278,00	333 766,00	10 680 512,00	
	Immobilisations en cours	1 203 233 977,48		1 203 233 977,48	629 850 609,89
	Immobilisations financières				
	Titres mis en équivalences - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées	184 936 125,00	25 798 499,82	159 137 625,18	355 434 398,22
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants	30 169 720,32		30 169 720,32	22 578 706,97
	Impôts différés actif	387 701 216,20		387 701 216,20	188 252 038,52
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	29 618 901 761,66	18 164 156 316,74	11 454 745 444,93	11 161 030 680,69
	<u>ACTIFS COURANTS</u>				
	Stocks et encours	7 584 873 527,50	1 409 488 300,45	6 175 385 227,05	6 250 258 341,88
	Créances et emplois assimilés				
	Clients	6 348 332 441,30	1 653 374 493,16	4 694 957 948,14	3 858 127 846,70
	Autres débiteurs	353 452 406,86	16 366,61	353 436 040,24	54 920 016,67
	Impôts	516 413 807,36	345 955 271,32	170 458 536,04	115 389 530,12
	Autres actif courant				
	Disponibilités et assimilés				
	Placements et autres actifs financiers courants	18 642 816,89		18 642 816,89	18 636 212,26
	Trésorerie	7 275 589 341,58	122 069 860,32	7 153 519 481,26	5 819 608 239,40
	TOTAL ACTIFS COURANTS	22 097 304 341,48	3 530 904 291,86	18 566 400 049,63	16 116 940 187,04
	TOTAL GENERAL ACTIF	51 716 206 103,15	21 695 060 608,59	30 021 145 494,54	27 277 970 867,73

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2012

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2012	31/12/2011
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	8 767 303 972,03	7 452 913 713,45
	Ecart de réévaluation	645 898 091,73	900 905 964,74
	Écart d'équivalence	0,00	
	Résultat Net	1 965 160 951,44	2 060 480 315,80
	Autres capitaux propres -report à nouveau	28 874 721,33	116 850 810,38
	Intérêts minoritaires	839 268 275,80	764 331 738,25
	TOTAL I	14 746 506 012,32	13 795 482 542,61
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	1 851 741 010,35	1 595 341 088,53
	Impôts (différés et provisionnés)	359 962 619,95	264 218 542,42
	Autres dettes non courantes	0,00	
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	4 129 700 666,41	3 882 241 343,10
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	6 341 404 296,71	5 741 800 974,06
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	3 250 392 942,41	3 168 135 431,44
	Impôts	551 586 033,66	473 910 601,06
	Autres dettes	3 662 731 669,91	2 943 656 219,19
	Trésorerie passif	1 468 524 539,53	1 154 985 099,37
	TOTAL PASSIF COURANT III	8 933 235 185,51	7 740 687 351,05
	TOTAL GENERAL PASSIF	30 021 145 494,54	27 277 970 867,73

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et du Portefeuille

DATE DE CLOTURE : 31/12/2012

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2012	31/12/2011
	Chiffre d'affaires	13 895 054 472,57	13 504 270 700,95
	Variation stocks produits finis et en cours	229 626 444,54	-814 751 265,22
	Production immobilisée		
	Subvention d'exploitation		
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	14 124 680 917,11	12 689 519 435,74
	Achats consommés	-5 246 886 845,95	-4 699 658 292,69
	Services extérieurs et autres consommations	-914 334 046,84	-905 122 461,07
	II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-6 161 220 892,79	-5 604 780 753,76
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 963 460 024,32	7 084 738 681,98
	Charges de personnel	-3 809 104 894,13	-3 342 926 582,67
	Impôts, taxes et versements assimilés	-228 139 765,88	-282 932 101,17
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 926 215 364,31	3 458 879 998,13
	Autres produits opérationnels	372 976 278,55	250 864 778,47
	Autres charges opérationnelles	-207 496 681,94	-327 946 833,72
	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-2 144 929 104,62	-1 488 030 462,38
	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	575 024 462,41	730 292 504,92
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 521 790 318,71	2 624 059 985,42
	Produits financiers	100 796 850,14	102 440 136,94
	Charges financières	-225 135 653,69	-201 298 040,78
	VI - RESULTAT FINANCIER	-124 338 803,55	-98 857 903,84
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 397 451 515,15	2 525 202 081,58
	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-489 506 617,86	-431 623 267,03
	Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	105 369 639,88	3 128 993,10
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	15 264 646 326,18	13 776 767 416,26
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-13 267 975 918,89	-11 679 016 474,41
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 996 670 407,30	2 097 750 941,85
	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	
	Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-3 985 277,20	-90,06
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-3 985 277,20	-90,06
	X - RESULTAT DE L'EXERCICE	1 992 685 130,10	2 097 750 851,79
	Résultat minoritaires	27 524 178,66	37 270 535,99
	XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 965 160 951,44	2 060 480 315,80

BILAN 2013

DESIGNATIONS	31/12/2013			31/12/2012
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00		58 268 550,00	
immobilisations incorporelles	198 535 044,63	185 023 704,17	13 511 340,46	20 550 643,13
immobilisations corporelles				
Terrains	4 525 499 753,87		4 525 499 753,87	4 583 697 150,84
Bâtiments	7 053 924 525,64	5 144 639 355,17	1 909 285 170,47	2 218 566 774,15
Autres immobilisations corporelles	15 034 995 143,67	13 031 820 034,20	2 003 175 109,47	2 841 007 825,61
immobilisations en concession	11 014 278,00	667 498,62	10 346 779,38	10 680 512,00
Immobilisations en cours	470 133 457,73		470 133 457,73	1 203 233 977,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 776 264 616,78		1 776 264 616,78	0,00
Autres participations et créances rattachées	129 167 575,00	53 886 445,21	75 281 129,79	159 137 625,18
Autres titres immobilisés				
prêts et autres actifs financiers non courants	109 092 099,30		109 092 099,30	30 169 720,32
Impôts différés actif	357 881 232,62		357 881 232,62	387 701 216,20
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	29 724 776 277,24	18 416 037 037,37	11 308 739 239,87	11 454 745 444,91
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	6 969 082 810,68	1 434 727 755,37	5 534 355 055,31	6 175 385 227,05
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 529 998 546,61	1 699 037 690,24	3 830 960 856,37	4 694 957 948,14
Autres débiteurs	1 865 186 534,90		1 865 186 534,90	353 436 040,24
Impôts	460 376 148,07	344 477 438,32	115 898 709,75	170 458 536,03
Autres actif courant	12 500 000,00		12 500 000,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	2 018 559 989,19		2 018 559 989,19	18 642 816,89
Trésorerie	5 495 438 158,83	82 065 171,53	5 413 372 987,30	7 153 519 481,26
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 351 142 188,28	3 560 308 055,46	18 790 834 132,82	18 566 400 049,61
TOTAL GENERAL ACTIF	52 075 918 465,52	21 976 345 092,83	30 099 573 372,69	30 021 145 494,52

3.2. Passif

DESIGNATIONS	31/12/2013	31/12/2012
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves -(réserves consolidées)	9 421 690 281,30	8 767 303 972,03
Ecart de réévaluation	435 055 761,63	645 898 091,73
Écart d'équivalence	556 004 893,04	0,00
Résultat Net	2 658 147 326,76	1 965 160 951,44
Autres capitaux propres -report à nouveau	319 161 089,57	28 874 721,33
Intérêts minoritaires	858 376 750,19	839 268 275,80
TOTAL I	16 748 436 102,49	14 746 506 012,33
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	2 911 046 961,36	1 851 741 010,35
Impôts (différés et provisionnés)	252 388 287,15	359 962 619,95
Autres dettes non courantes	493 645 268,24	
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 351 120 085,82	4 129 700 666,41
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	5 008 200 602,57	6 341 404 296,71
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 227 878 706,58	3 250 392 942,41
Impôts	564 464 142,35	551 586 033,66
Autres dettes	5 818 577 282,18	3 662 731 669,91
Trésorerie passif	732 016 536,52	1 468 524 539,53
TOTAL PASSIF COURANT III	8 342 936 667,63	8 933 235 185,51
TOTAL GENERAL PASSIF	30 099 573 372,69	30 021 145 494,55

3.3. Tableau de comptes de résultat

DESIGNATIONS	31/12/2013	31/12/2012
Chiffre d'affaires	11 461 847 581,90	13 895 054 472,57
Variation stocks produits finis et en cours	782 030 567,10	229 626 444,54
Production immobilisée		379 032,26
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	12 243 878 149,00	14 125 059 949,37
Achats consommés	-3 556 475 260,95	-5 246 886 845,95
Services extérieurs et autres consommations	-740 255 739,42	-914 334 046,84
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 296 731 000,37	-6 161 220 892,79
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 947 147 148,63	7 963 839 056,58
Charges de personnel	-3 848 442 866,21	-3 809 104 894,13
Impôts, taxes et versements assimilés	-211 018 083,50	-228 139 765,88
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 887 686 198,92	3 926 594 396,57
Autres produits opérationnels	123 256 224,16	372 976 278,55
Autres charges opérationnelles	-135 200 827,62	-207 496 681,94
Dotations aux amortis, provisions et pertes de valeur	-1 431 299 339,58	-2 144 929 104,62
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	501 957 026,14	575 024 462,14
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 946 399 282,02	2 522 169 350,70
Produits financiers	73 629 153,44	100 796 850,14
Charges financières	-221 326 017,88	-225 135 653,69
VI - RESULTAT FINANCIER	-147 696 864,44	-124 338 803,55
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 798 702 417,58	2 397 830 547,15
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-500 440 495,49	-489 506 617,86
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-4 662 574,50	105 369 639,88
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 952 479 688,40	15 264 646 326,18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 658 880 340,81	-13 267 975 918,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 293 599 347,59	1 996 670 407,30
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-21 476,75	-3 985 277,20
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-21 476,75	-3 985 277,20
X - RESULTAT DE L'EXERCICE	2 293 577 870,84	1 992 685 130,10
RESULTAT MINORITAIRES	70 792 332,18	27 524 178,66
Part dans le résultat dans stes mises en équivalence	293 777 123,74	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	2 658 147 326,76	1 965 160 951,44



Communiqué aux actionnaires du résultat de l'exercice 2014 - Bilan Consolidé

ACTIF

DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013	%
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS PROVISIONS	MONTANTS NETS		
ACTIFS NON COURANTS					
Etat d'acquisition des postes	34 248 550,00	0,00	34 248 550,00	34 248 550,00	0%
Immobilisations incorporelles	201 794 344,80	399 748 821,00	11 000 121,80	10 511 946,46	-10%
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00	0%
Terminés	4 514 491 953,61	0,00	4 514 491 953,61	4 515 491 753,67	0%
En cours	7 032 781 732,61	3 369 793 904,71	1 762 987 833,74	1 909 289 170,47	-8%
Autres immobilisations corporelles	15 508 744 956,21	13 086 687 440,38	1 424 059 516,87	2 003 173 106,47	-20%
Immobilisations en cours	47 528 246,00	1 768 904,74	46 761 341,26	13 449 776,38	734%
Immobilisations financières	2 502 767 098,68	0,00	2 502 767 098,68	470 121 467,71	432%
Titres mis en disposition - participations associées	0,00	0,00	0,00	0,00	0%
Titres mis en disposition - participations associées	1 840 291 843,31	0,00	1 840 291 843,31	1 776 284 036,78	0%
Autres participations et créances rattachées	332 567 575,00	53 536 986,78	48 600 986,72	75 083 526,75	-63%
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00	0%
Prêts et autres actifs (Financements non courants)	333 321 318,41	0,00	333 321 318,41	309 092 096,80	0%
Trésorerie affectée	612 577 217,79	0,00	612 577 217,79	317 881 212,62	0%
TOTAL ACTIF NON COURANTS	32 211 883 092,48	19 210 653 716,01	13 003 229 373,47	11 308 739 230,87	15%
ACTIFS COURANTS					
Stocks et miniers	7 303 820 871,91	1 498 894 537,00	5 804 926 334,91	5 334 955 053,21	0%
Créances et emplois courants	0,00	0,00	0,00	0,00	0%
Trésorerie	5 136 249 341,73	1 887 864 836,36	3 248 384 505,37	3 430 960 850,37	-10%
Autres débiteurs	1 036 799 330,84	0,00	1 036 799 330,84	-1 881 586 034,30	44%
Impôts	461 949 634,47	945 547 826,34	224 944 922,23	110 496 708,75	107%
Autres actifs courants	38 793 421,47	0,00	38 793 421,47	12 440 900,00	0%
Provisions et acomptes	0,00	0,00	0,00	0,00	0%
Financements et autres actifs (Financements courants)	1 838 539 886,34	0,00	1 838 539 886,34	1 038 109 983,19	60%
Trésorerie	5 261 812 200,28	83 275 948,87	5 178 536 251,41	5 413 171 947,80	-4%
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 847 905,13	3 612 972 872,67	18 584 873 022,46	18 790 834 132,62	-1%
TOTAL GENERAL ACTIF	54 411 530 997,61	22 823 626 588,68	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%

PASSIF

DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013	%
CAPITAUX PROPRES			
Capital légal	1 500 000 000,00	1 500 000 000,00	0%
Capital non appelé	0,00	0,00	0%
Reserves et réserves (autres consolidées)	11 282 600 927,21	9 621 980 081,30	20%
Excès de réévaluation	238 627 945,08	431 955 761,43	-60%
Excès d'évaluation	776 627 215,02	504 084 893,84	44%
Autres réserves	1 477 751 933,23	1 468 147 326,76	44%
Autres capitaux propres (report à nouveau)	371 383 888,91	339 143 885,57	64%
Autres réserves	963 690 080,79	808 376 762,24	12%
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	17 590 664 386,45	16 748 436 102,49	5%
PASSIFS NON COURANTS			
Dettes et dettes financières	1 383 113 495,30	1 413 040 981,36	-10%
Dettes (différentiel de provisionnement)	367 413 045,30	252 389 187,13	0%
Autres dettes non courantes	1 434 705 764,33	493 645 288,24	-60%
Provisions et produits complémentaires d'exercice	1 383 034 485,28	1 311 130 995,61	2%
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57	69%
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	1 460 434 494,34	1 227 878 768,34	19%
Impôts	363 938 782,75	584 464 142,20	-36%
Autres débiteurs	1 036 799 330,84	1 036 577 262,04	47%
Trésorerie courante	624 171 400,28	732 636 595,52	-14%
TOTAL PASSIF COURANT III	5 500 313 008,58	8 342 936 667,63	-34%
TOTAL GENERAL PASSIF	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69	5%

Production

RUBRIQUES	31/12/2014	31/12/2013
Quantités (1 000 UY)	111 000	100 670
Valeur (1 000 DA)	8 481 263	10 718 778



COMPTE DE RESULTAT

DESIGNATIONS	30/06/2014	30/06/2013	%
Chiffre d'affaires	8 789 625 905,51	11 461 847 983,98	-15%
Revenus et produits produits liés et en cours	47 936 284,29	782 089 547,34	94%
Production immobilisée	0,00	0,00	0%
Production d'exploitation	0,00	0,00	0%
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	8 836 622 190,20	12 243 878 148,00	-28%
Autres consommations	-1 617 970 832,34	-1 526 475 280,95	-10%
Services extérieurs et autres consommations	413 279 476,31	249 290 709,43	65%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-1 833 249 827,95	-4 276 721 000,37	-53%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 003 372 362,35	7 967 147 148,63	-24%
Charges de personnel	-1 227 159 252,24	-1 444 447 864,21	-14%
Impôts, taxes et versements assimilés	-201 084 473,74	-211 009 085,93	-10%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 576 108 636,37	3 887 686 198,93	-34%
Autres produits opérationnels	85 439 054,80	123 254 234,34	-10%
Autres charges opérationnelles	-204 467 978,55	-195 289 427,62	50%
Dotations aux amortissements et pertes de valeur	-4 130 574 262,15	-4 431 299 038,58	-10%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	282 030 513,13	501 957 036,34	-42%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 618 736 152,23	2 946 399 282,02	-45%
Produits financiers	208 709 216,17	73 628 151,44	60%
Charges financières	-157 611 487,30	-221 038 011,88	-29%
VI - RESULTAT FINANCIER	-50 302 205,93	-147 696 864,44	-60%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 568 433 946,30	2 798 702 417,58	-44%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-105 812 991,00	-109 440 495,49	0%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaire	-49 281 238,17	-4 883 574,50	0%
TOTAL DES RESULTATS DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 413 339 717,13	2 684 358 347,59	-47%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 011 938 866,21	-10 649 111 209,10	-41%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-6 600 601 149,08	-7 964 752 861,51	-17%
Éléments extraordinaires (produits) à prélever	0,00	0,00	0%
Éléments extraordinaires (charges) à prélever	0,00	0,00	0%
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	0%
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-6 600 601 149,08	-7 964 752 861,51	-17%
Résultat révisé	14 488 731,26	79 762 312,18	79%
Juste dans le Bilan dans les écarts en équivalence	114 243 096,28	201 707 123,74	-81%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3 477 751 553,22	2 618 347 326,76	-44%

L'ASSEMBLEE GENERALE ORDINAIRE DU GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL Du 10 juin 2015

L'an deux mil quinze et le dix du mois de juin à dix heures, à l'hôtel El-Aurassi, les actionnaires de la Société par Actions dénommée Groupe Industriel SAIDAL, au Capital Social de 2.500.000.000 DA se sont réunis en Assemblée Générale Ordinaire annuelle sur convocation qui leur a été faite par le Conseil d'Administration par communiqué de presse du 13 Mai 2015.

Première résolution : Examen des comptes sociaux de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa, Groupe SAIDAL après avoir pris connaissance des rapports du Conseil d'Administration et des Commissaires aux Comptes, ainsi que des explications complémentaires exposées verbalement relatives à l'examen.

- Adopte le rapport du Conseil d'Administration de l'exercice 2014
- Approuve les états financiers de l'exercice 2014, avec un total passif / actif net de 28 863 818 266,13 DA et un résultat net bénéficiaire pour un montant de 1 385 942 685,96 DA.
- Donne quitus de leur mandat aux Administrateurs de l'exercice 2014.
- Mandate le Conseil d'Administration, à l'effet de prendre en charge sur l'exercice 2015 les recommandations formulées par Messieurs les Commissaires aux Comptes.

Deuxième résolution : Affectation des résultats de l'exercice 2014 de la Société Mère

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa GROUPE SAIDAL décide d'affecter le résultat net bénéficiaire d'un montant de : 1 385 942 685,96 DA comme suit:

- Dividendes 400 000 000,00 DA
- Tantômes (3 fois le jeton de présence) 3 180 000,00 DA
- Intéressement des travailleurs 198 660 000,00 DA
- Réserves facultatives 784 102 685,96 DA

Troisième résolution : Résultat du bilan consolidé du Groupe SAIDAL

L'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires de l'EPE Spa, Groupe SAIDAL, après avoir pris connaissance des rapports du Conseil d'Administration et des Commissaires aux Comptes, ainsi que des explications complémentaires exposées verbalement relatives à l'examen.

- Approuve les comptes sociaux consolidés de l'exercice 2014, avec un total passif / actif du bilan de 31 587 704 405,93 DA et un résultat net bénéficiaire pour un montant de 1 477 751 553,22 DA.

Quatrième résolution : Libération de la partie variable de la rémunération pour le Cadre gestionnaire principal

Cinquième résolution : Libération de la partie variable de la rémunération pour les Cadres Dirigeants

Sixième résolution : Jetons de présence

Septième résolution : Rémunération du Commissaire aux Comptes

Huitième résolution : Nombres de séances autorisés du Conseil d'Administration

Nuvième résolution : Formalités légales et réglementaires

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

ACTIF	31/12/2015			31/12/2014
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	87 341 040,00	0,00	87 341 040,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	212 279 501,73	190 691 351,71	21 588 150,02	12 030 521,60
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 022 975 679,20	5 373 367 146,94	1 649 608 532,26	1 762 997 822,76
Autres immobilisations corporelles	14 957 589 225,86	13 768 091 990,45	1 189 497 235,41	1 604 049 468,87
Immobilisations en concession	280 023 210,00	1 919 226,32	278 103 983,68	86 261 341,26
Immobilisations en cours	5 363 985 192,51	0,00	5 363 985 192,51	2 502 907 388,68
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 465 132 799,40	0,00	1 465 132 799,40	1 846 291 841,31
Autres participations et créances rattachées	641 518 175,00	56 659 098,99	584 859 076,01	49 030 988,72
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	140 479 615,20	0,00	140 479 615,20	103 321 318,61
Impôts différés actif	472 097 555,36	0,00	472 097 555,36	463 577 177,79
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	35 157 914 948,13	19 390 728 814,41	15 767 186 133,72	13 003 229 373,47
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00		
Stocks et encours	5 450 251 412,46	484 351 393,33	4 965 900 019,13	5 606 916 340,97
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 536 082 569,71	1 713 402 532,20	3 822 680 037,51	3 448 794 401,79
Autres débiteurs	1 139 842 768,95	0,00	1 139 842 768,95	1 036 790 150,80
Impôts	524 768 402,40	345 347 828,24	179 420 574,16	256 042 010,23
Autres actif courant	40 666 666,67	0,00	40 666 666,67	18 795 412,47
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	6 070 920 199,42	83 275 568,07	5 987 644 631,35	5 198 576 727,01
TOTAL ACTIFS COURANTS	21 781 092 008,80	2 626 377 321,84	19 154 714 686,96	18 584 475 032,46
TOTAL GENERAL ACTIF	56 939 006 956,93	22 017 106 136,25	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

PASSIF	31/12/2015	31/12/2014
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotation de l'état	2 586 812 201,59	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 251 816 341,17	11 282 665 927,33
Écarts de réévaluation	145 245 635,13	218 627 945,68
Écart d'équivalence	1 025 006 852,16	778 627 191,02
Résultat Net	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22
Autres capitaux propres -report à nouveau	-166 052 299,51	371 301 688,91
Intérêts minoritaires	979 287 855,72	961 690 080,29
TOTAL I	20 465 934 577,15	17 590 664 386,45
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>	0,00	
Emprunts et dettes financières	4 821 513 005,59	3 383 163 695,36
Impôts (différés et provisionnés)	285 333 000,95	267 823 005,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	3 456 705 764,33
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 605 571 934,62	1 381 034 485,26
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	7 773 819 493,64	8 488 726 950,90
<u>PASSIFS COURANTS</u>	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 931 770 182,61	1 460 434 895,94
Impôts	402 507 323,51	363 939 782,75
Autres dettes	3 619 036 497,36	3 055 762 788,63
Trésorerie passif	728 832 746,41	628 175 601,26
TOTAL PASSIF COURANT III	6 682 146 749,89	5 508 313 068,58
TOTAL GENERAL PASSIF	34 921 900 820,68	31 587 704 405,93

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2015

BILAN GROUPE

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2015	31/12/2014
Chiffre d'affaires	9 984 043 757,71	9 789 025 905,91
Variation stocks produits finis et en cours	-11 893 123,70	47 596 284,29
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 972 150 634,01	9 836 622 190,20
Achats consommés	-3 470 479 457,80	-3 017 970 352,54
Services extérieurs et autres consommations	-996 298 147,20	-815 279 475,31
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 466 777 605,00	-3 833 249 827,85
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 505 373 029,01	6 003 372 362,35
Charges de personnel	-3 056 024 245,03	-3 222 199 202,24
Impôts, taxes et versements assimilés	-166 639 675,94	-205 064 473,74
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 282 709 108,04	2 576 108 686,37
Autres produits opérationnels	202 735 842,16	85 434 154,80
Autres charges opérationnelles	-143 865 838,16	-204 467 978,10
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 328 939 749,35	-1 130 374 262,15
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	421 168 878,85	292 035 551,31
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 433 808 241,54	1 618 736 152,23
Produits financiers	142 454 921,27	106 709 251,37
Charges financières	-132 453 560,20	-157 011 457,30
VI - RESULTAT FINANCIER	10 001 361,07	-50 302 205,93
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 443 809 602,61	1 568 433 946,30
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-328 709 218,00	-309 812 391,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	15 393 711,92	-90 261 226,37
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 738 510 276,29	10 320 801 147,68
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 638 803 603,60	-8 971 918 366,01
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 099 706 672,69	1 348 882 781,67
Résultat minoritaires	18 117 370,96	14 686 721,26
part dans le Résutat dans Stes mises en équivalence	25 993 947,24	114 182 050,29
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 143 817 990,89	1 477 751 553,22

Groupe Saidal Bilan et TCR –Exercice 2016-

1. Actif Bilan consolidé

ACTIF	31/12/2016			31/12/2015
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	87 341 040,00
Immobilisations incorporelles	212 104 001,73	195 224 374,97	16 879 626,76	21 588 150,02
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	10 383 338 837,77	0,00	10 383 338 837,77	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 329 947 475,94	5 637 047 200,46	1 692 900 275,48	1 649 608 532,26
Autres immobilisations corporelles	15 098 007 460,68	13 798 654 169,79	1 299 353 290,89	1 189 497 235,41
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94	277 770 251,06	278 103 983,68
Immobilisations en cours	11 189 299 772,01	0,00	11 189 299 772,01	5 363 985 192,51
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 388 910 621,59	0,00	1 388 910 621,59	1 465 132 799,40
Autres participations et créances rattachées	691 518 175,00	58 940 054,97	632 578 120,03	584 859 076,01
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	154 332 649,23	0,00	154 332 649,23	140 479 615,20
Impôts différés actif	291 018 838,11	0,00	291 018 838,11	472 097 555,36
TOTAL ACTIF NON COURANT	50 133 915 242,06	19 692 118 759,13	30 441 796 482,93	15 767 186 133,72
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 358 574 088,97	629 232 318,65	5 729 341 770,32	4 965 900 019,13
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 547 718 023,80	1 906 769 106,35	3 640 948 917,45	3 822 680 037,51
Autres débiteurs	1 255 466 985,99	377 579,41	1 255 089 406,58	1 139 842 768,95
Impôts	185 798 351,63	11 998 649,03	173 799 702,60	179 420 574,16
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	40 666 666,67
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 214 275 956,41	83 275 568,07	5 131 000 388,34	5 987 644 631,35
TOTAL ACTIF COURANT	18 580 393 395,99	2 631 653 221,51	15 948 740 174,48	19 154 714 686,96
TOTAL GENERAL ACTIF	68 714 308 638,05	22 323 771 980,64	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

2. Passif du Bilan consolidé

UM : DA

PASSIF	31/12/2016	31/12/2015
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'état	0,00	2 586 812 201,59
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 861 813 853,88	12 251 816 341,17
Ecart de réévaluation	1 585 712 860,28	145 245 635,13
Écart d'équivalence	1 037 081 287,61	1 025 006 852,16
Résultat Net	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 766 796 831,10	-166 052 299,51
Intérêts minoritaires	1 015 179 929,35	979 287 855,72
TOTAL I	27 464 009 197,27	20 465 934 577,15
<u>PASSIF NON COURANT</u>		
Emprunts et dettes financières	8 973 229 626,56	4 821 513 005,59
Impôts (différés et provisionnés)	17 509 995,00	285 333 000,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 345 087 321,65	1 605 571 934,62
TOTAL PASSIF NON COURANT II	11 397 228 495,69	7 773 819 493,64
<u>PASSIF COURANT</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 430 054 019,90	1 931 770 182,61
Impôts	776 153 641,37	402 507 323,51
Autres dettes	3 512 927 858,77	3 619 036 497,36
Trésorerie passif	810 163 444,41	728 832 746,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 529 298 964,45	6 682 146 749,89
TOTAL GENERAL PASSIF	46 390 536 657,41	34 921 900 820,68

3. Tableau de Compte de Résultats consolidé

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2016	31/12/2015	R/O	Evolution 2016/2015
Chiffre d'affaires	10 223 411 484,28	9 984 043 757,71	86,31%	2,40%
Variation stocks produits finis et en cours	265 663 623,51	-11 893 123,70	458,59%	-2333,76%
Production immobilisée	0,00	0,00		
Subvention d'exploitation	0,00	0,00		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 489 075 107,79	9 972 150 634,01	88,13%	5,18%
Achats consommés	-3 663 777 474,24	-3 470 479 457,80	94,99%	5,57%
Services extérieurs et autres consommations	-928 780 089,72	-996 298 147,20	105,49%	-6,78%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 592 557 563,96	-4 466 777 605,00	96,94%	2,82%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 896 517 543,83	5 505 373 029,01	82,30%	7,10%
Charges de personnel	-3 023 474 168,42	-3 056 024 245,03	95,38%	-1,07%
Impôts, taxes et versements assimilés	-173 817 524,53	-166 639 675,94	124,52%	4,31%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 699 225 850,88	2 282 709 108,04	70,01%	18,25%
Autres produits opérationnels	72 651 701,08	202 735 842,16	59,17%	-64,16%
Autres charges opérationnelles	-99 258 043,60	-143 865 838,16	54,72%	-31,01%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 299 102 638,36	-1 328 939 749,35	125,64%	-2,25%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	719 627 105,07	421 168 878,85	1195,39%	70,86%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 093 143 975,07	1 433 808 241,54	74,14%	45,98%
Produits financiers	183 271 195,24	142 454 921,27	225,48%	28,65%
Charges financières	-177 710 456,40	-132 453 560,20	118,08%	34,17%
VI - RESULTAT FINANCIER	5 560 738,84	10 001 361,07	-8,03%	-44,40%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 098 704 713,91	1 443 809 602,61	76,21%	45,36%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-628 653 272,00	-328 709 218,00	117,17%	91,25%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-96 986 328,41	15 393 711,92		-730,04%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 464 625 109,18	10 738 510 276,29	94,23%	6,76%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 897 587 338,86	-9 638 803 603,60	99,48%	2,68%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)				
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)				
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 567 037 770,32	1 099 706 672,69	70,67%	42,50%
Résultats minoritaires	4 426 500,76	18 117 370,96	78,32%	-75,57%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-62 302 666,02	25 993 947,24		-339,68%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 509 161 605,06	1 143 817 990,89	67,88%	31,94%

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Actif –

Actif	Note	31/12/2017			31/12/2016
		Montants bruts	Amortissement ou provisions	Montants nets	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		115 414 200.00	0.00	115 414 200.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles		211 701 398.37	198 057 547.42	13 643 850.95	16 879 626.76
Immobilisations corporelles		0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains		10 383 338 837.77	0.00	10 383 338 837.77	10 383 338 837.77
Bâtiments		7 525 649 404.61	5 759 342 500.47	1 766 306 904.14	1 692 900 275.48
Autres immobilisations corporelles		15 441 341 953.87	14 089 777 801.58	1 351 564 152.29	1 299 353 290.89
Immobilisations en concession		280 023 210.00	3 661 722.62	276 361 487.38	277 770 251.06
Immobilisations en cours		13 501 512 857.53	0.00	13 501 512 857.53	11 189 299 772.01
Immobilisations financières		0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées		1 466 608 492.92	0.00	1 466 608 492.92	1 388 910 621.59
Autres participations et créances rattachées		691 518 175.00	60 980 880.06	630 537 294.94	632 578 120.03
Autres titres immobilisés		4 000 000 000.00	0.00	4 000 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants		157 814 646.73	0.00	157 814 646.73	154 332 649.23
Impôts différés actif		296 251 741.16	0.00	296 251 741.16	291 018 838.11
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		54 071 174 917.96	20 111 820 452.15	33 959 354 465.81	30 441 796 482.93
ACTIFS COURANTS		0.00	0.00		
Stocks et encours		5 512 385 257.34	629 240 246.56	4 883 145 010.78	5 729 341 770.32
Créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Clients		5 077 251 577.03	1 885 169 800.46	3 192 081 776.57	3 640 948 917.45
Autres débiteurs		1 357 995 866.76	377 579.41	1 357 618 287.35	1 255 089 406.58
Impôts		181 290 731.18	11 998 467.60	169 292 263.58	173 799 702.60
Autres actif courant		0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés		0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants		18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie		4 825 205 639.02	86 312 842.07	4 738 892 796.95	5 131 000 388.34
TOTAL ACTIFS COURANTS		16 972 689 060.52	2 613 098 936.10	14 359 590 124.42	15 948 740 174.48
TOTAL GENERAL ACTIF		71 043 863 978.48	22 724 919 388.25	48 318 944 590.23	46 390 536 657.41



Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2017 – Passif –

PASSIF	Note	31/12/2017	31/12/2016
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		0.00	0.00
Autres fonds propres		8 721 856 492.20	8 721 856 492.20
Primes et réserves -(réserves consolidées)		12 991 033 164.36	12 861 813 853.88
Ecart de réévaluation		1 585 712 860.28	1 585 712 860.28
Écart d'équivalence		955 727 524.41	1 037 081 287.61
Résultat Net		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06
Autres capitaux propres -report à nouveau		-1 080 714 611.43	-1 766 796 831.10
Intérêts minoritaires		881 619 980.04	1 015 179 929.35
TOTAL I		27 931 531 057.74	27 464 009 197.27
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>			
		0.00	
Emprunts et dettes financières		10 894 562 658.08	8 973 229 626.56
Impôts (différés et provisionnés)		17 509 995.00	17 509 995.00
Autres dettes non courantes		1 059 992 788.80	1 061 401 552.48
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 346 632 170.47	1 345 087 321.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		13 318 697 612.35	11 397 228 495.69
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
		0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés		1 436 731 269.94	2 430 054 019.90
Impôts		726 697 526.43	776 153 641.37
Autres dettes		4 107 579 876.69	3 512 927 858.77
Trésorerie passif		797 707 247.08	810 163 444.41
TOTAL PASSIF COURANT III		7 068 715 920.14	7 529 298 964.45
TOTAL GENERAL PASSIF		48 318 944 590.23	46 390 536 657.41



Tableau des comptes du résultat consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2017 – TCR

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	Note	31/12/2017	31/12/2016
Chiffre d'affaires		10 265 897 771.06	10 223 411 484.28
Variation stocks produits finis et en cours		-558 329 961.16	265 663 623.51
Production immobilisée		0.00	0.00
Subvention d'exploitation		0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		9 707 567 809.90	10 489 075 107.79
Achats consommés		-3 755 793 245.73	-3 663 777 474.24
Services extérieurs et autres consommations		-1 002 621 754.72	-928 780 089.72
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		-4 758 415 000.45	-4 592 557 563.96
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		4 949 152 809.45	5 896 517 543.83
Charges de personnel		-2 866 108 087.05	-3 023 474 168.42
Impôts, taxes et versements assimilés		-167 524 872.66	-173 817 524.53
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 915 519 849.74	2 699 225 850.88
Autres produits opérationnels		120 876 666.93	72 651 701.08
Autres charges opérationnelles		-58 405 988.66	-99 258 043.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		-868 249 692.56	-1 299 102 638.36
Reprises sur pertes de valeurs et provisions		370 500 844.60	719 627 105.07
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 480 241 680.05	2 093 143 975.07
Produits financiers		163 571 611.87	183 271 195.24
Charges financières		-164 840 374.12	-177 710 456.40
VI - RESULTAT FINANCIER		-1 268 762.25	5 560 738.84
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		1 478 972 917.80	2 098 704 713.91
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-277 583 318.00	-628 653 272.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires		7 032 819.01	-96 986 328.41
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 362 516 933.30	11 464 625 109.18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-9 168 160 152.51	-9 897 587 338.86
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 194 356 780.79	1 567 037 770.32
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 194 356 780.79	1 567 037 770.32
Résultat minoritaires		85 189 898.58	4 426 500.76
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence		96 748 968.51	-62 302 666.02
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 376 295 647.88	1 509 161 605.06

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

DM - DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	378 857 436,59	239 123 450,08	139 733 986,51	13 643 850,95
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	45 104 428 321,40	20 273 815 748,32	24 830 612 573,08	33 959 354 465,81
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 956 065 304,74	667 793 354,53	6 288 271 950,21	4 883 145 010,78
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	17 402 972 100,86	2 659 240 712,02	14 743 731 388,84	14 359 590 124,42
TOTAL GENERAL ACTIF	62 507 400 422,26	22 933 056 460,34	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM / DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecart de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL I	19 796 410 396,58	27 931 531 057,74
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 971 323 611,56	13 318 697 612,35
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	6 806 609 953,78	7 068 715 920,14
TOTAL GENERAL PASSIF	39 574 343 961,92	48 318 944 590,23

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	10 317 577 775,54	10 265 897 771,06	88,10%	0,50%
Variation stocks produits finis et en cours	272 122 098,95	-558 329 961,16	52,76%	148,74%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 589 699 874,49	9 707 567 809,90	86,61%	9,09%
Achats consommés	-4 624 142 242,57	-3 755 793 245,73	109,60%	23,12%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 499 186,54	-1 002 621 754,72	100,13%	6,47%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 641 429,11	-4 758 415 000,45	107,69%	19,61%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 898 058 445,38	4 949 152 809,45	70,56%	-1,03%
Charges de personnel	-3 329 762 210,93	-2 866 108 087,05	104,82%	16,18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-169 982 582,04	-167 524 872,66	94,54%	1,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 398 313 652,41	1 915 519 849,74	39,00%	-27,00%
Autres produits opérationnels	1 159 167 515,64	120 876 666,93	7418,71%	858,97%
Autres charges opérationnelles	-188 852 963,84	-58 405 988,66	319,38%	223,35%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 454 793 798,08	-868 249 692,56	89,39%	67,55%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	380 039 983,32	370 500 844,60	559,38%	2,57%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 293 874 389,45	1 480 241 680,05	65,27%	-12,59%
Produits financiers	200 013 164,65	163 571 611,87	199,85%	22,28%
Charges financières	-254 951 764,57	-164 840 374,12	194,88%	54,67%
VI - RESULTAT FINANCIER	-54 938 599,92	-1 268 762,25	178,72%	4230,09%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 238 935 789,53	1 478 972 917,80	63,48%	-16,23%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 583 318,00	1180,37%	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 232 781,46	7 032 819,01	571,46%	-401,91%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 920 538,10	10 362 516 933,30	99,34%	18,98%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 958 029,11	-9 168 160 152,51	106,98%	22,12%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 132 962 508,99	1 194 356 780,79	58,26%	-5,14%
Résultats minoritaires	44 778 352,30	85 189 898,58	/	-47,44%
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	-3 526 470,31	96 748 968,51	/	-103,64%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88	60,38%	-14,68%

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – ACTIF –
« APRES RETRAITEMENTS »**

ACTIF	31/12/19			31/12/18
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00		141 648 564.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles	465 669 052.05	291 611 807.29	174 057 244.76	139 733 986.51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423.42		3 805 721 423.42	2 391 687 791.42
Bâtiments	13 199 283 086.61	5 707 118 136.67	7 492 164 949.94	2 312 989 288.09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809.67	14 989 073 641.21	5 632 128 168.46	3 976 090 139.77
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	3 580 260 802.98		3 580 260 802.98	10 759 890 495.72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718.84		2 960 993 718.84	1 433 217 458.23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575.00	53 407 519.13	48 760 055.87	223 859 928.10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000.00		2 500 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187.56		107 512 187.56	152 869 240.73
Impôts différés actif	329 960 563.53		329 960 563.53	324 860 044.51
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 814 418 783.66	21 041 211 104.30	26 773 207 679.36	24 830 612 573.08
<u>ACTIFS COURANTS</u>				
Stocks et encours	7 449 789 735.69	562 259 114.50	6 887 530 621.19	6 288 271 950.21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027.73	1 896 165 287.33	3 177 533 740.40	3 681 013 225.61
Autres débiteurs	1 436 866 591.79	7 500.00	1 436 859 091.79	1 391 490 814.49
Impôts	222 336 344.63		222 336 344.63	228 705 651.05
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 000 587 077.07	82 435 666.36	1 918 151 410.71	3 135 689 758.29
TOTAL ACTIFS COURANTS	16 201 838 766.10	2 540 867 568.19	13 660 971 197.91	14 743 731 388.84
TOTAL GENERAL ACTIF	64 016 257 549.76	23 582 078 672.49	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – PASSIF –
« APRES RETRAITEMENTS »**

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotations de l'état		
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecarts de réévaluation	2 686 777 592.57	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
TOTAL I	21 776 278 416.42	19 796 410 396.58
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 905 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 464 710 757.10	12 971 323 611.56
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 708 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 906 312.83
TOTAL PASSIF COURANT III	6 193 189 703.75	6 806 609 953.78
TOTAL GENERAL PASSIF	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 935.10	10 317 577 775.54
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007.08	272 122 098.95
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 478 685 942.18	10 589 699 874.49
Achats consommés	-4 577 729 592.68	-4 624 142 242.57
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480.89	-1 067 499 186.54
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 652 073.57	-5 691 641 429.11
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 787 033 868.61	4 898 058 445.38
Charges de personnel	-3 514 951 683.35	-3 329 762 210.93
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399.06	-169 982 582.04
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 117 771 786.20	1 398 313 652.41
Autres produits opérationnels	687 941 345.57	1 159 167 515.64
Autres charges opérationnelles	-75 628 723.04	-188 852 963.84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 399 508 839.03	-1 454 793 798.08
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494.03	380 039 983.32
V - RESULTAT OPERATIONNEL	995 270 118.85	1 293 874 389.45
Produits financiers	152 968 301.58	200 013 164.65
Charges financières	-343 123 098.91	-254 951 764.57
VI - RESULTAT FINANCIER	-190 154 797.33	-54 938 599.92
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	805 954 266.41	1 238 935 789.53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533.00	-127 206 062.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 922.73	-21 232 781.46
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083.37	12 328 920 538.10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272.69	-11 195 958 029.11
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	721 550 810.68	1 132 962 508.99
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	721 550 810.68	1 132 962 508.99
Résultat minoritaires	19 736 411.44	44 778 352.30
part dans les Résultats nets des sociétés mises en équivalence	52 226 781.96	-3 526 470.31
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	793 514 004.08	1 174 214 390.98

الملخص

تهدف دراستنا في جانبها النظري إلى إبراز حدود الإطار النظري لكل من التنوع الاقتصادي والمردودية بأنواعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل، وصف وقياس أثر التنوع الاقتصادي على المردودية في مجمع صيدال (2010/2019).

وتوصلت الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس متغيرات الدراسة وتفسير العلاقة السببية بين التنوع الاقتصادي وكل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية في مجمع صيدال، وهذا من خلال إبراز العلاقة العكسية والطرديّة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في إتجاه واحد من المردودية المالية إلى التنوع الاقتصادي ومن هذا الأخير إلى المردودية الاقتصادية في مجمع صيدال للفترة (2010/2019).
الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، المردودية، أثر التنوع الاقتصادي، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية.

Résumé

L'objectif de la partie théorique de notre étude est de montrer les limites du cadre théorique pour diversification économique, rentabilité en tout genre d'autre part ,le but de partie pratique de notre étude est d'analyser, décrire et de mesurer les effets de diversification économique sur la rentabilité dans saidal group durant la période (2010/2019) .

Par cette étude nous avons arrivé à décrire, analyses et mesurere les différents variables de l'étude ainsi a expliquer la relation entre les effets diversification économique et chacun des rentabilité financière et rentabilité économique dans saidal groupe en mettant en évidence la relation parallèle et inverse entre la variable indépendante et les variables dépendantes ou l'étude montre une relation parallèle dans le même sans des effets de rentabilité financière aux diversification économique et de ce dernier aux rentabilité économique dans saidal groupe durant la période (2010/2019).

Mots clé: diversification économique, rentabilité, l'effet de diversification économique, rentabilité financière, rentabilité économique.